تصور مقترح لتطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة

إعداد

د/ هناء أحمد محمود

كلية التربية- جامعة بني سويف

تصور مقترح لتطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة

إعداد

د/ هناء أحمد محمود

كلية التربية- جامعة بني سويف

أولاً: الإطار العام: (مقدمة – مشكلة – أهداف الدراسة – أهمية الدراسة – حدود ومبررات الدراسة – الدراسات السابقة – مصطلحات الدراسة).

ثانيًا : الإطار النظري للدراسة:

(١) ماهية البحوث التربوية.

(٢) معايير تقييم جودة البحوث التربوية.

(٣) واقع تقييم جودة البحوث التربوية بمصر.

(٤) خبرة المملكة المتحدة فى مجال تقييم جودة البحوث التربوية.

ثالثًا: التصور المقترح: تصور مقترح لتطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة.

أولاً: الإطار العام

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر ثورة من الانفجار المعرفي والتكنولوجي، على كافة المستويات الإقليمية والعالمية، وتحولات وتغييرات جديدة، وقد انعكست هذه الثورة على كافة مجالات الحياة المختلفة، ومن بينها مجال التعليم والتكنولوجيا اللذان شهدا تقدمًا هائلاً وتحديات لا حصر لها، وقد أثرت هذه التغيرات على نظم التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص، وتشير أدبيات البحث العلمي أن العصر القادم سيشهد تحولات وتغيرات أكثر حدة، وخاصة بالنسبة لإنتاج المعلومات الغزيرة ونشرها، والتكنولوجيا المتقدمة، والصناعة فائقة الجودة، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية، ويري الخبراء والمهتمون أن هذا التقدم الهائل المرتقب يتطلب ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية التي تهتم بالإنسان القادر على إنتاج المعرفة وتطبيقها من خلال تطبيق النظريات العلمية في المجالات المختلفة للحياة (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠١، ٢٥).

وتعد الجامعة أحد المنطلقات الرئيسية التي لها تأثير ومسئولية في تأهيل قوي بشرية فاعلة داخل المجتمع، وذلك يكمن في التصور المستقبلي لدور الجامعة في صناعة المعرفة، وتمثل الجامعة اليوم منطلقًا أساسيًا لنقل الثقافة، والمعارف، والمعلومات، وتصنيع الموارد البشرية، وهي التي تشكل موطن القوة والضعف للمجتمعات، ونظرًا لأن المعلومات تعد عنصرًا هامًا في الحياة البشرية والمجتمعات منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض، فهي تمثل اليوم في عصر التكنولوجيا عنصرًا حيويًا لا يمكن الاستغناء عنه في أي مجال من مجالات الحياة، وعلى وجه الخصوص في المجال التربوي والتعليمي، فهي المادة الخام للمناهج التعليمية وهي الأساس للبحث العلمي، وهي القواعد الأساسية لاتخاذ القرارات الصائبة، كما أنها أولاً وأخيرًا تمثل عنصر القوة والسيطرة (بلقيس غالب الشرعى ، ٢٠٠٦، ٢١٨).

ويمثل التعليم الجامعي دورًا أساسيًا في تطوير وتقدم المجتمعات، وأصبح يحتل مكانة عالية بين المؤسسات المجتمعية على المستوي المحلي أو الدولي، وأخذت الأنظار تلتفت إليه كونه يمثل واجه التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فهو المصدر الرئيسي للمعرفة والإدارة الفاعلة لتغيير المجتمعات وفق مستجدات القرن الحادي والعشرين، كما ينظر إلى الجامعة اليوم بأنها صانعة للمعرفة ومحتضنة للابتكار والاختراع في شتي مجالات العلوم الإنسانية والعلمية، ولن تعد

المعرفة هي الغاية المقصودة للجامعة، بل أصبح المقصود هو التنامي للمعرفة وتوظيفها لخدمة التنمية الاجتماعية، وأن التحديات السريعة في الإنتاج المعرفي والتكنولوجي تفرض ضغوطًا متزايدة على مؤسسات التعليم العالي، ولمجابهة ذلك لابد أن يكون للتعليم أساليب فاعلة وقوية لمجابهة التحديات، وذلك لا يتم إلا من خلال المهارة والمعرفة اللازمة في مجالات العلوم المختلفة الإنسانية والعلمية وتوظيف مهاراتها في تعلم كيفية استخدام المعرفة وثمرة الأبحاث في تعديل الممارسات الفردية والمؤسسية بهدف التوافق مع المتغيرات السريعة(بلقيس غالب الشرعى ، ٢٠٠٦، ٢١٩-٢٢٧).

وقد ألقت تلك التغيرات العديد من التحديات أمام الجامعة وخاصة فيما يتعلق بتزويد شبابها بأرقي أنواع المعارف والمهارات التي تمكنهم من مجابهة المشكلات الثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية الناجمة عن التحديات العالمية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، والتي اتسم بها هذا العصر، والذي يطلق عليه عصر العولمة (أسامة حسين باهى ، ٢٠٠١، ٣).

وهناك مجموعة من التحديات العالمية الجديدة فرضت على الدول ضرورة التحرك لمجابهة التغيرات العالمية، ومن أهم هذه التحديات: (ظاهرة الانفجار المعرفي، وسيطرة الآلية وقيامها بوظائف عضلية وعقلية، وتطور أدوات المعرفة وأساليبها، اتساع دائرة الديمقراطية، المتغيرات الاقتصادية، اختفاء الفوارق الحادة بين الريف والحضر، المتغيرات الثقافية) (عبد الفتاح أحمد جلال، ١٩٩٣، ٢٤- ٢٦).

وتفتقد الجامعات في الوطن العربي دورها الحقيقي في إنتاج وصناعة المعرفة، وقد يرجع ذلك إلى أن متخذي القرار في الوطن العربي يولون اهتمامًا ضئيلاً بالبحث العلمي ونتائجه، كما أنهم غير قادرين على توظيف تلك المعلومات لاعتقادهم بأنها تركز على معارف نظرية غير صالحة للواقع وبعيدة كل البعد عن حل مشكلاته العلمية والاجتماعية في نفس الوقت (بلقيس غالب الشرعى ، ٢٠٠٦، ٢١٩).

ويمكن القول أن ما يواجه التعليم الجامعي في العصر الحالي من تقدم علمي وتطور تكنولوجي وثورة معرفية يشكل تحديًا كبيرًا لأداء دورها في صناعة وإنتاج المعرفة، وخصوصًا أن هناك فجوة كبيرة في حجم الإنفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة، والحقيقة الواضحة التي لا نستطيع أن ننكرها هي أن الإنتاج العلمي لدي الدول العربية لا يزال قليلاً مقارنة بالدول المتقدمة، وهناك العديد من المؤشرات والدلائل التي تؤكد بأن إنتاج العالم العربي في البحث العلمي لا يزال شحيحًا جدًا مقابل ما تنتجه الدول المتقدمة، ويرجع السبب في

ذلك إلى قلة ما تحصل عليه الجامعات العربية من دعم مادي ومعنوي من قبل الحكومات مما ينعكس على الأداء النوعي والإبداعي للقدرات البحثية والعلمية، كما تشير الدراسات والبيانات السابقة أيضًا على أن الدول العربية لا تزال تعاني من الإعداد الحقيقي للموارد البشرية المنتجة للبحث العلمي، وهذا مما يؤكد علي أنه لا تتوفر شروط بيئة الإنتاج الفكري، وهي تعتبر من معوقات صناعة المعرفة، كما يمكن إيعاز ذلك إلى بعض الأسباب ومنها (بلقيس غالب الشرعى ، ٢٣٤-٢٣٨):

١- غياب الحرية الأكاديمية.

٢- عدم تفرغ الباحثين.

٣- الشروط المفروضة على نشر المعلومات وتداولها.

٤- التكليفات والمهام الإدارية.

وتحتاج الحكومات إلى تقييم البحوث العلمية، وذلك لعدة أسباب منها:

- توزيع الميزانية المخصصة للبحوث بالرغم من قلتها.
- إعادة توجيه دعم الأبحاث.
- خفض العمالة في المنظمات البحثية.
- زيادة إنتاجية البحث (Organisation for Economic Co– operation and Development, 1997,5) .

وقد سعت العديد من مؤسسات التعليم العالي إلى تبني إدارة الجودة كنهج لعملها نتيجة التنوع في أهدافها، وزيادة الطلب على التعليم العالي وظهور أنماط جديدة، وتعدد البيئات التعليمية، وحرصًا على إقناع المجتمع بجودة مخرجاتها (سهام بنت محمد صالح كعكى، ٢٠٠٧، ١٢١-١٢٢).

وتأتي أهمية البحث العلمي في المجالات التربوية كأحد مجالات البحث العلمي من حقيقة مؤداها أن التربية – بجميع مدخلاتها المختلفة – تمثل اللبنة الأولى في التطوير الاجتماعي والعلمي في المجالات الأخرى المختلفة، وتمثل بحوث الماجستير والدكتوراه جانبًا هامًا من برامج الدراسات العليا، وذلك لما تقوم به من دور فعال في دفع التنمية الشاملة وفي تطوير التعليم الجامعي، وبقدر ما تلقي من عناية وتخطيط ومتابعة بقدر ما تسهم في تحقيق نهضة مجتمعية شاملة (جمال مصطفى محمد مصطفى ، ٢٠٠٤، ٢٤).

ويعد البحث التربوي في عصرنا الحاضر، ضرورة من ضرورات تطوير وتحديث التعليم حيث يساعد على إيجاد الحلول والبدائل العلمية المناسبة لمواجهة المشكلات التعليمية والتربوية القائمة، كما يساعد في تحديد فعالية الطرق والأساليب المستخدمة في مجال التدريس والامتحانات واختيار أفضلها، وفي تحديد المستويات التعليمية المختلفة ومدى ملائمة البرامج التعليمية والتربوية لاحتياجات الفرد والمجتمع، هذا بالإضافة إلى الكشف عن الجديد في مجالات التعليم ثم تيسير الأخذ بهذا الجديد على أساس من التجريب العلمي وتقدير المتغيرات والنتائج، وعلى زيادة قدرة المؤسسات التعليمية والتربوية على مواجهة تحديات العصر، بل وعلى إحداث التغيير المرغوب فيه (محمد الصغير منصور الفواخرى، ١٩٩٦، ٩).

ويعتبر البحث التربوي ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع، وضرورة حتمية لتطوير التعليم وتحديثه وحل مشكلاته وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار وصناع السياسة التعليمية، ويتصدي لمسئولية البحث التربوي في مصر مؤسسات عديدة من بينها كليات التربية، وقد ساهمت الدراسات العليا بكليات التربية في إيجاد الكثير من الحلول لمواجهة المشكلات المتنوعة للمجتمع، غير أن عالمنا اليوم، والذي يتميز بسرعة التغير والتطور قد أملي على الجامعات أن تعيد النظر في دراساتها العليا لمواكبة التطور العالمي؛ حيث دأبت الجهات المسئولة عن التعليم الجامعي في الدول المتقدمة على تقويم أداء جامعاتها، وعلى ضوء نتائج هذا التقويم توضع الخطط لرفع كفاءته وتصحيح مسيرته وزيادة فاعلية الجامعات في دفع عجلة تقدم مجتمعاتها إلى الأمام (هناء إبراهيم إبراهيم سليمان،٢٠٠٦، ٣).

هذا ولم تكتف دول العالم المتقدمة منها والنامية بإنشاء مؤسسات محلية للبحث التربوي فحسب، بل تعاونت فيما بينها وقامت بإنشاء مؤسسات عالمية للبحث التربوي، ومنها مؤسسة التخطيط التربوي العالمي التي أنشئت عام (١٩٦٣) بفرنسا، ومجلس التطوير التربوي العالمي الذي أنشئ عام (١٩٧٠) بالولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى مكتب التربية العالمي بجنيف الذي يستقبل بطريقة دورية ومنتظمة تقارير دول العالم عن تطوير وتحديث نظمها التعليمية والتربوية (محمد الصغير منصور الفواخرى ، ١٩٩٦، ١٠).

وهناك اتفاقًا عامًا بين المربين بأن البحث التربوي يكمن في الظروف المثلي التي يستطيع فيها أن يسهم إسهامات كبري في عملية إصلاح النظم التربوية، ولعل هذا الاعتقاد هو الذي أدى إلى تطور البحث التربوي تطورًا كبيرًا من حيث أشكاله، وأهدافه وأساليبه ووسائله وإجراءاته ومؤسساته مما أدى إلى توظيف نتائجه في تحسين الممارسات التربوية، وقد قطع البحث التربوي في الغرب شوطًا طويلاً بحيث توطدت بناه وتنظيماته، وتحسنت أساليبه وأدواته، وتضاعف عدد

العاملين فيه عشرات المرات بحيث أصبح للبحث التربوي مؤسساته وجمعياته العلمية، أما في دول العالم الثالث فإن البحث التربوي لازال في بداية الطريق (محى الدين شعبان توق، ١٩٩٠، ٤١-٤٦).

وبالرغم من الجهود المبذولة لتقييم البحوث التربوية إلا أن فعالية النظريات المتعددة لتقويم البحث لم يتم تقييمها، وأن فعالية تقويم البحث لم تصل بفعالية إلى مستوي اهتمامات صانعي السياسة في معظم الحكومات (رشدى طعيمة وآخرون، ٢٠٠٦، ٢٢٦- ٢٢٩).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي حددت آليات لمتابعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي بها، والتي تعتبر مسئولة عن تنظيم نفسها وطبق الاعتماد الأكاديمي في شكلين: اعتماد مؤسسي واعتماد تخصصي للبرامج الدراسية، يتم تنفيذهما عن طريق مجلس اعتماد التعليم العالي The Council for higher education (accreditation) الذي يطبق معايير ومقاييس محددة، وفي فرنسا فقد شكلت لجنة وطنية لتقييم مؤسسات التعليم العالي عن طريق مراجعة البرامج الدراسية والتقييم العام للمؤسسة، أما اليابان فلديها هيئة اعتماد الجامعات اليابانية Japanese University Accreditation Agency، التي تتبع نظامين هما: الاعتماد وإعادة الاعتماد بعد مرور خمس سنوات، أما المملكة المتحدة فقد أنشأت هيئة توكيد الجودة Quality Assurance Agency التي تتميز بأنها مستقلة وغير حكومية وتقوم بعمليات المراجعة الداخلية لتوكيد الجودة عن طريق تطبيق برامج محددة (Organisation for Economic Co-operation and Development, 1997, 5).

حيث يوجد بالمملكة المتحدة نظام قومي لتقييم جودة البحوث التربوية، يعتمد على استخدام معايير ومؤشرات خاصة بتقييم جودة البحوث التربوية، كما توجد العديد من المراكز البحثية والمؤسسات المتخصصة والتي تبذل جهودًا عديدة من أجل تفعيل ممارسات تقييم جودة البحوث التربوية.

١- مشكلة الدراسة :

لقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن البحث العلمي في الدول النامية ومنها - مصر- يتسم بالضعف والركود والبيروقراطية، وندرة وضعف المؤسسات والمراكز البحثية، وسيادة مناخ عام غير ملائم أو مشجع لازدهار البحث العلمي وتتحول كثير من هذه الدول إلى

بيئات طاردة لأبنائها العلماء، الذين يهاجرون بحثًا عن بيئة مناسبة لتحقيق ذواتهم (سيد سالم موسى، محمد أحمد حسين ، ١٩٩٩، ٩).

وفي مصر فقد خصصت الدولة مراكز ومؤسسات لإجراء البحوث المختلفة، وحثت على إجراء البحوث والدراسات الفردية أو الجماعية التى يجريها أعضاء هيئة التدريس ، وذلك لتطوير المعارف والعلوم وتطبيقاتها العملية والتكنولوجية، وللمساهمة في حل مشكلات المجتمع وتطويره (سامى محمود عبدالله رزق، ١٩٩٧، ١٦٧).

إلا أنه توجد بعض المشكلات التي تتطلب حلولاً جذرية، ولأجل النهوض بالبحث العلمي كي يؤدي مهامه بصورة أفضل فإن تشخيص المعوقات التي تواجهه يعتبر أحد الحلول المهمة التي تعجل بهذا النهوض (عنتر لطفى محمد ،١٩٩٥، ١١٢-١١٣).

ومن خلال استعراض الدراسات والبحوث السابقة، فإنه يمكن رصد بعض المؤشرات والدلائل والمشكلات التي تحول بين البحث التربوي وتحقيق أهدافه في مصر، وتعوق تحقيق جودته وفعاليته، ومنها:

- ضعف كفاية وكفاءة التنسيق بين مؤسسات البحث التربوي في مصر، مما يؤدي إلى تكرار الجهود في مجالات، وإهمال بحث مجالات أخرى، وكذلك غياب النظرة الشاملة والكلية في بحث المشكلات التربوية، والعجز عن النفاذ إلى مشكلات الواقع التربوي والاجتماعي المصري، وعدم وجود هيئة مسئولة أمام المجتمع عن إدارة نظام البحث التربوي على المستوي القومي، وكذلك عدم وجود خريطة بحثية تربوية قومية واضحة المعالم ومحددة الأطر تستهدف تحقيق احتياجات ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فوزى رزق شحاتة رزق ، ٢٠٠١، ٧٥٧).
- تتأثر القدرة البحثية للجامعات بالعديد من العوامل الهامة، وغياب دور المراكز والمؤسسات التي ترعي البحث، وضعف المكتبات، وقلة أعداد العاملين بالبحث العلمي، وظروف العمل التي يعيش فيها العلماء والباحثون، والتعقيدات البيروقراطية في مجال الإدارة، وبالإضافة إلى ذلك فكثرة الأعباء الإدارية والتدريسية لأعضاء هيئة التدريس، وأخيرًا الحرية الأكاديمية وغير ذلك من الأسباب هو بحد ذاته محبط للبحث العلمي (عنتر لطفى محمد ، ١٩٩٥، ١١٣-١١٤).

- غياب أو محدودية التصورات الفلسفية أو المفاهيمية التي يمكن أن تبحث المشكلات في إطارها، وفي ضوء ذلك فإن الباحث يجد نفسه أمام نتائج بحثية معينة توصل إليها من خلال الدراسة، ولكن لا يتوفر لديه بيئة مفاهيمية قوية تساعده على تفسير النتائج (حمدى أبو الفتوح عطيفة، ١٩٩٣، ٥٥).
- نقص التدريب على البحث التربوي، فكثير من العاملين في الميدان التربوي تنقصهم الخبرة والمعرفة بالبحث التربوي، بالإضافة إلى أن غالبية البحوث التربوية تركز على منهج البحث والمعالجات الإحصائية، وتهمل الجوانب الهامة الأخرى التي قام البحث أساسًا لخدمتها وهي الوصول إلى خلاصات عامة مفهومة ونتائج محددة وواضحة، وتكون النتيجة أن ما يتمخض عنه عمل الباحثين هو منشورات مطبوعة لا حلول مفيدة (سعيد إسماعيل على، ٢٠٠١، ١٤٩-١٥٠).
- أشارت إحدى الدراسات أن هناك عدة معوقات وصعوبات في الدراسات العليا والبحث التربوي، ومنها ما يتعلق بتوافر المراجع والدوريات بالمكتبات، والترجمة والاستعانة بمراجع أجنبية، اختيار موضوع الرسالة والبحث، التطبيق الميداني، الحصول على المراجع أو استعارتها، كتابة فصول الرسالة، الحصول على المادة والمعلومات اللازمة علميًا، بناء أدوات البحث (اختبارات – برامج)، تحليل النتائج إحصائيًا، وتفسيرها (سامى محمود عبدالله رزق، ١٩٩٧، ١٨٥-١٨٦).
- هناك فجوة وجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسات التعليمية، وهناك عدة أسباب لهذه الظاهرة، ومنها: تباين ثقافة كل من الباحثين وصناع السياسة – إنتاج أنواع من البحوث لا تخدم صناعة السياسات ولا تؤثر فيها – غياب التقويم المؤسسي المستمر الذي يقدم بيانات دقيقة عن القضايا في تفاعلاتها والمشكلات في كلياتها – عدم تكامل الجهات البحثية المنتجة للبحوث وعدم التعاون والتنسيق مما يؤدي إلى ازدواجية العمل البحثي – ضعف موازنات البحوث وعدم ترشيدها) (محمد عزت عبدالموجود ، ٢٠٠٢، ٢٩-٤٠).
- إن عدم وجود هيئة مسئولة أمام المجتمع عن إدارة نظام البحث التربوي على المستوي القومي يعد من أهم المشكلات التنظيمية، وهي مشكلة مرتبطة بغياب النظرة الشاملة والتكاملية للبحث التربوي ووظيفته الاجتماعية، والتي غالبًا ما تتوافر حال توافر الفلسفة الاجتماعية، وقد ترتب على ذلك غياب صياغة الأهداف والغايات القومية، وغياب وظائف التخطيط والتنسيق والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والتقويم للجهود التي تبذلها مؤسسات البحث التربوي في اتجاه تحقيق غايات

وأهداف قومية، وكذلك فإن البحوث تعمل في ظل فلسفات وأهداف ضيقة مثل الترقيات، أو المكافآت المالية ولذا فإن الاختيارات تكون لمشكلات جزئية وفرعية دون اقتحام للمشكلات الكلية، وكذلك فإن هناك ضعف في كفاءة وكفاية التفاعل والتواصل بين مؤسسات البحث التربوي ووسائط التربية، مما ترتب عليه ندرة البحوث التي تتعرض للوسائط التربوية غير النظامية، فضلاً عن ندرة البحوث التي تتعرض بشكل خاص للبيئة العالمية والإقليمية والمجتمعية وتأثيراتها على النظم التربوية والتعليمية سواء أكانت تاريخية أو مستقبلية مع ما لهذه البيئات من أهمية وتأثيرات قد تفوق أحياناً تأثيرات البيئة الداخلية للنظم التربوية والتعليمية (فوزى شحاتة رزق شحاتة، ٢٠٠١، ٨٠٣-٨٠٥).

- تخصص الموازنة العامة للدولة للإنفاق على البحث العلمي في مصر بجميع فروعه بنسبة ٠,٦٪ من جملة الدخل القومي، ومجمل هذا التمويل يعد غير كاف لتحقيق أهداف البحث العلمي في مصر بصفة عامة، والبحث التربوي بصفة خاصة، إذ متوسط ما يخصص لكل قسم من أقسام الكليات الجامعية للبحوث لا يتجاوز (٣٠٠٠) جنية، وهو مبلغ لا يفي بالمتطلبات المالية اللازمة لإجراء بحث تربوي وفق معايير الجودة العالمية المتعارف عليها (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠٠، ٢٢٥-٢٢٦).
- يوصف نظام إعداد الباحثين في التربية في مصر بضعف الكفاية الكمية والكيفية الداخلية والخارجية، ويحتاج إلى تخطيط إستراتيجي بداية من نظم القبول والأهداف والبرامج والخطط وانتهاءً بنظم التقويم (فوزى رزق شحاتة رزق، ٢٠٠١ ، ٨٢١).
- أشارت نتائج دراسة أجراها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية أن البحث والدراسات العليا في مجال التربية في مصر يعاني من تشابه الموضوعات بين الجامعات بل وفي نفس القسم وداخل نفس الكلية، بالإضافة إلى العيوب الخاصة بالرسائل نفسها، ومنها عمومية صياغة النتائج وعدم الدقة، أو عدم مخاطبة صانع القرار واتخاذه في الاعتبار عند التوصيات أو الصياغة أو التوصية بطريقة إجرائية توضح طريقة التنفيذ، أو اعتماد النتائج على عينات ذات أحجام صغيرة جدًا يصعب تعميم نتائجها على الجماهير في ميدان التربية، أو عدم استخدام مناهج بحثية ملائمة صحيحة (سامى محمود عبدالله رزق، ١٩٩٧، ١٧١-١٧٢).
- البحث العلمي التربوي كنشاط إبداعي لا يتناسب مع متطلبات عصر العولمة ذاتها، كما أنه لا يتبع القواعد والأصول المنهجية المتقدمة، ويقتصر في مجمله على منهجي التجريب، والتحليل الوصفي، ويتطلب ذلك إعادة النظر في بنية البحث العلمي التربوي وفي توفير الإمكانات

المادية، وأن يتحمل مسئولية التخطيط له العقول الواعدة (مجدى إبراهيم عزيز ، ٢٠٠٢، ٣٧٣).

ومما سبق يمكن القول أنه توجد فجوة كيفية وكمية وتوزيعية بين مستوي نظام البحث التربوي القائم في مصر والمستوي المأمول أن يكون عليه باعتباره أحد مرتكزات منظومة المعرفة التي تعاظم دورها في صناعة المستوي الحضاري لأي أمة في العصر الراهن إلى الدرجة التي سمي العصر باسمها، مما أوجد الحاجة إلى تطويره (فوزى رزق شحاتة رزق ، ٢٠٠١ ، ٧٥٧).

وقد بذلت الحكومة المصرية جهودًا عديدة من أجل الارتفاع بمستوي الجودة البحثية سواء على مستوي الجامعات أو على مستوي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن هذه الجهود لم تحقق غايتها إما لتناثرها أحيانًا أو لإغفالها لجوانب هامة أخرى، ويمكن القول أن **هناك غياب لوجود آلية صريحة لتقييم الجودة البحثية** (يحيى مصطفى كمال الدين السيد ،٢٠٠٨ ، ٢٧٢).

وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن **نظام أو برنامج قومي لتقييم الجودة البحثية بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي، يقوم بضبط الأداء البحثي الجامعي**، ويوجه المصادر التمويلية المحدودة له إلى مجالات التميز البحثي؛ حيث أشار أحد التقارير الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة من أنه من بين نقاط الضعف التي يعاني منها البحث العلمي في مصر "**عدم وجود آليات لتقييم الأداء البحثي أو الإداري في مؤسسات البحث العلمي المصرية**" (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠١، ٢٩٣).

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: "**كيف يمكن تطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة؟**"، ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١- ماهية البحوث التربوية؟
٢- ما أهم المعايير المستخدمة لتقييم جودة البحوث التربوية؟
٣- ما واقع تقييم جودة البحوث التربوية بمصر؟
٤- ما أهم عناصر خبرة المملكة المتحدة فى مجال تقييم جودة البحوث التربوية ؟
٥- ما التصور المقترح لتطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة؟

٢ـ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى وضع بعض الآليات المقترحة التي قد تفيد في تطـوير أسـاليب تقيـيم جودة البحوث التربوية بمصر بالاستفادة من خبرة المملكة المتحدة في هذا المجال، وذلك من خلال التعرف على:

١- أهم المعايير المستخدمة فى تقييم جودة البحوث التربوية.
٢- واقع تقييم جودة البحوث التربوية بمصر .
٣- أهم عناصر خبرة المملكة المتحدة فى مجال تقييم جودة البحوث التربوية بالمملكة المتحـدة من حيث (المعايير والممارسات المستخدمة – تمويـل البحـوث – جهـود المؤسـسات والمراكز المتخصصة).

٣ـ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من النقاط التالية:

- الحاجة الملحة التي تفرضها التحديات العالمية والمرتبطة بضرورة الالتزام بمعـايير الجـودة الخاصة بإجراء البحوث التربوية.
- تناولها لقيمة تربوية هامة تتمثل في تطوير الأساليب المستخدمة لتقييم جودة البحوث التربوية، وذلك لضمان تحقيق الجودة والكفاءة البحثية.
- بمثابة دليل يمكن أن يسترشد بها صانعي السياسة وإطلاعهم على المعايير المستخدمة في تقييم البحوث التربوية البحثية في إحدى الخبرات الرائدة في هذا المجال (المملكة المتحدة).
- دراسة وصفية لرصد أحد الاتجاهات العالمية في مجال تقييم جودة البحـوث التربويـة ومـا سيتتبعه من تطوير الإجراءات البحثية، واستخلاص بعض الآليات التي قد تفيد فـي تطـوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية.
- ضرورة التعرف على المعايير العالمية المستخدمة لتقييم البحوث التربوية من أجـل الوصـول بتلك البحوث إلى مستوي الكفاءة والفعالية.

٤ـ منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، ويمثل المنهج الوصفي طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره (محمد على محمد، ١٦٤،١٩٩٥).

٥ـ مصطلحات الدراسة:

- **التقييم Assessment :**

يرى مورفى (Murphy, 1975) أنه فى دراسات التقويم أن مفهوم التقييم يقتصر على عملية جمع البيانات وتشكيلها فى صورة قابلة للتفسير، ومن ثم يمكن إصدار أحكام استناداً إلى هذا التقييم (صلاح الدين محمود علام ، ٢٠٠٦، ٢٢).

وعرفه ساندبرج (Sundberg) بأنه مجموعة من العمليات التى تستخدم بواسطة أخصائيين متمرسين للتوصل إلى اتخاذ قرارات ، وهذا التقييم يمكن أن يتضمن أساليب متعددة يعتمد بعضها أحيانا على القياس الكمى مثل درجات اختبارات التحصيل ، والذكاء ، والاستعدادات والتفكير الابتكارى ومقاييس الحاجات والميول، ويعتمد البعض الآخر على التقديرات الكيفية والأحكام الوصفية مثل تقييم استمارات القبول ، والمقابلة الشخصية (صلاح الدين محمود علام ، ٢٠٠٠، ٣٢) .

ويعرف التقييم أيضا على أنه عملية جمع البيانات وتنظيمها بطريقة تسمح بتفسيرها، ويعتمد على قياس متغيرات مهمة متعددة بأساليب قياس متنوعة مثل الاستبيانات ، قوائم الملاحظة، المقابلات وموازين التقدير وغيرها (صلاح الدين محمود علام ، ٢٠٠٣، ١٢).

- **الجودة:**

يري ابن منظور بأن أصل الكلمة "ج و د" والجيد نقيض الردئ، وجاد الشيء جوده، وجوده أي صار جيدًا، وأحدث الشئ فجاد، والتجويد مثله، وقد جاد جودة، وأجاد أي أتي بالجيد من القول والفعل (ابن منظور ، ١٩٨٤، ٧٢).

كما عرفت بأنها من الفعل جاد، جاد الشيء يجود جوده، وجوده بفتح الجيم وضمها، أي صار جيدًا (أبو بكر عبد القادر الرازى، ١٩٦٧، ١١٦).

وتعرف أيضًا على أنها جملة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر في جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات، والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة (فتحى درويش عشيبة ، ١٩٩٩، ٦٤٢).

- **بحث تربوي Educational research:**

اختلف المربون في تناولهم لمفهوم البحث التربوي وتحديده، وتمييزه عما سواه من النشاطات الفكرية، وفيما يلي بيان بذلك:

عرفه البعض على أنه نشاط مقصود وموجه لتوسيع قاعدة المعارف العلمية الخاصة بالقضايا والمشكلات التي تشغل التربويين، ويعرف أيضًا على أنه استقصاء دقيق يهدف إلى وصف مشكلة موجودة بالميدان التربوي التعليمي، بهدف تحديدها، وجمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها وتحليلها، لاستخلاص نتائج البحث، ومناقشتها وتفسيرها والخروج بقواعد وقوانين يمكن استخدامها في علاج هذه المشكلة أو المشكلات المشابهة عند حدوثها (يوسف العنيزى وآخرون، ١٩٩٩، ٤٩-٥٠).

ويعرفه البعض على أنه تطبيق نسقي للطريقة العلمية في دراسة مشكلة تربوية، وهدفه ينبثق من هدف العلم كله، أي تفسير الظاهرة التربوية، والتنبؤ بها وضبطها (سعد الشريع ، محمد وجيه الصاوى، ١٩٩٩، ١٦٠).

كما يعرفه البعض على أنه محاولة الوصول إلى حقائق معينة لمشكلات تؤرق البشرية (محمد عبد السميع عثمان ، ١٩٩٢، ٦٢).

كما يتم تعريفه على أنه نشاط علمي منظم يستهدف تطوير التربية وتحديثها وذلك بزيادة كفايتها في تحقيق مطالب التنمية الشاملة (محمد الصغير منصور الفواخرى ، ١٩٩٦، ١٤).

وقد أشار البعض أن البحث التربوي ينطلق للإجابة على سؤال ما أو لدراسة العلاقة بين عدد من العوامل مبتدئًا بتحديد المشكلة تحديدًا دقيقًا، ثم تقديم فروض معينة من أجل حلها ثم جمع المعلومات بطريقة موضوعية دقيقة، ثم تحليل هذه المعلومات بطريقة منطقية أو رياضية من أجل فحص الفروض مستخدمًا لذلك طرقًا عقلية أو تجريبية، من أجل التوصل إلى نتائج تثبت أو تدحض الفروض التي قدمها الباحث (محى الدين شعبان توق ، ١٩٩٠، ٤١-٤٢).

ويعد البحث التربوي نوعًا من أنواع متنوعة من البحث العلمي الاجتماعي، ويتميز بتنوع أنظمته ووسائله، ويهتم بتحسين الممارسات التربوية واكتشاف إجراءات فعالة لتحسين جودة المناهج وجودة المدرسة والجودة التدريسية وجودة النواتج التربوية، ويجب أن يركز النشاط على جميع جوانب العملية التربوية، والتي تتضمن تحسين وسائل وطرق المعلم في التدريس وتحسين إجراءات التقييم وتحسين وسائل وطرق المتعلم في الدراسة، وتحسين البيئة الفيزيائية/ الطبيعية والأكاديمية للمدرسة، وتحسين إدارة وقيادة الموارد التربوية، والمعالجة الناجحة لهذا النشاط التربوي الحيوي تعتمد على فهم الباحث وقدرته على استخدام الوسائل المناسبة، والتي تتضمن أدوات تحليل البيانات التي ينبغي أن تكون حساسة لطبيعة البيانات التربوية (Murgane& Nelson, 2011).

ويمكن تعريفه أيضًا على أنه التطبيق المنتظم للطريقة العلمية لإيجاد حلول للمشكلات التربوية، وإيجاد معرفة جديدة ذات فائدة في مجال الحقل التربوي (رضا مسعد السعيد، ٢٠١٠).

ويتضح مما سبق أن البحث التربوي يعد أحد مجالات البحوث العلمية، ولا يختلف مفهوم البحث التربوي عن مفهوم البحث العلمي إلا في بعض الجوانب التي تتعلق بطبيعة المجال والمشكلات التي يتناولها البحث ويتصدي لعلاجها، وهي المتعلقة بمجالات التربية، والتي تتضمن المناهج وطرق التدريس، أصول التربية، تاريخ التربية، مع الأخذ في الاعتبار أن البحث التربوي وثيق الصلة بالعلوم الأخرى.

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تتبني التعريف الإجرائي التالي: " تقييم جودة البحوث التربوية: كافة الأساليب والأدوات المستخدمة من أجل استيفاء معايير ومواصفات الجودة والكفاءة في إجراء البحوث التربوية وتحسين مستوي أداء الباحثين في إجرائها وخاصة فيما يتعلق بصياغة المشكلة، الهدف، الفروض، صياغة النتائج والتوصيات، وذلك وفق المنهج العلمي والأسس والأصول والقواعد العلمية بغية الوصول إلى مستوي التميز والكفاءة في إجراء البحوث التربوية.

٦- حدود الدراسة ومبرراتها:

- تقتصر الدراسة الحالية على عرض خبرة المملكة المتحدة في مجال تقييم جودة البحوث التربوية، وذلك باعتبار أن لها نظامًا قوميًا قد تم إقراره واستخدامه في تقييم جودة البحوث التربوية معتمدًا على استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات الخاصة بضمان تحقيق جودة البحوث التربوية، والذي يتعاون في تفعيل ممارساته العديد من المراكز البحثية والمؤسسات المتخصصة.
- تقتصر الدراسة الحالية على تقييم الجودة البحثية للبحوث التربوية من خلال عدة محاور (المعايير والممارسات، التمويل، تفعيل دور المراكز البحثية والمؤسسات المتخصصة من أجل ضمان تحقيق جودة البحوث التربوية.
- تقتصر الدراسة الحالية على البحوث التربوية التي يجريها الباحثون في مرحلة ما بعد الدكتوراه.

٧- الدراسات السابقة:

إن استعراض البحوث والدراسات السابقة يثري ويزيد علم الباحث بجوانب المجال الذي يبحث فيه، إلى جانب أنه يلقي الضوء على الزوايا التي تناولها الآخرون عند دراستهم لهذا الموضوع، ومن ثم يتمكن الطالب من دراسة الموضوع من زاوية جديدة منعًا للتكرار ورغبة في إضافة أبعاد جديدة للموضوع محل الدراسة، من هنا كانت الحاجة إلى استعراض الدراسات والبحوث السابقة في مجال البحث التربوي بصفة عامة ، وقد تم تصنيفها بما يخدم أغراض البحث ووفق للترتيب الزمنى.

أولا : الدراسات العربية:

هدفت دراسة (السيد محمد عبد الله خلف ، ٢٠٠٠) إلى التعرف على ضوابط وأخلاقيات البحث التربوي كما ورد في الأدبيات ومعرفة مدى التزام طلاب البحث التربوي بها، وتوصلت الدراسة إلى أن أخلاقيات البحث التربوي متوفرة بصفة عامة في كل من الماجستير والدكتوراه مع وجود فروق بينهما لصالح طلاب الدكتوراه ، كما أن هناك تمسكاً صارماً بالضوابط العلمية وأنماط السلوك المرتبط بها.

وللتعرف على دور البحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية فقد أجرى (زكريا يحيى لال ، ٢٠٠٠) دراسة بالجامعات السعودية ، ووجدت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير الجنس، المرتبة العلمية، والتخصص العلمي، وأثر تفاعل

متغيري الجنس والمرتبة العلمية وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة ميزانية البحث العلمي بالجامعات، وتحقيق العدالة في توزيع الحصص البحثية الجامعية على أعضاء هيئة التدريس وفقًا لضوابط وأولويات سواء بتكليف من الجامعات أو من أي مركز من المراكز العلمية ، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس حسب التخصصات وليس حسب المناصب.

وهناك دراسة أجراها (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠١) من أجل التعرف على اتجاهات البحث التربوي التي تمت في مجال المناهج في الفترة من (١٩٩٠) حتى (٢٠٠٠)، والاستفادة من ذلك في وضع تصور مستقبلي لتلك الدراسات، وقد تضمن ذلك التصور بعض مقترحات التوظيف الفعال ومنها : عقد المؤتمرات العلمية التي تعني ببحوث المناهج بشكل دوري وإثرائها بالبحوث والخبراء في المجال ، وكذلك متابعة عمليات نشر البحوث الخاصة بالمناهج من خلال دعم المكتبات الجامعية والمكاتبات في المراكز البحثية المتخصصة في نشر تلك الأبحاث ، بالإضافة إلى الاهتمام بترجمة بعض الكتب والأبحاث الأجنبية ذات القيم العلمية والتربوية، ووضع حوافز ومنح الجوائز (مالية ومعنوية مجزية) على الأبحاث المفيدة التي تقدم حلولاً لمشكلات واقعية ومشكلات عامة يعاني منها الواقع التربوي المصري.

ومن زاوية أخرى قام كل من (عبد الخالق يوسف سعد ، انتصار محمد على ، ٢٠٠١) بدراسة للتعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير البحث التربوي تجاه رياض الأطفال ، وقد أكدت الدراسة على دور تكنولوجيا المعلومات في توفير الوقت والجهد والتكلفة في البحوث التربوية ، ووجدت أن الكمبيوتر يعد من أهم الوسائط التربوية اللازمة في شتي المراحل التعليمية والبحث التربوي ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن الباحثين التربويين يحتاجون بشكل كبير إلى دورات تدريبية على استخدامات الإنترنت والبريد الإلكتروني ، كما أوصت الدراسة بضرورة تدريب الباحثين على إتقان مهارات التعامل مع الإنترنت وما يتعلق بها من خبرات كالبريد الإلكتروني ، وكذلك توزيع الخطة البحثية على الأقسام بكليات التربية أوائل الأعوام الدراسية وتحديد أنصبة كل قسم بما يتناسب مع تخصصه العلمي.

وفيما يخص منهجيات البحث المستخدمة ، فقد أجرى كل من (عصام توفيق قمر ، أميمة منير جادو ، ٢٠٠١) دراسة هدفت إلى الكشف عن توجهات منهجية البحث العلمي في بحوث التربية الاجتماعية بالمجال المدرسي التي أجازتها كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم منذ إجازة أول رسالة عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٠م ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج

والتوصيات أهمها: ندرة استخدام أكثر من منهج في الدراسة الواحدة، والاعتماد على منهج بحثي واحد فقط في معظم البحوث عينة الدراسة ، وكذلك التركيز على منهجي المسح الاجتماعي، والتجريبي وإهمال مناهج بحثية أخرى مثل المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج شبه التجريبي، ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة ، وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تتناول منهجية البحث التربوي كموضوع رئيسي لها، والتي تناقش المناهج والأساليب البحثية المستخدمة مثل (المنهج الأنثوجرافي والمنهج النقدي)، ومدى صلاحيتها للاستخدام في البحث التربوي ، كما أوصت بالتركيز على مرحلتي رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية لكونهم سنوات التكوين الأولى في حياة الفرد، وبالتالي فهما أجدر من غيرهما بأولويات الدراسة والبحث.

كما قام (عيد أبو المعاطى الدسوقى ، ٢٠٠١) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع البحوث التربوية العلمية في فترة التسعينات من القرن العشرين في ضوء حاجات واهتمامات معلمي وموجهي العلوم المستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: التركيز على اتجاهات بحوث التربية العلمية عند إجراء بحوث أو دراسات مستقبلاً ، ومراعاة حاجات ومتطلبات المهتمين بالعملية التعليمية عند إجراء بحوث التربية العلمية المستقبلية، وضرورة اهتمام المؤسسات البحثية المختلفة بالتنسيق في بحوث التربية العلمية المستقبلية ، الإفادة من بعض الاتجاهات المستقبلية في تطوير جوانب العملية التعليمية المختلفة.

ولتطوير البحث التربوى فى مصر فقد سعت دراسة (فوزى رزق شحاتة ، ٢٠٠١) إلى صياغة إستراتيجية لتطوير نظام البحث التربوي في مصر في ضوء متطلبات عصر المعلومات ، وتوصلت الدراسة إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتطوير نظام البحث التربوي في مصر في ضوء متطلبات عصر المعلومات من خلال عدة محاور وأهداف، منها: تحقيق المتابعة المستمرة والتقويم المستمر لعناصر نظام البحث التربوي عن طريق صياغة مقاييس ومعايير ومؤشرات لكل عنصر من عناصر النظام وتوفير وسائل وأساليب لتطبيق المقاييس والمعايير والمؤشرات والحصول على النتائج الفعلية.

وهناك دراسة (يسرية على محمود ، ٢٠٠١) ، والتى هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في مصر، وذلك في ضوء الخبرة العالمية في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال (الولايات المتحدة – اليابان – الصين الشعبية)، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية في ضوء الخبرة العالمية، ويشمل التصور المقترح على ما يلي: اقتراح أهداف إضافية للمركز القومي للبحوث

التربوية والتنمية، ومنها: توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة التي تتعلق بالوضع التعليمي في ج. م. ع وتوثيق صلات التعاون مع الجهات البحثية على المستوي الإقليمي والدولي ، وكذلك اقترحت الدراسة اختصاصات للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ج. م. ع، ومنها: إجراء البحوث التربوية في جميع المجالات بما فيها علم النفس التعليمي والقياس والتقويم والإرشاد باعتبارهما عناصر مكتملة للمنظومة التعليمية ، وأكدت الدراسة على ضرورة تنظيم ورش العمل وحلقات البحث والاجتماعات الإقليمية وشبه الإقليمية لتضم دول قارة آسيا وأوربا وأفريقيا لتدارس مشكلات المنطقة المحيطة بنا .

وبالنسبة للبحث التربوى فى مجال تعليم الكبار ، فقد قام (عبد الله محمد بيومى ، ٢٠٠٢) بدراسة من أجل الكشف عن الوضع الحالي لبحوث تعليم الكبار ومدى الاستفادة منها من خلال الممارسات الفعلية والتنفيذية للحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، كما قام بإلقاء الضوء على بعض صعوبات توظيف بحوث تعليم الكبار، وانتهت الدراسة لوضع تصور مقترح حتى يمكن تحقيق أفضل استفادة من نتائج هذه البحوث في مجال تعليم الكبار من خلال محاور عدة، ومنها: التخطيط لبحوث محو الأمية وتعليم الكبار من خلال عدة إجراءات ، ووضع خريطة خاصة بمحو الأمية تتضمن هذه الخريطة أهداف إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار وتستهدف التخطيط للبحث التربوي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، ولتمويل بحوث تعليم الكبار فإنه يجب تخصيص ميزانية خاصة لكل بحث طبقًا لعدد المشاركين فيه وحجم العينة وطريق إجراؤه وتشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للمشاركة في تمويل البحوث في مجال تعليم الكبار، وقد أكد التصور على ضرورة الإعلام ببحوث محو الأمية وتعليم الكبار عن طريق نشر نتائج بحوث محو الأمية وتعليم الكبار على أوسع نطاق وإعلام الرأي العام بنتائجها، وكذلك إعداد جيل من الباحثين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار عن طريق التخطيط لإعداد برامج لإعداد وتأهيل الباحثين ومعاون على ترغيب الجيل الجديد من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وتشجيعهم على العمل في المراكز النفسية والتربوية، وتعميق مهاراتهم في استخدام الحاسب الآلي.

وفى دراسة أجريت على الانتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فرع بني سويف ، قامت بها (عزة فاروق عبد المعبود جوهرى ، ٢٠٠٢) ، وهدفت إلى حصر الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فرع بني سويف في ببليوجرافية شاملة، وتحليل بيانات هذا الإنتاج العلمي وفقًا للمعايير والمقاييس العلمية ، فقد أثبتت الدراسة تزايد الاهتمام بإعداد البحوث العلمية التي تنشر في شكل مقالات بالدوريات العلمية أو تقارير البحوث وتفضيل أعضاء هيئة التدريس لهذه النوعية على الكتب وغيرها ، وأيضا تأثر إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بعوامل

اجتماعية واقتصادية وأكاديمية إلى حد ما ، وقد أكدت الدراسة على ضرورة إرساء دعائم للحوار العلمي يعترف ويحترم الاختلافات الفكرية والفلسفية والأيديولوجية ، وكذلك تشجيع هيئة التدريس والباحثين على حضور المؤتمرات والندوات العلمية داخليًا وخارجيًا بدعم هذا النشاط ماديًا من قبل الجامعة ، ودعم النشر العلمي من خلال دعم الدوريات العلمية بالكليات وإنشاء مركز للنشر والترجمة ، وضرورة صيانة الحرية الأكاديمية المسئولة لكل أجيال الباحثين فهذه الحرية ضماناً للإبداع والتطوير وهو أمر أكدته المواثيق الدولية خاصة وثيقة حقوق الإنسان ، واشتراك عضو هيئة التدريس والباحث في التخطيط لمؤسسته العلمية، وتوفير حالة الاستمرار للعمل العلمي بعد وضوح البرامج وفق الخطط القصيرة والبعيدة المدى.

وفى مجال البحوث التربوية المقارنة ، قام (محمد جودة التهامى سليمان ، ٢٠٠٢) بدراسة هدفت إلى التعرف على الدور الواضح للدراسات التربوية المقارنة في تطوير التعليم وعلاج مشكلاته ورسم خططه المستقبلية بالإضافة إلى التعرف على واقع البحث التربوي المقارن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومصر، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما، واستخدمت الدراسة مدخل المشكلة لبراين هولمز ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: وجود تباين بين كليات التربية في تناول قضايا البحث التربوي ، وأن هناك اهتماما ببعض مجالات البحث التربوي المقارن على حساب مجالات أخرى نتيجة لعدم وجود خطة بحثية بأقسام التربية المقارنة وأصول التربية بكليات التربية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إقامة قاعدة بيانات تتضمن كل البحوث التربوية بصفة عامة والبحوث التربوية المقارنة بصفة خاصة متضمنة رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث التي تتم في مراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال ، وتضمين الخطط البحثية بجزء كبير من بحوث التربية المقارنة المهتمة بخدمة المجتمع وقضاياه المجتمعية، وعدم اقتصار البحث التربوي المقارن على دول بعينها، بل يكون الاختيار وفقا لما تسهم به هذه الدراسات في الارتقاء بمستوي النظام التعليمي في مصر.

كما أجرى (فرج مصطفى محمد الشافعى ، ٢٠٠٣) دراسة هدفت إلى بناء إستراتيجية جديدة لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات وبعض مؤسسات الإنتاج بمصر، وتوصلت الدراسة إلى أن البحث العلمي في الجامعات غير موجه لخدمة الاقتصاد القومي حيث لا يرتبط بخطة أو هدف ولا يبحث عن حلول للمشاكل الحقيقية في مؤسسات الإنتاج ، وكذلك أثبتت الدراسة قلة اهتمام مؤسسات الإنتاج بما يجري في الجامعات من أبحاث علمية فضلاً عن قلة مشروعات البحوث التي أجريت بالتعاون مع مؤسسات الإنتاج ، وأن هناك ضعفا فى قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.

وللوقوف على واقع البحث التربوي بجامعة الحديدة، وتحديد اتجاهاته، قام (عبد الوارث عبده سيف الرازحى ، ٢٠٠٤) بدراسة ، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود جهة متخصصة بالبحث العلمي داخل داخل جامعة الحديدة تتولي توجيه جهود أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي والتربوي وتعمل على تنظيم تلك الجهود وتنفيذها وتقويمها وتطويرها ، وأيضا ضعف الطلب الاجتماعي على البحوث والدراسات والاستشارات العلمية ، وضعف الميزانيات والمخصصات المالية المرصودة للبحث العلمي عامة والبحث التربوي خاصة ، وقد أوصت الدراسة بضرورة تهيئة المناخ المناسب لتشجيع البحث العلمي ، وإعادة النظر في مناهج التعليم بالجامعة وخططه وفي البرامج الدراسية القائمة بما يتفق مع أهداف التعليم الجامعي ووظائفه ، والاهتمام بتحسين الأوضاع المادية والمعيشية لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على إجراء البحوث والدراسات العلمية والتربوية.

وهدفت دراسة (ماجدة محمد أمين وآخرون ، ٢٠٠٥) إلى التعرف على مفهوم الاعتماد وأنواعه ومعاييره ومبررات تطبيقه في التعليم العالي، وكذلك التعرف على خبرات وتجارب بعض الدول في مجال الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري، وانتهت الدراسة إلى وضع منطلقات وآليات ومتطلبات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي المصري، ومنها: تعميم إنشاء وحدات داخلية لضمان الجودة في كل جامعة وفي كل كلية داخل الجامعة ، وإنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي.

وفى دراسة أجريت على مستوى الجامعات العربية لتحديد واقعها وإعادة النظر في فاعلية أدائها وتفعيل دورها من خلال ما تقدم من برامج لمواكبة المتغيرات السريعة في إنتاجية المعرفة ، توصلت (بلقيس غالب الشرعى ، ٢٠٠٦) إلى أن الإنتاج العلمي لدي الدول العربية لا يزال قليلاً مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك فإن ما يواجه التعليم الجامعي في العصر الحالي من تقدم علمي وتطور تكنولوجي وثورة معرفية شكل تحديًا كبيرًا لأداء دورها في صناعة وإنتاج المعرفة، وخاصة وأن هناك فجوة كبيرة في حجم الإنفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة.

وهدفت دراسة (عادل أحمد عجيز ، ٢٠٠٦) إلى الكشف عن مدي تمكن معلمي اللغة العربية من طلاب الدراسات العليا من المهارات الأساسية اللازمة للبحث العلمي وعلاقة ذلك

بأدائهم التدريسي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: زيادة تمكن معلمي اللغة العربية المنتسبين للدراسات العليا من المهارات التدريسية عن غيرهم ممن لا ينتسب للدراسات العليا مما يؤكد وجود علاقة قوية بين التمكن من مهارات البحث العلمي، والتمكن من المهارات التدريسية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع مهارات البحث العلمي ضمن البرنامج الدراسي المخصص لطلاب الدراسات العليا في الدبلوم الخاص، وتكليف الطلاب بحضور مناقشات الرسائل العلمية للاستفادة منها ، ووضع برنامج دراسي للماجستير والدكتوراه يجتازه الطالب متزامناً مع إعداده لرسالته.

أما دراسة (إبراهيم الدسوقى عوض الله توفيق محمد ، ٢٠٠٧) فقد هدفت إلى اقتراح إستراتيجية لتخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء تحليل الواقع والمتغيرات المحلية والعالمية، والاستفادة من الخبرات الرائدة في تخطيط الجودة عالميًا، وتوصل البحث إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتخطيط جودة التعليم الجامعي تهدف إلى تحقيق أهداف، ومنها: إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي حاجات المجتمع ، وتوفير البيئة الأكاديمية والنفسية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار، ومواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي البرامج الأكاديمية من حيث المحتوي وأساليب التدريس والتقويم.

وفى مجال الجودة أيضا أجرت (سهام بنت محمد صالح كعكى ، ٢٠٠٧) دراسة من أجل وضع تصور مقترح لتطبيق الجودة الإدارية في جامعة الرياض للبنات بالمملكة العربية السعودية ، وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد من بذل جهود تعاونية تعمل على تطوير الواقع الإداري عن طريق بناء فرق عمل مدربة ومتعاونة تقوم بتحديث إجراءات العمل الخاصة بتطبيق الإدارة الإلكترونية وربطها بالبيئة الخارجية عن طريق شبكة اتصالات إلكترونية، والاستعانة بنظام يعتمد على تبادل المعلومات باستخدام الحاسبات الآلية، بالإضافة إلى تعميم خطوات إجرائية لقياس جودة الأداء الإداري وتحديث الهيكل التنظيمي لتحويله إلى ما يتفق والاتجاهات الإدارية المعاصرة.

وقد خلصت دراسة (عيسى الشماس ، ٢٠٠٨) والتى هدفت إلى الكشف عن مدى استخدام الإنترنت في البحوث التربوية التي يكلف بها طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة دمشق، إلى أن ما بين (٦٦٪ -٦٨٪) من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت للحصول على كمية كبيرة من المعلومات الجديدة وبتكلفة رخيصة لإثراء البحث ، غير أن أفراد العينة كلهم (١٥٥) قد أجمعوا على عدم توفر المركز المناسب للإنترنت في الكلية وقلة المواد المعربة، وبطء الشبكة هي من الصعوبات الأولي في استخدام الإنترنت.

وفى اليمن أجرى (فضل عبد الله على عون ، ٢٠٠٨) بهدف إلقاء الضوء على التعليم الجامعي وواقعه ومشكلاته في اليمن، واقتراح مؤشرات جودة التعليم الجامعي اليمني استنادًا إلى الدراسات والبحوث السابقة والأدبيات المحلية وآراء الخبراء، ورصد العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: غياب الإستراتيجية الواضحة للبحث العلمي، وكذلك ضعف العلاقات العلمية والبحثية على مستوي الجامعات العربية بشكل عام وعلى مستوي الجامعات اليمنية بشكل خاص، وقد أوصت الدراسة بوضع خرائط بحثية للقضايا البحثية العلمية الهادفة واقتراح آليات قابلة للتطبيق ، وربط إقامة أي مشروع صناعي تجاري أو زراعي أو تعليمي بتقديم دراسة جدوى علمية من جامعة يمنية محددة ، وذلك لتشجيع ربط الجامعة باحتياجات المجتمع الفعلية.

وهدفت دراسة (محمد حسن العمايرة ، سهام محمد السرابى ، ٢٠٠٨) إلى التعرف على معوقات البحث العلمي لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: يواجه أعضاء هيئة التدريس العديد من المشكلات التى تعيق قيامهم بالبحوث العلمية بالشكل الأمثل، ومنها (عدم وجود مجلة محكمة في الجامعة، ضآلة الإفادة من نتائج البحوث العلمية، قلة التعاون مع الجامعات والجهات المستفيدة من البحث العلمي، قلة الحوافز والمكافآت المادية للباحثين، ضيق الوقت الكافي لإجراء البحوث العلمية، نقص التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية، نقص المساعدين والاختصاصيين الفنيين، نقص المراجع ومصادر المعرفة المطلوبة للبحث العلمي، وقد أوصت الدراسة بتشجيع الباحثين على متابعة بحوثهم العلمية ومنحهم التعويضات والمكافآت المادية المجزية.

وهدفت دراسة (هنادى بنت عبد الله المسن ، ٢٠٠٨) إلى وضع تصور مقترح لتطوير إدارة التعليم الجامعي بجامعات بعض دول الخليج (السلطان قابوس بسلطنة عمان – جامعة قطر بدول قطر – جامعة الكويت بدولة الكويت) في ضوء معايير الجودة الشاملة، وتوصلت إلى بعض النتائج والتوصيات أهمها: أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي قد أصبح ضرورة في ظل المتغيرات المتلاحقة والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن تطبيق إدارة الجودة يتطلب توافر مؤشرات جودة الهيئة الإدارية مثل حسن اختيار القيادات العلمية والإدارية والإشرافية في الجامعات وتحديثها من خلال إدخال الوسائل الإدارية والتنظيمية التي تهتم بتحسين الأداء.

وقد أجرى (يحيى مصطفى كمال الدين السيد ، ٢٠٠٨) دراسة هدفت إلى بناء تصور مقترح لإطار تقييمي لجودة البحوث العلمية بالجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة أسلوب

جورج بيريداي ، ووتوصلت إلى بناء تصور مقترح في ضوء الأسس العلمية والمنهجية ، ومن متطلبات نجاح هذا التصور: ضرورة إعادة النظر في إستراتيجية تصنيع وهندسة الباحث التربوي في ضوء التطورات المعلوماتية المتلاحقة، ومراعاة الفروق بين الباحثين المبتدئين والقدامى عند التقييم، وذلك بالتمييز فيما ينبغي عليهم التقدم به من بيانات وعدد المخرجات البحثية وأنشطة لجان التقييم.

وهناك دراسة (عبد الرحمن عبد الله أحمد المقبول ، ٢٠٠٩) ، والتى هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية البحث التربوي وممارساته وصعوبات إعداده لدي المشرف التربوي في منطقة الباحة بالسعودية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أن البحث التربوي يكتسب أهمية كبيرة لدى المشرف التربوي، إلا أنه يواجه مجموعة من العقبات بدرجة عالية تحول بينه وبين إعداد البحوث ، وأوصت الدراسة بإنشاء المكتبات المتخصصة في مجال البحوث بشكل عام والتربوي بشكل خاص ، وبزيادة الفرص الوظيفية المتميزة بالنسبة لمن يقدم بحث في مجال عمله، وإقامة دورات موسعة للمشرفين التربويين بأقسام البحوث التربوية عن المنهج العلمي للبحوث التربوية .

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Mc Ewen, Nelly, 1992) إلى تحديد المعايير الهامة لتقييم جودة التعليم والبحث العلمى، وتم تحديدها ب (٢٠) معيار ، ومنها مدى الجدوى والإفادة البحثية Utility وملائمة البحث لمجال الدراسة Propriety، والدقة فى إجراء البحوث Accuracy.

ولتعزيز جودة البحث ، فقد هدفت دراسة (Gupton, Sandra Lee, 1993) إلى بناء نموذج تنسيقي لتعزيز جودة البحث في المدارس المتوسطة، وكشفت الدراسة عن الحاجة إلى التعاون البحثي الذي يرتكز على تحسين البرامج ووضع الإستراتيجيات المناسبة التي تتلاءم واحتياجات طالب المدرسة المتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أجل تعزيز البحوث التعاونية Collaborative Research على مستوي المدارس المتوسطة، ومنها: إشراك القادة من أجل دعم فصول المرحلة المتوسطة ، وتوفير المزيد من الحوافز لاحداث الشراكة بين المؤسسات المحلية ومؤسسات التعليم العالي، ودعم البحوث التربوية وإعداد المعلم المسئول ، واستخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز البحوث التعاونية ، والدعم النشط من جانب مؤسسات التعليم العالي والوكالات التعليمية المحلية.

وهدفت دراسة (Heyneman, Stephen, 1993) إلى وصف نوعية البحث التربوي، وأوضحت أن البحث التربوي في حالة أزمة بسبب عدم وجود توافق في آراء الباحثين بخصوص وجود التمويل الكافى أو نقص توفره ، بينما أشارت الدراسة إلى أن الباحثين قد توصلوا إلى توافق في الآراء بشأن متطلبات الحد الأدنى من المعلومات الخاصة بهم.

ولتقييم وتحسين مراكز البحث والتطوير ومختبرات أو معامل التربية الإقليمية قامت (Vinov Skis, Maris A, 1993) بدراسة ، وخلصت إلى أن مراكز البحث والتطوير المدعومة من الحكومة الفيدرالية ، والتى أنشئت منذ ما يقرب من ثلاثين عاما تعد أحد المصادر الرئيسية للبحث والتعليم ، كما تناولت الدراسة طبيعة ونوعية البحوث المنتجة، وكذلك الخطوات اللازمة لضمان إجراء بحوث ممتازة.

وهدفت دراسة (Kember, David Mc Kay, Jan, 1996) إلى التعرف على أثر بحوث الفعل في تحقيق الجودة فى تعلم الطلاب ، وأوصت الدراسة بضرورة بتشجيع مشاريع بحوث الفصول Classroom Research باعتبارها شكلاً من أشكال تنمية أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

وهناك دراسة قام بها مكتب اليونسكو بألمانيا (United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, Hamburg (Germany), Inst. For Education , 1997) ، هذه الدراسة عبارة عن كتيب تم إنتاجه في أعقاب المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، وقدم أمثله على المجالات الرئيسية التي يجري عليها البحث حاليًا من خلال الوكالات العامة والمنظمات غير الحكومية، وقدم الكتاب استعراضًا للبحوث التي أجريت مؤخرًا والتي تمحورت حول عدة موضوعات ومنها: (قضايا المساواة بين الجنسين والمشاركة في تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة، عمليتي التعليم والتعلم، التعليم الأساسي للبالغين في البلدان الصناعية تنمية العاملين والتعلم والتحصيل، ونُقلت أمثلة مستمدة من أسبانيا والهند واليابان والولايات المتحدة، وتم فحص الاتجاهات المتعلقة بتنويع الأطر النظرية وطريقة المنهجيات في البحث عن تعليم الكبار، وثم مناقشة القضايا التالية (الشروط الأساسية للحوار الدولي بين الباحثين التعليميين والطرق التي تحول بين أو دون تطوير البحوث وتعليم الكبار، والتطورات الجديدة في مجال تعليم الكبار التي يجب تعزيزها في البحوث المتعلقة بتعليم الكبار.

وقد هدفت دراسة (Wellen Reuther, Martin , 1997) إلى التعرف على الاعتبارات المنهجية الخاصة بجودة البحث التجريبي في العلوم التعليمية، وأوضحت الدراسة إلى أن هناك

جدالاً فيما يتعلق بجدوى البحث الكمي الدقيق في الدراسات التربوية، وذلك بسبب النقص في التدريب على المنهجية، وأوضحت أن هناك شروطًا للبحث التجريبي الجيد.

كما أجرى (Kysilka, Marcella, 1998) دراسة بهدف التعرف على جودة البحث في مجال المناهج الدراسية والتعليم، وأوضحت الدراسة أن هناك افتقارًا للجودة في مجال البحوث التربوية بسبب طول الوقت المتعلق بتحقيق النتائج، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك حالة من الفوضى في هذا المجال، وأن هناك حاجة إلى تحسينات في المفاهيم والمنهجية والتكوين والشكل الفني للتقارير البحثية.

وهدفت دراسة (Hertz berg, , Scott Rudner, Lawrence , 1999) إلى التعرف على إستراتيجيات البحث المستخدمة من قبل الباحثين المستخدمين لمركز معلومات المصادر التعليمية Educational Resources In Formation Center (ERIC) وقاعدة البيانات الخاصة بها، وذلك من خلال استبيانات تم توزيعها على (٣٤٢٠) من مستخدمى مركز المعلومات، وأشارت النتائج إلى أن أساتذة الجامعات والباحثين التعليميين يقومون بأعمال أفضل في البحث في بيانات (ERIC)، وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج إستراتيجيات بحثية أفضل من قبل المستخدمين.

وفى جنوب إفريقيا قام (Hay, D, 2000) بدراسة لفحص الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال التعليم العالي في جنوب أفريقيا، وقامت بتحديد مجموعة من التحولات اللازمة للتغلب على تلك المعوقات في مجالات خاصة بتحسين نوعية البحوث في جنوب أفريقيا على الصعيدين الوطني والمؤسسي.

وقام (Henkel , Michael Eugene, Sr , 2000) بدراسة لبحث إمكانية تحويل المنظمة الدولية لمعايير (التوحيد) القياسي (أيزو) International organization for standardization (ANSI) (ISO) والمعهد القومي الأمريكي للقياس American National Standard Institute American Society for Quality (ASQ) إلى أفضل نموذج لنظام الجودة في التدريب المهني لمؤسسات التعليم، وقد تم تحليل مستوي الوعي بنظام إدارة الجودة لـــ ISO, ASQ, ANST على مستوي القطاع العام والخاص للمدارس المهنية، وقد تأسس النموذج التعليمي لـ ISO باستخدام مقاييس نظام إدارة الجودة القياسية، والدليل المرجعي للتربية والتدريب، وقد قدم هذا النموذج تحليلاً متعمقًا لنظام نقل متطلبات إدارة الجودة إلى مؤسسة التعليم المهني،وقد تم إجراء مسح دراسي لمقاطعة فلوريدا، وتم تقديمه إلى المسئولين، ومديري المدارس والمشرفين

فضلاً عن عدة قادة من القطاع الخاص في التعليم المهني في ولاية فلوريدا، وكان الهدف من المسح هو توفير التغذية الراجعة لتصميم نظم إدارة الجودة للخبراء الاستشاريين والمهندسين العاملين في نظام إدارة التنفيذ الناجح لنظام الجودة في المؤسسات التعليمية المهنية، وقد أظهرت هذه الدراسة تكاتف الأيدي لتطبيق نظام إدارة الجودة والمقاييس النموذجية في بيئة التعليم المهني.

وهدفت دراسة (Gersten, Russell Baker, Scott, Lloyd, John Wills , 2000) إلى مناقشة القضايا الهامة المتعلقة بإجراء البحوث عالية الجودة باستخدام تصاميم المجموعة التجريبية وشبه التجريبية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية لتحديد طبيعة المتغير المستقل، وتحسين نوعية الممارسات ذات الصلة بالموضوعات التي تثير الجدل.

وللتعرف على معايير جودة البحوث العلمية في مجال الكيمياء، وطرق استيفاء معايير الجودة، قام (Eybe, Holger, Schmidt, Hans – Jurgen, 2001) بدراسة ، وقد وضحت الدراسة تلك المعايير وتم نشرها في مجلة تدريس العلوم Journal of Research in Science Teaching (JRST)، والمجلة الدولية لتدريس العلوم International Journal of Science Education (IJSE) في الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٧، وتم عرض تلك المعايير في قائمة مكونة من ستة أقسام تحتوي على (٣٥) مرجع.

وفى استراليا هدفت دراسة (Smith , Andy, 2001) إلى بحث الممارسات الخاصة بتحسين بحوث التعليم والتدريس المهني في استراليا، وأوضحت أن أبحاث التعليم والتدريب المهني كنشاط تعاني من نقص في التمويل، كما أن لها صلة قليلة أو تكاد تكون معدومة بالسياسة العامة أو الممارسات في قطاع التعليم والتدريب المهني، وأوضحت الدراسة أن الموضوعية والمنهجية المتبعة وأهمية التوقيت هي السمات المميزة للبحوث ذات الجودة العالية في مجالات التعليم والتدريب المهني، وهذا يتطلب مهارات جديدة من الباحثين وتدريبهم عليها.

وهدفت دراسة (Toole Y., Tames, 2001) إلى وصف نوعية البحث التربوي في المجالات الأكاديمية باعتبارها مفتاح البحث التربوي، وأوضحت الدراسة طبقًا لما تم فحصه من (٢٤٦) مقالة أن هناك كمية كبيرة من البحوث التربوية تقع في الدرجة الثانية من حيث المنهجية ومستوي المشاركة ونتائج البحوث غير التجريبية، وكشفت النتائج أيضًا عن وجود ضعف شديد في مجال البحوث التربوية المتعلقة بأداء الباحثين؛ حيث إن هناك العديد منها لم ينال العناية والاهتمام الكافي، ولم يلاحظها الآخرون في هذا المجال.

ثالثا : تعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص بعض المؤشرات والدلائل، ومنها:

(١) يعاني البحث التربوي في مصر من بعض المشكلات التي تحول بينه وبين تطبيق نتائجه في معالجة مشكلات التعليم، وتعمل على تقييد حركته والتقليل من جودته، ومنها:

- أنه غير موجه لخدمة الاقتصاد القومي؛ حيث أنه لا يبحث في حلول للمشاكل الحقيقية في مؤسسات الإنتاج.
- ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.
- عدم وجود خريطة بحثية توجه الباحثين فيما يتعلق بإجراء البحوث.
- ضعف الموارد الخاصة بتمويل البحوث التربوية.
- نقص التدريب على المنهجية المستخدمة في البحوث التربوية.
- ضعف الصلة بين أجهزة البحث العلمي في التربية وأجهزة رسم وتنفيذ السياسات التعليمية.

(٢) هناك افتقار للجودة في مجال البحوث التربوية، وأن هناك حاجة ماسة إلى إجراء تحسينات في المفاهيم والمنهجية، والشكل الفني للتقارير البحثية.

وفيما **يتعلق بنواحي الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة** تتمثل في إعادة التأكيد على أهمية ما يلي:

- صياغة إستراتيجية لتطوير نظام البحث التربوي في مصر في ضوء متطلبات عصر المعلومات.
- حصر الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وتحليله وفقًا للمعايير والمقاييس العلمية.
- وضع مخطط للبحوث التربوية في مصر يوجه أنظار الباحثين إلى أهم المشكلات والقضايا التي يعاني منها المجتمع.
- أهمية التنسيق والتكامل بين مؤسسات البحث التربوي في مصر وتطوير نظم الاتصال التربوي حتى يمكن تحقيق التواصل العلمي بين المنتمين لمهنة واحدة وبين النظم المجتمعية والإقليمية والعالمية.
- توفير الدعم المالي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس بما يحفزهم على زيادة إنتاجيتهم العلمية.
- دعم النشر العلمي من خلال دعم الدوريات العلمية بالكليات وإنشاء مراكز للنشر والترجمة.
- صيانة الحرية الأكاديمية المسئولة لكافة أجيال الباحثين، وهو ما أكدته المواثيق الدولية.
- تنمية مهارات إجراء البحوث العلمية لدي الباحثين.

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من المناهج والأساليب البحثية المستخدمة في تأصيل الإطار النظري بالإضافة إلى ما يلي:

- التعرف على خبرات وتجارب بعض الدول في مجال الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي.
- التأكيد على أهمية إنشاء وحدات داخلية لضمان الجودة في كل جامعة وكلية ومعهد.
- التأكيد على أهمية وضع سياسة قومية للبحث العلمي التربوي على مستوي الدولة، على أن تكون هذه السياسة واضحة المعالم ومحددة الأهداف ومرتبطة بإستراتيجية الدولة في مجال التعليم.
- التأكيد على تطوير الشروط الخاصة بترقية عضو هيئة التدريس طبقًا لأداء دوره في خدمة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- التأكيد على تحقيق المتابعة المستمرة والتقويم المستمر لعناصر نظام البحث التربوي.
- التعرف على المعايير الهامة المستخدمة في تقييم جودة التعليم والبحث العلمي، ومنها (الموضوعية، المنهجية المتبعة واللذان يعدان من أبرز السمات الخاصة بتحقيق الجودة.

أما فيما يتعلق بأوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فتتمثل في تناولها بشكل واضح ومباشر لكيفية تطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية المصرية في ضوء خبرة المملكة المتحدة، وهو ما لم تتناوله أي دراسة من الدراسات السابقة.

ثانيا الإطار النظري للدراسة

مقدمة :

يمكن القول أن البحوث العلمية تتضمن مجالين، العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، ومنها البحوث التربوية، ويكتسب البحث العلمي أهميته من دوره في ترسيخ النظريات العلمية والفيصل بين التقدم والتخلف، ولا تتم الاستفادة الكاملة من البحوث العلمية إلا في ضوء مجموعة من المقومات، ومنها تدريب الباحثين على الأساليب البحثية الحديثة، وكذلك توفر الأجهزة العلمية، والمجلات والدوريات، وتخصيص الميزانية الكافية لإجرائها، بالإضافة إلى التخطيط لإجراء البحوث العلمية تخطيطًا قائمًا على الأسس الفنية السليمة، ويتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص ومنها الترتيب والنظامية .

ويهدف البحث العلمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها وصف الظاهرة التربوية وتفسيرها، والوصول إلى التنبؤ ولإجراء البحوث العلمية تستخدم مجموعة من الأدوات، ومنها:

الملاحظات والمقابلات الشخصية والمسوحات الميدانية، الاستبانات، ومن أجل إثراء البحوث العلمية لابد من تيسير وجود المراجع العلمية، وتفعيل دور الجمعيات العلمية فيما يتعلق بتنظيم عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات وإصدار النشرات والدوريات والمجلات في كافة فروع العلم والمعرفة.

وتمر عملية إجراء البحوث التربوية بمجموعة من الخطوات ومنها (تحديد مجال الدراسة، تحديد المشكلة، وضع الفروض العلمية، اختيار منهج البحث، تحديد طرق جمع البيانات، تحليل وتفسير البيانات، اختبار صحة الفروض العلمية، التوصل إلى نتائج وتعميمات، كتابة التوصيات، ثم إعداد البحث وكتابه تقريره، وقد مر البحث العلمي بعدة مراحل بدءًا من التجربة والخطأ وانتهاءً بإتباع الطريقة العلمية في البحث.

ويواجه إجراء البحوث العلمية مجموعة من المعوقات التى تحول دون تحقيق أهدافها ومنها: ضعف الرقابة والمحاسبية وضعف القواعد القانونية فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلفين، وفيما يلى توضيح للمعوقات التى تواجه البحث العلمى فى الدول النامية والعربية ، وكذلك البحوث التربوية باعتبارها إحدى مجالات البحوث العلمية، التى تعنى بإجراء البحوث فى مجالات أصول التربية، والمناهج طرق التدريس، وعلم النفس ، والجزء التالى يتناول التعرف على ماهية البحوث التربوية.

(١) ماهية البحوث التربوية:

يتناول هذا الجزء التعرف على نشأة البحوث التربوية وتطورها ، وأهدافها ، ودواعى الاهتمام بإجراء البحوث التربوية ، وأهميتها ، ومستويات إجرائها ، ومجالاتها، ومعايير تصنيفها ، والتطور التاريخى لتقييم البحوث التربوية ، ويتضح ذلك على النحو التالى.

(أ) التطور التاريخى لتقييم جودة البحوث التربوية:

مرت عملية إجراء البحوث التربوية بثلاث مراحل رئيسية، ويمكن تصنيفها على النحو التالي كما صنفها(يوسف العنيزى وآخرون ، ١٩٩٩، ٥٠ -٥١):

(أ) **المرحلة الأولى (١٩٢٠)**: تتميز هذه الفترة باكتشاف أدوات القياس التي يحتاج إليها الباحثون في ميدان التربية، كما شهدت هذه الفترة تطويرًا لأدوات القياس هذه.

(ب) **المرحلة الثانية (١٩٢١ – ١٩٤٤)**:وفيها بدأ البحث التربوي ينمو بسرعة لافتة للنظر، ومما ساعد على ذلك ازدياد نشاط المطابع، وتسويق الأدوات البحثية، مما أدى إلى انتشار هذه الأدوات انتشارًا واسعًا، وانتعاش البحث العلمي وتطوره تطورًا سريعًا.

(ج) **المرحلة الثالثة (١٩٤٥ – ١٩٩٩)**:وقد اتسمت هذه الفترة الزمنية بتطور كبير في البحوث التربوية، ومن ثم تميزت باستمرار تطور البحث التربوي، وزادت على المراحل الأخرى بالتوجه إلى تقويم مناهج البحث ذاتها، وتنقيتها من الأخطاء، والعمل على تطويرها.

وقد تطور الفكر التربوي وتطورت معه محاور اهتمام البحث التربوي، واختفت مفاهيم شاعت في الفكر التربوي فترة مثل مفهوم الانتباه والغريزة والملكات وحلت محلها مفاهيم جديدة مثل الإبداع، وخلال الثلاثينيات ساد الاعتقاد بأن العوامل الوراثية مثل الذكاء هي الأهم لأن ذلك كان يخدم نظامًا اجتماعيًا معينًا، ومن ثم لم تتمكن سوى قلة محظوظة من التلاميذ من الاستفادة من التعليم الثانوي والعالي، ثم تغير الزمن وتغيرت الأوضاع الاجتماعية فأصبح الذكاء مكتسبًا وأصبح من حق الطبقات الاجتماعية المحرومة أن يكون لها نصيب في الذكاء وبالتالي يكون لها فرصة في التعليم والترقي في السلم الاجتماعي(محمد منير مرسى ، ١٩٩٤ ، ٢١).

وتعتبر البحوث التربوية حديثة نسبيًا بالقياس لتاريخ البحوث في العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك لأنها لم تبدأ كنظام علمي إلا في بداية القرن العشرين في حين أن تاريخ البحث العلمي بدأ بالعلوم الطبيعية منذ القرن السابع عشر، في حين كانت بداية استخدام البحث التربوي للطريقة العلمية كانت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

والواقع أن تأخر ظهور التربية كعلم لا يرجع فقط لطبيعة الظواهر التربوية المعقدة، وإنما يرجع أيضًا للتقدم البطئ في تطور الإجراءات المنهجية في البحوث التربوية، وخاصة بالنسبة للملاحظة والقياس، ولذلك نجد أن التقدم الحقيقي الذي توفر للبحث التربوي قد تطلب توفر قياس للمتغيرات التي تشغل المربين، وعليه يمكن القول بأن القياس يعتبر محور حركة البحث عامة، سواء بالنسبة للعلوم التربوية أو بالنسبة لمختلف العلوم الاجتماعية.

وتفصيلا لما سبق يمكن القول أن مجالات تقييم البحوث التربوية مرت بالمراحل التالية (السيد على شتا ، د.ت ، ١١٣- ١٢١):

- نمو حركة القياس وأثرها على البحث التربوي.
- البحوث التربوية الرائدة في الفترة من ١٩٩٠ -١٩٢٠.
- فترة التوسع والانتشار السريع للبحوث التربوية ١٩٢٠ – ١٩٤٥.
- فترة تقويم البحوث التربوية منذ عام ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر.

(أ) تطور حركة القياس وأثرها على البحث التربوي:

تأتي بواكير القياس في مجال العلوم الإنسانية بتلك البذور الأولى التي غرسها عالم النفس الألماني "ويلهلم فونرت" Wilhelm Wundt عندما أسس عام ١٨٧١ مختبرًا لعلم النفس التجريبي في لينبرج بألمانيا، ورغم أن القياس قد تركز على جوانب نفسية معينة إلا أن مختبر فوندت قد حقق تقدمًا ملموسًا في الدراسة العلمية للسلوك البشري، وقد كان لتقدم إجراءات القياس في علم النفس التجريبي أثر ملموس على الاهتمام بالطريقة التجريبية والأساليب المنهجية في مجال البحث التربوي.

وقد كان تأثير "فرانسيس جالتون Francis Galton (١٨٢٢ -١٩١١) على نمو حركة البحث التربوي كبيرًا، وذلك لأنه اهتم في دراسته للفروق الفردية بين الناس بتطوير الأساليب الإحصائية لوصف البيانات المتعلقة بالفروق الفردية وتحليلها، ولذلك يعتبر جالتون رائدًا بريطانيا في استخدام أسلوب الارتباط في التحليل، كما أن تطور استخدام الأساليب الإحصائية في دراسة المشكلات التربوية مؤخرًا كان على يد العلماء البريطانيين أيضًا، وفي أمريكا جاء إسهام العلماء المبكر في مجال القياس على يد جيمس كاتل James Nclxeen, Cattell والذي أدت دراساته إلى إجراء مزيدًا من الدراسات المنظمة للفروق في الوظائف البشرية بما فيها قياس الذكاء، ولاشك أن بهذا التقدم لحركة القياس في أمريكا أثر مباشر على تنمية البحوث التربوية، وبداية الاهتمام باستخدام الإجراءات المنهجية الصحيحة في معالجة الظواهر التربوية.

(ب) البحوث التربوية الرائدة في الفترة من (١٩٠٠ – ١٩٢٠):

تمثل الفترة الزمنية الواقعة بين عامي١٩٠٠ -١٩٢٠البدايات الرائدة للبحوث التربوية، والتي اتخذت من الطريقة العلمية أساسًا لها، إلا أنه يشار إلى أن عام١٩٠٠يمثل البداية الحقيقية للاهتمام بالطريقة العلمية في مجال البحوث التربوية، وقد نشر الفريد بينيه Alfered Binet أول مقياس للذكاء قابل للعمل والتطبيق، ولذا كان هذا العمل مثيرًا للاهتمام إلى الحد الذي تمت ترجمته، وتقديمه في أعمال عديدة ومن أهم هذه الأعمال أيضًا الذكاء الذي قدمه كل من ستانفورد بينيه، والذي تم تنميته وتطويره بواسطة ثرمان Terman عام ١٩١٦.

ويعد ثورنديك من أهم الذين أثروا على نمو حركة البحث التربوي، من حيث الاهتمام بتقنية الاختبارات التربوية، وذلك لأنه قد نشر مقياسه التربوي عام ١٩١٥ الأمر الذي ساعد على قياس بعض جوانب النتاج التربوي بأسلوب علمي، ثم توالت بعد ذلك ظهور العديد من المقاييس التربوية التي تختبر القدرة على القراءة والكتابة، واختبار اللغة وغيرها من الاختبارات التي تكشف

عن تزايد الاهتمام بالاختبارات التربوية، وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت مجموعة اختبارات الذكاء منذ بداية الحرب العالمية الأولى، والتي يعزو الفضل فيها لأعمال أوتيس Otis وهي التي استخدمت كأدوات البحث التربوي بشكل موسع، وفي عام ١٩١٠ نشر جون ديوي مؤلفه بعنوان "كيف نفكر" وهو من الرواد التربويين الذين تركت أعمالهم بصمات واضحة على النظرية التربوية، والتربية التجريبية والبحوث التربوية وخاصة بعد أن أوضح معالم الطريقة العلمية، وخطوات التفكير العلمي، والتي اتخذت أساسًا فيما بعد لتنمية خطوات البحث التربوي العلمية، وأيضًا استند إليها في تحديد خطوات الطريقة التربوية التي يستعان بها في التدريس.

كما ظهرت اختبارات البطارية، ومع ذلك لم يكن التأكيد واضحًا على أهمية استخدام القياس العلمي في البحث التربوي هو الإسهام الوحيد في هذا المجال حتى الآن ثم بدأت الدراسات الإحصائية المفيدة التي تشق طريقها في الظهور، وقد ظهرت في تلك الفترة بعض الدراسات المسحية التي تناولت المدارس بهدف وصف المواقف الدراسية وتقويمها .

(ج) فترة التوسع والانتشار السريع للبحوث التربوية (١٩٢٠ -١٩٤٥):

شهدت الفترة ١٩٢٠ -١٩٤٥توسعًا وانتشارًا كبيرًا في مجال البحوث التربوية، وقد ساعد على ذلك توفر عدد من أدوات القياس التي استفاد منها الباحثون في إجراء دراساتهم التربوية، إضافة إلى إدخال البحث التربوي كمجال للدراسة في الجامعات وبرامج الدراسات العليا التي أدرجت البحث التربوي ضمن مقرراتها، أضف إلى ذلك اتجاه بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى لإنشاء مكاتب وهيئات متخصصة في البحث التربوي، واهتمام المدارس التجريبية الخاصة والأميرية والمختبرات المدرسية بتدريس المدرس بإجراء العديد من البحوث التي تتناول بعض المشكلات التربوية بهدف تحسين طرق التدريس والوسائل التعليمية.

كما أن نمو الإجراءات المنهجية للبحث وتطور أساليبه قد ساعد بدوره على تزايد عدد البحوث التربوية، ومن العوامل التي ساهمت على دعم الاتجاه نحو البحوث التربوية وتقدمها، وضوح الطريقة التجريبية وتيسير سبل استخدامها في مجال البحث التربوي، وذلك بعد نشر مالك كال Mccall لمؤلفه بعنوان "كيف يتم التجريب في التربية"، والذي نشر عام ١٩٢٣ ويعتبر هذا المرجع من أوائل الكتب التي اهتمت بمشكلة ضبط التجريب التربوي والتحكم فيه.

إضافة إلى نمو الاهتمام بالتربية التجريبية بعد صدور مؤلف سيمون بعنوان "التربية التجريبية" عام ١٩٢٤ في فرنسا، وصدور مؤلف بويز R. Buyse بعنوان " التجريب علم تربية الطفل " عام ١٩٣٥، كما اهتم بعض التربوين باستخدام الإحصاء في تحليل المتغيرات والأبعاد

المرتبطة بالظواهر والمشكلات التربوية عام ١٩٣٥، وقد ساهم ذلك في فهم بعض المشكلات التربوية المتسمة بالتعقيد، وقد كان لصدور بعض الدوريات التربوية المعنية بالبحث التربوي أثر كبير، وإسهام واضح في دعم الاتجاه نحو البحث التربوي خلال تلك الفترة، فقد بدأ صدور بعض دوريات البحث التربوي في عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣١ بالإضافة إلى دائرة معارف البحث التربوي التي ظهرت عام ١٩٤٠.

(د) فترة تقييم البحوث التربوية في الفترة من(١٩٤٥وحتى الوقت الحاضر) (رضا مسعد السعيد ، ٢٠٠٤):

بدأت محاولات تقييم البحوث التربوية منذ عام ١٩٤٥ في ضوء التحسين الذي أحدثته تلك البحوث بالنسبة لعمليات التعليم، وذلك بعد أن نشطت التربية التجريبية التي استهدفت بشكل مباشر تحسين ظروف وطرق وأساليب عملية التعليم، وبذلك دعمت حركة النقد التي شاعت خلال تلك الفترة الإجراءات المنهجية للبحث التربوي، وفي بداية الخمسينات من القرن الماضي قامت مجموعة من البحوث التي هدفت إلى تطوير ما يسمي بالخطط الشبكية للبحوث العلمية Network Plans وبحلول عام ١٩٥٧ تم تطوير ما يسمي بطرقة المسار الحرج (CPM) Critical Path Method الذي يعتمد على مسلمة مؤداها أن كل مراحل البحث وأنشطته يجب أن يتم إجرائها في تتالي معروف ومحدد جيدًا من خلال إتباع الشكل السهمي Arow Diagram الذي يوضح العلاقة بين المراحل المتعددة للبحث ويقدم تمثيلاً تصويريًا منطقيًا للعلاقات المتبادلة والمتداخلة بين أنشطة البحث ومراحله المختلفة، وقد أدى استخدام الشكل السهمي مع طريقة المسار الحرج في تخطيط مشروعات البحث إلى ظهور ما يسمي بأسلوب بيرت Project Evaluation and Review Technique (PERT) الذي اعتمد في البداية على مقرر زمني واحد لكل نشاط من أنشطة البحث ولم يهتم بمشكلة الاختلاف الزمني الناجم عن زيادة أو قلة الزمن الفعلي عن الزمن المتوقع Expected time.

وواكب تطوير أسلوب بيرت تطوير مجموعة أخرى من الأساليب العلمية لبناء وتطوير خطط البحوث التربوية من أبرزها أسلوب التحكم وتحليل النواتج Project Analysis and Control Technique (PACT) ، وأسلوب جدولة المشروعات المركبة، وتحديد المصادر وأسلوب الجدولة والتقديرات الأقل تكلفة لمشروع البحث، وأساليب أخرى متعددة، وفي مجال البحث التربوي يعتبر أسلوب بيرت (أسلوب مراجعة وتقويم البحث) من أكثر الأساليب العلمية

استخدامًا في بناء الخطط والمشروعات البحثية، وهو أسلوب معدل للقائمة المتدرجة التي تشمل على مجموعة الإجراءات المعتاد تضمينها في خطط البحوث التربوية.

وبحلول عام ١٩٦٠ تزايد اهتمام الهيئات الرسمية بالبحوث التربوية ورصدت لها الميزانيات لدعمها وتنظيمها، وذلك لأهميتها في الكشف عن العديد من المشكلات التربوية، وتقديم المعلومات العلمية التي تساعد على مواجهة تلك المشكلات، وتقديم الحلول العلمية لها، وذلك لضمان سير العملية التعليمية بالصورة التي تكفل تحقيق الأهداف التربوية على مستوي المجتمع والمؤسسات التعليمية المتنوعة (السيد على شتا ، د.ت ، ١٢١).

ويهدف البحث التربوي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتضح على النحو التالى:

(ب) أهداف البحث التربوي:

يستهدف البحث التربوي تنمية النشاط الإنساني، وتحقيق أعلى مردود له في جميع ميادين التربية، ومن أبرز تلك الأهداف:

- الإسهام في تطوير الفكر التربوي، وتنمية الإنسان على كل المستويات بما يضمن إسعاده ورفاهيته ، ودراسة وتطوير الأبعاد الأساسية لعملية التعليم وهى : المعلم ، والمتعلم ، والمادة التعليمية ، وكذلك الوقوف على المشكلات التربوية التي تواجه العملية التعليمية، وتقديم الحلول الناجحة والملائمة لها ، وكذلك استكشاف القوانين الموضوعية، ومبادئ العمليات التربوية، ومن ثم وضع الأسس النظرية لتطوير العملية التعليمية ، وأيضا تحسين الأساليب المتبعة في التوجيه المدرسي والمهني ، ونوعية الكتب المدرسية ومستوي صعوبتها ، وكذلك دراسة الأثر الذي تتركه العوامل غير التربوية في تطور الإنسان مثل: وسائل الإعلام والظروف العامة للحياة، وأثر التوجهات الدينية والعقيدية ومردودها في عملية التربية (ابراهيم محمد عطا، ١٩٩٨، ٩٤).
- تقويم البرنامج التربوي وطرقه ، ودراسة العلاقة بين المتغيرات المتنوعة ، وقياس مدى نضج الطلاب وتطورهم ، واتخاذ قرارات تربوية أفضل ، وفحص النظرية التربوية وتطورها ، وتقويم المناهج وتطورها ، والكشف عن مشكلات المعلمين والطلاب (رضا مسعد السعيد ، ٢٠٠٤).
- دراسة النظام التربوي ككل للتعرف على إيجابياته وتدعيمها، وعلى سلبياته وتصويبها، وعلاقته بالنظم الأخرى في المجتمع لمعرفة درجة التأثير والتأثر، وكذا للتأكد من درجة توظيف النظام التربوي في تنمية الواقع الاجتماعي ، وأيضا دراسة الإنسان فلسفيًا وعقائديًا وعلميًا واجتماعيًا،

للوقوف على طبيعته وخصائصه وسماته وقدراته واستعداداته بما ييسر دور التربية في تشكيله على النحو المطلوب (سمير عبد الحميد قطب أحمد، ١٩٩٧ ، ٣٤٢).

- المراجعة المستمرة للواقع التربوي والتقييم المستمر لها في ضوء أهداف واحتياجات المجتمع ومتطلباته التربوية ، وتحديد موقع المنظومة التربوية المحلية بين المنظومات التربوية الأخرى على مستوي العالم خاصة المتقدم منها لمحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان المختلفة، بما يتلاءم والواقع المحلي أو بتطويعها للتلاءم معه ، وكذلك دراسة ومتابعة المنظومة التربوية باستمرار من حيث برامجها ومناهجها ووسائطها وهياكلها التنظيمية، بهدف التقييم المستمر للواقع، وتوقع المستقبل المأمول والممكن وفق الاحتياجات المجتمعية المستقبلية (سعد الشريع ، محمد وجيه الصاوى ، ١٩٩٩، ١٦٨ – ١٦٩).
- رسم السياسة التعليمية وتنظيم الهياكل التي تسير وفقها خطط الدراسة ، وإعداد المباني المدرسية اللازمة والمناسبة لاستيعاب الأعداد المطلوب تعليمها، وإعداد الكوادر المؤهلة القادرة على أداء هذه المهمة من معلمين وإداريين وفنيين وأجهزة متابعة ، وتوفير التمويل اللازم لإنجاز هذه المهمة القومية سواء من الموازنة العامة للدولة، أو من خلال مصادر أخرى، وذلك وفق السياسة العامة للدولة وأهدافها وإستراتيجيتها ، وتوفير جهاز للتجديد والتطوير التربوي يكون قادرًا على تقويم الواقع، والإعداد للمستقبل (سعد الشريع ، محمد وجيه الصاوى ، ١٩٩٩، ١٦٩).
- مساعدة الدارسين على تنمية مهارات فهم أنواع البحوث التربوية المختلفة والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي تقوم عليها هذه البحوث ، وتزويدهم بالخبرات التي تمكنهم من القراءة التحليلية الناقدة للبحوث وتقييم نتائجها والحكم عليها(مصطفى عبد السميع وآخرون ، ٢٠٠٧ ، ١٥).

وللبحوث التربوية أهمية كبيرة في دعم العلوم والمعرفة يتضح ذلك على النحو التالي:

(ج) مبررات الاهتمام بإجراء البحوث التربوية:

يمكن حصر مبررات **الاهتمام بالبحث التربوي** في محورين اثنين كالتالي (يوسف العنيزى وآخرون ، ١٩٩٩، ٥٤ – ٥٥):

- **على المستوي العام:**

١- الحاجة الشديدة إلى رصد الواقع التربوي واستخدام الأساليب العلمية في معالجة المشكلات التربوية، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوئها.

٢- زيادة المشكلات التربوية التي تحتاج إلى حلول.

٣- نمو الوعى الاجتماعي بأهمية البحث التربوي ودوره في تحسين العملية التعليمية، وترقية الأفراد.

٤- إسهام البحوث التربوية في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمعات والأمم.

٥- ضرورة الكشف عن الجديد في الميدان التربوي التعليمي وتطبيقه.

٦- الحاجة الملحة إلى تطوير المنهج بكل عناصره تطويرًا مستمرًا يواجه متطلبات العصر، ويستعد لمواجهة التحديات المستقبلية.

- **على مستوي طلاب كليات التربية:**

ومن أبرز مبررات إجراء البحوث التربوية على مستوى طلاب كلية التربية ما يلي:

١. توسيع ثقافة الدارسين التربوية، وتعميق المفاهيم التربوية الصحيحة لديهم.
٢. إعانتهم على إتباع الممارسات التربوية العملية السليمة بوضوح، وتجنب الأخطاء التي قد يقعون فيها عند الممارسة والخروج إلى الميدان.
٣. مساعدة الطلاب على التعامل مع المشكلات التربوية تعاملاً يقوم على أسس علمية.
٤. مساعدة الطلاب على تطبيق ما تعلموه في شتي العلوم التربوية، وتزويدهم بالمهارات والخبرات التي تعينهم على ذلك.
٥. تدريب الطلاب على إعداد خطة للبحث في ميدان تخصصهم ومن ثم إجراء البحوث العلمية.
٦. زيادة دافعية الطلاب نحو البحث العلمي التربوي، وتنمية ميولهم وقدراتهم التي تؤهلهم لإنجازه.

وللبحث التربوى أهمية كبيرة فى مجالات الحياة المختلفة تتضح على النحو التالى :

(د) أهمية البحوث التربوية:

- للبحث التربوى أهمية كبيرة خاصة في عصر المعلومات الذى يعتمد على العقل والعلم في إدارة شئون حياته، وتنبعث أهمية البحث التربوي من أهمية المجال الذي يتناوله؛ حيث يتعرض البحث التربوي إلى عملية التربية أو تنمية الإنسان، وتنبعث أهمية البحث التربوي أيضًا من اتساع مجاله، فهو يمتد بدءًا من الفلسفات التي تعتمد عليها التربية إلى أسلوب التنفيذ والتطوير، وهو لا يترك مكونًا من مكونات المنظومة دون أن يتناولها، وهو أيضًا يمتد إلى المنظومات الأخرى التي تتفاعل مع المنظومة التعليمية بما يمكن موسوعة القائمين

على أمور التربية من القيام بمهامهم بصورة متميزة (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٧٤- ١٩٩٠ ، ٢١٣).

- يقدم الحلول والإجابات والبدائل التي تساعد في تعميق فهم الأبعاد المختلفة للعملية التربوية ومشكلاتهم ومواجهة الحاجات المتجددة للمعلمين، وتفعيل طاقاتهم وإمكاناتهم وتوجيهها بطريقة علمية وموضوعية نحو معالجة المشكلات التربوية وتطوير المخرجات التعليمية بجانبيها (الكمي والنوعي) (عيسى الشماس ، ٢٠٠٨ ، ١٠١- ١٠٢).
- كما يسهم البحث التربوي في تشخيص المشكلات التعليمية، وتقديم الحلول لعلاجها، وللبحث التربوي أهمية خاصة حيث إنها تنبع من بعض المتغيرات على مختلف المستويات، ويمكن إجمالها فيما يلي (سعد الشريع ، محمد وجيه الصاوى ، ١٩٩٩، ١٦٦):
  - حداثة البحث التربوي خلال العصر الحديث مقارنة بالتقدم الكبير الذي أمكن للغرب تحقيقه في كافة مجالات البحث العلمي ومنها بالطبع البحث التربوي.
  - تفجير المعرفة كبركان ناشط متنام، ومتزايد في نشاطه بما له أخطار وفائدة، وضرورة إدراك المواطنين لكيفية الاستفادة من خبرات هذا البركان وتجنب مخاطره المهلكة.
  - تنظيم وسائل الاتصال، وانفتاح العلم ثقافيًا ومعلوماتيًا، حتى أصبحت المعلومة وترويجها هي المستقبل نفسه، مما يلقي بأهمية خاصة للتعرف على طرق الحصول على هذه المعلومات، والتعامل معها وتنميتها.
  - التقدم العلمي الكبير، ومحاولة التربويين الاستفادة من هذا التقدم للنهوض بالوسائط التربوية التي تسهم في النهوض بالمجتمع.
  - الاقتناع بأن التربية هي الأساس الذي ارتكزت عليه الشعوب في تحولها من نامية، وأحيانًا أل إلى نمور اقتصادية عملاقة، أخذت مكانها على الخريطة الاقتصادية العالمية.
- يعمل البحث التربوي على دراسة الأنظمة التعليمية والكشف عن خصائصها ونواحي التميز والضعف فيها من أجل إزالة العقبات.

ويتضح مما سبق أن البحث التربوي له أهمية خاصة في تحديد المستويات التعليمية ومدى مناسبة البرامج والمواد الدراسية في مواجهة الاحتياجات التربوية الخاصة بالفرد والمجتمع، وكذلك في تطوير الكتب المدرسية وتحسين أساليب الإدارة التربوية والمدرسية وتطوير طرق التعليم والتعلم وفقًا للاتجاهات التربوية المعاصرة، وكذلك يساهم في حل كثير من المشكلات التربوية، وبالتالي اعتمد عليه صانعي السياسة التعليمية ومخططيها في اتخاذ قراراته، ويعد البحث التربوي أفضل السبل لتنشيط المؤسسات التربوية، لذا يكتسب البحث التربوي كفرع من فروع البحث العلمي

أهمية خاصة في عصر يعد فيه الإبداع من أهم الظواهر التي تحكمه، وقد جاء الاهتمام بالبحوث التربوية مواكبة للاهتمام بالبحث العلمي.

وتتدرج المستويات اللاتي تجري فيها البحوث التربوية طبقًا للمراحل الدراسية للباحثين، ويتضح ذلك على النحو التالي:

(هـ) مستويات إجراء البحث التربوي:

تتدرج المستويات التى من خلالها يتم إجراء البحوث التربوية وذلك طبقا للجهد المبذول فيها، وحجم المشكلة، والزمن اللازم لبحثها، وحسب مستويات الباحثين العلمية، ويمكن تصنيف البحوث التربوية على هذا الأساس إلى أربعة مستويات من الأدنى إلى الأعلى، وهي كما ذكرها (يوسف العنيزى وآخرون ، ١٩٩٩ ، ٥٦ ٥٨) كما يلى :

(أ) **مستوي طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس** : المطلوب من الباحث في هذا المستوي أن يحدد موضوعًا يراعي فيه عناصر الوقت، والجهد المتاح، والتكاليف، ومستواه العلمي، كأن يعد خطة لبحث في ميدان تخصصه.

(ب)**مستوى طلاب الدبلومتين العامة والخاصة:** وهذا المستوي وسط بين مستوى طلاب الكلية وبين مستوى طلاب الماجستير والدكتوراه، ومن التكليفات المناسبة لطلاب هذا المستوي، وإعداد دراسة علمية في ميدان تخصص الطالب، أو إعداد خطة بحث لدراسة مشكلة من مشكلات التخصص، أو دراسة مشكلة تربوية بصورة أرقي من تلك التي ترجي من طلاب كلية التربية أو العاملين بالميدان.

(ج) **مستوي الماجستير والدكتوراه:** وهذا المستوي يتطلب أن يكون الباحث مجيدًا لمهارات البحث العلمي تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا؛ إذ أنه تدرب عليه لذا فإن هذا المستوى يتطلب من الباحث إجراء بحث علمي في تخصصه الدقيق.

(د) **مستوي بحوث الترقية:** وبحوث الترقية هي التي يقوم بها الحاصلون على دكتوراه أو على درجة أستاذ مساعد ويبغون الترقي إلى درجة أعلى، وتتسم البحوث في هذا المستوي بأنها شديدة التخصصية، أي أنها تدور بشكل شديد التحديد في مجال التخصص الدقيق، وحجمها قليل بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه، بيد أن مستواها يكون أرقي من حيث الإجراءات البحثية المستندة على أسس علمية.

أما فيما يتعلق بمجالات البحث التربوي فتتضح على النحو التالي:

(و) مجالات البحث التربوي:

تعتبر التربية ميداناً خصبًا للبحث، تختبر فيه النظريات العلمية، وتحدد فيه العلاقات عمليًا وتحليليًا، وتقوم فيه الممارسات التربوية، وميدان التربية ميدان ثري، وهذا نتيجة حتمية لارتباط التربية بشتى أنماط المعرفة؛ حيث تتداخل التربية مع علوم أخرى، وتتأثر بها وتؤثر فيها، ومن أمثلة هذه العلوم، علوم الدين والسياسة والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وقد أدى ذلك إلى إثراء البحوث التربوية، وتعدد مجالاتها، ويمكن إيجاز مجالات البحث التربوي كما حددها (يوسف العنيزى وآخرون ، ١٩٩٩ ، ٥٨ – ٦١) على النحو التالى:

(أ) **أصول التربية:** وتحت هذا المجال يدرس الباحثون الأسس الفلسفية والنفسية والاجتماعية للتربية، وعلاقة التربية بالمجتمع، والسياسات التربوية، وقضاياها، ومشكلاتها، والتخطيط التربوي، إلى غير ذلك من جوانب ترتبط بأصول التربية.

(ب) **اقتصاديات التربية:** وتحت هذا الميدان تُبحث القضايا المرتبطة بتمويل التعليم والإنفاق عليه، والعائد الاقتصادي للتربية، ومدى إسهام التربية في التنمية الاقتصادية.

(ج) **النظم التربوية وإدارتها:** وهنا تبحث القضايا والموضوعات المرتبطة بالنظم التربوية الرسمية وغير الرسمية، وكذلك القضايا الخاصة بالتنسيق بين المؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها، وتطوير الأساليب الإدارية التربوية والتعليم ووسائل ذلك.

(د) **التربية المقارنة:** وفي هذا المجال يدرس الباحثون كل ما يرتبط بعملية التربية في مجتمعات مختلفة، وخاصة المجتمعات المتقدمة؛ بهدف الاستفادة من هذه الدراسات في تطوير التربية وإثرائها في البلد الذي ينتمي إليه الباحث.

(ه) **المناهج وأساليب التربية وطرق التدريس:** وينصب اهتمام الباحث هنا على الأهداف التربوية والتعليمية والتدريسية، ووضع المقررات وتطويرها، وتخطيط الأنشطة الصفية وغير الصفية، وتنفيذها، وتقويمها، وتطوير طرق التدريس وأساليب التعلم ووسائله، وكذلك أساليب التقويم ووسائله.

(و) **التقنيات التربوية:** وفي هذا الميدان يدرس الباحثون العينات التي من شأنها إنجاح التربية في تحقيق أهدافها، ومحاولة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في خدمة التربية، وتحقيق تعلم أفضل.

(ز) **علم النفس:** وفيه تدرس القضايا المرتبطة بمراحل النمو، ومشكلات كل مرحلة، وكيفية علاجها، وخصائص النمو في كل مرحلة، وكيفية التعامل معها، وتهتم الدراسات في هذا

الميدان أيضًا بدراسة نظريات التعلم، وبحث كيفية تطبيقها في الميدان، حيث يهتم علم النفس التربوي بهذه القضايا، كما تعني الدراسات أيضًا بالصحة النفسية للتلميذ.

وينبغي أن يتم تحقيق التعاون بين الباحثين في المجالات المختلفة، والقيام ببحوث مشتركة من أجل تحقيق الثراء العلمي والتنوع في الأفكار بما يعود بالنفع على تلك المجالات.

ويتم تصنيف البحوث التربوية طبقا لمعايير عدة تتضح على النحو التالى.

(ز) معايير تصنيف البحوث التربوية:

هناك تصنيفات كثيرة للبحوث التربوية أدت إلى تنوع مسمياتها، ويرجع هذا التنوع والتعدد إلى اختلاف المحاور التي تمت على أساسها هذه التصنيفات، أو النظرة إلى البحث من جوانب معينة، وتوجد عدة طرق لتصنيف البحوث التربوية، ومنها:

- **المعيار الأول : الهدف من البحث ، ومنها:** (بحوث أساسية – بحوث موقفية أو إجرائية– بحوث تطويرية – بحوث تطبيقية).
- **المعيار الثانى : المنهج والطرق المتبعة في البحث، ومنها:** (البحث الوصفي – البحث التاريخي – البحث الاستدلالي أو الاستقرائي – البحث التجريبي – البحث السببي المقارن – البحث المستقبلى).

ويتضح ذلك على النحو التالي:

(أ) المعيار الأول : تصنف البحوث التربوية طبقًا لطبيعة البحث والهدف من إجرائه (يوسف العنيزى وآخرون ، ١٩٩٩ ، ٦٩ – ٧٢):

يمكن تصنيف البحوث التربوية وفقًا لطبيعة البحث والهدف من إجرائه إلى بحوث أساسية، وبحوث تطبيقية، وبحوث موقفية ، ويتضح ذلك على النحو التالى:

(١) البحوث الأساسية Basic Research:

طبيعة هذه البحوث نظرية، وتجري وفق معايير المنهج العلمي في حل المشكلات، وتهدف إلى إثراء الحقل التربوي بكل ما هو جديد من حقائق، ومفاهيم، وتعميمات، ومبادئ وقوانين، ونظريات علمية، أو تأكيد وجودها، وهي بذلك تسهم في نمو المعرفة التربوية المتوافرة، أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات التربوية الملحة، وتعتمد هذه البحوث في تحقيق أهدافها على عمليات التحليل المنظم والدقيق للظواهر والقضايا التربوية، بهدف

الكشف عن العلاقات بينها وما يرتبط بها من حقائق والأسباب والعلاقات التي تربطها بغيرها من الظواهر التربوية.

ولهذا فإن كثيرًا ما تجري مثل هذه البحوث في المختبرات لأنها توفر للباحث الضبط التجريبي والدقة التي تتميز بها هذه البحوث، إلا أنه يؤخذ عليها أن نتائجها قد يصعب تطبيقها أحيانًا بشكل مباشر على الواقع العملي، ونظرًا لأن المبالغة في ضبط المواقف في المختبرات يفصلها عن واقعها الطبيعي، فقد يؤدى ذلك إلى أن تكون النتائج غير ممثلة للواقع العملي.

(٢) البحوث التطبيقية Applied Research:

تجري هذه البحوث وفق معايير المنهج العلمي في حل المشكلات أيضًا، ومن طبيعتها أنها ميدانية، وتهدف إلى تطبيق المبادئ والقوانين والنظريات العلمية، واختبارها، كما أنها تهدف إلى تعميم النتائج التي يتم استخلاصها من عينة معينة على عينة أخرى أشمل وأكبر منها؛ ولهذا فإن العينة التي تجري عليها مثل هذه البحوث يتم اختيارها بدقة وعناية فائقة؛ عن طريق باحثين متخصصين أو مؤسسات علمية متخصصة؛ ويتضح من ذلك أن البحوث التطبيقية تهتم بتطبيق نتائج البحوث الأساسية وتطويرها.

(٣) البحوث الموقفية Action Research: (بحوث الفعل) (البحث الإجرائي)

طبيعة هذه البحوث ميدانية أيضًا ولكنها تختلف عن البحوث التطبيقية في عدة أمور، منها عدم التزامها بخطوات المنهج العلمي وشروطه، كما أنها تجري بهدف التوصل إلى معلومات محددة بشأن موضوع معين، أو إيجاد حل المشكلة في موقف ما، ولا تهتم بتعميم نتائجها على مواقف أخرى.

هذا إلى جانب أن كثيرًا من هذه البحوث تجري في حجرة الدراسة، ويقوم بها المعلمون في صفوفهم الدراسية، أو مديرو المدارس في مدارسهم، أو غيرهم؛ بهدف تحسين أدائهم في ميدان العمل – وبالطبع فهم لا يتمتعون بالمهارات البحثية الضرورية للبحث – وبالتالي فإن النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال بحوثهم تكون ذات أهمية تطبيقية، تهم هؤلاء المعلمين أو المديرين في صفوفهم أو مدارسهم.

ويعد البحث الإجرائي (أو الموقفي) شكل غير تقليدي من البحوث لما له من خصائص مميزة ذكرها (مصطفى عبد السميع وآخرون ، ٢٠٠٧ ، ١٤) كما يلى:

- ليس بحثًا عاديًا يقوم به المعلم عندما يفكر في طريقة للتدريس، ولكنه عملية منظمة تشجع على تجميع الحقائق المبنية على أساس علمي دقيق.
- ليس حلاً للمشكلات بقدر احتوائه على طرح مشكلة معينة فهو لا يبدأ بالنظر إلى المشكلة بعين الأخصائي ولكنه يدفع الفرد لإجراء خطوات محددة منظمة بهدف فهم العالم المحيط من حوله لتغييره وتحسينه للأفضل.
- ليس بحثًا عن الآخرين ولكنه بحث من خلال مشاركة الآخرين.
- الغرض الأساسي من البحث الإجرائي هو حل مشكلة معينة في مكان محدد لذلك فليس من بين أغراضه الإضافة للعلم، لذا يجري في فصل واحد أو أكثر، وقد يتطلب استخدام العديد من الطرائق والأساليب والتجارب العلمية، ومناهج البحوث الاجتماعية الكمية والكيفية.
- اتفق التربويون على أن البحث الإجرائي يمكنه استخدام أي منهج من مناهج البحث، كما يمكن لأكثر من باحث المشاركة في البحث الإجرائي، سواء كانوا زملاء في المدرسة، أو أحد أولياء الأمور، أو بعض الأكاديميين من أساتذة الجامعات.
- يهتم هذا البحث بالمشكلات المحلية، ولذا يعد تطبيقًا في موقف محلي مثل بحوث التقويم.

ويذكر (مصطفى عبد السميع وآخرون ، ٢٠٠٧ ، ٢٦) أن البحث الإجرائي يكتسب أهميته مما يلي:

- يمثل نموذجًا للعمل التعاوني الذي يأخذ مكانه من خلال المشاركة في تحديد المشكلات وحلها؛ بهدف تحسين عملية التدريس، وتطوير المعارف، وزيادة القدرة على التفسير والنقد.
- يعمل على التخلص من النمط الروتيني في التفكير، بحيث يعتبر المعلم الباحث جزءًا من الموقف يتعايش مع الطلاب ويشاركهم أفكارهم وآراءهم.
- يعد مصدرًا للعديد من الأفكار التي يمكن من خلالها إثراء الكثير من الاستراتيجيات والتكنيكات التدريبية.
- يستخدم لعلاج أغلب المشكلات البسيطة التي تحدث داخل الفصل كما يمكن أن يستخدم لتحسين التطبيقات التربوية، ويمكن للمعلم والمتخصص التربوي أن يصححا مواقف خاصة من أجل تحسين قدراتهم ومهاراتهم العملية.
- يستطيع بناء مجتمع صغير من الباحثين داخل المؤسسة التعليمية.

وتعاني هذه النوعية من البحوث – بوضوح – من تحيز الأفراد الذين يجمعون البيانات، خاصة أنهم يعرفون الهدف من الدراسة، ولذلك يجب الوضع في الاعتبار أن هناك نتائج قد لا

يرغبون فيها، كذلك قد يكون ببعض النواحي التطبيقية بعض القصور، فقد لا يذكر المطبق أو جامع البيانات كل المعلومات التي يحصل عليها، وبالتالي قد يعاني البحث الإجرائي الضعف في الدقة الداخلية، خاصة وأن القائم بالبحث ليس باحثًا دراسيًا أو متخصصًا، ولذلك يجب إعادة النظر في النتائج التي يتم الحصول عليها، إذا أردنا استخدامها مع أفراد آخرين، أو يكتفي بهذه النتائج داخل إطار الفصل الدراسي الذي تم التطبيق فيه (مصطفى عبد السميع وآخرون ، ٢٠٠٧ ، ٢٦).

وإجمالا لما سبق ، فإن الجدول التالى يوضح تصنيفات البحوث التربوية وفقا لطبيعة البحث والهدف منه.

جدول (١)

تصنيف البحوث التربوية وفقًا لطبيعتها والهدف من إجرائها

أوجه المقارنة	بحوث أساسية	بحوث تطبيقي	بحوث موقفية
طبيعتها	نظرية	ميدانية.	ميدانية.
الهدف منها	الوصول إلى معارف ونظريات جديدة أو تأكيد وجودها.	تطبيق المعارف والنظريات التي تم التوصل إليها من البحوث الأساسية على الواقع الميداني.	الوصول إلى حل لمشكلة في موقف ما دون تعميمه على المواقف الأخرى الشبيهة به.
يقوم بها	باحثون متخصصون.	باحثون متخصصون.	أفراد غير متخصصون.
مكان إجرائها	المختبرات.	حجرات الدراسة أو الواقع الميداني.	حجرات الدراسة أو الواقع الميداني.
مدى التزامها بالمنهج العلمي	أكثر التزامًا.	أكثر التزامًا.	لا تلتزم حرفيًا بشروطه وخطواته.

المصدر : (يوسف العنيزى وآخرون ، ١٩٩٩ ، ٧٣)

ويتضح من الجدول السابق أن هناك تكاملاً بين البحوث الأساسية والتطبيقية، وهناك علاقة متبادلة تربط بينهما، فالبحوث الأساسية تمد البحوث التطبيقية بالمعارف التي يقوم عليها التطبيق العملي، كما أن البحوث التطبيقية تمد البحوث الأساسية بالمشكلات التي تثري المعارف النظرية من جراء دراستها، أما البحوث الموقفية والتي غالبًا ما تجري في حجرة الدراسة، ويقوم بها المعلمون في صفوفهم أو المديرين في مدارسهم فلها أهمية تطبيقية، وغالبًا لا يتم تعميم نتائجها على مواقف أخرى، ولا تلتزم حرفيًا بتطبيق المنهج العلمي.

ويمكن القول أن البحث الأساسي يهدف إلى توليد المعرفة الأساسية والفهم النظري فيما يتعلق بالطبيعة البشرية والعمليات الطبيعية الأخرى، أما البحث التطبيقي فيركز على إجابة الأسئلة العملية للتزود بحلول فورية ونسبية، كذلك يمكن أن يساهم البحث التطبيقي بفكرة قد تكون أساسية بالنسبة للبحث الأساسي ويتم إجراء البحث الأساسي والتطبيقي عن طريق الباحثين الجامعيين.

وكما سبق ذكره فإن البحث التربوي ينقسم إلى تقسيمات فرعية أخرى، وذلك طبقًا للأسلوب المستخدم في البحث فإذا كان الأسلوب المستخدم جمع مادة من الوثائق والمصادر سمي **بحثًا تاريخيًا** وقد يسمي **بحثًا وثائقيًا**، وإذا كان الأسلوب المستخدم أسلوب المقارنة سمي بحثًا مقارنًا، وإذا كان الأسلوب تجريبي سمي بحثًا تجريبيًا ، ويتضح ذلك على النحو التالى.

(ب) المعيار الثانى : تصنف البحوث التربوية طبقًا للمنهج والطرق المتبعة فى البحث :

أما فيما يتعلق بتصنيف البحوث التربوية طبقًا للمنهج والأسلوب المتبع وأنواع المعلومات فتتضح على النحو التالي كما حددتها منظمة اليونسكو (UNESCO, 2011 , 2-4) كما يلى :

(١) **البحث التاريخي:** وهو يعد محاولة لتحليل الظروف والحالات والأحداث التي وقعت في الماضي، مثل دراسة الوثائق المختلفة بهدف توضيح الأصول التاريخية، المحتوي والعمليات الحالية للبرامج، وأحيانا يسمي البحث التاريخى بالبحث المكتبي أو الأرشيفي أو السجلي، ويهتم بفهم الأحداث الماضية وتحليلها ووصفها وتفسيرها وتوضيحها، وذلك عن طريق فحص السجلات والوثائق والأدب المتصل بالماضي ويتبع نفس خطوات المنهج العلمي إلا أنه لا يتطلب جمع بيانات حية ويعتمد على نوعين من المصادر: أولية وثانوية، والمصادر الأولية أكثر قيمة من المصادر الثانوية (رضا مسعد السعيد ، ٢٠٠٤).

(٢) **بحث وصفي Descriptive research:** وهو يوفر المعلومات المتعلقة بالظروف والأوضاع والأحداث التي تقع في الوقت الحاضر، أي أن البحث الوصفي يختص بوصف الظواهر وتفسيرها ويقوم الباحث بجمع البيانات بهدف وصف الوضع الراهن لمشكلة البحث أو من أجل تكوين الفرضيات واختبارها أو الإجابة عن الأسئلة حولها ويهتم الباحث بالعلاقات القائمة والممارسة السائدة والاتجاهات والمعتقدات التي تؤمن بها مجموعة من الناس، ومن أمثلته دراسة الحالة – البحث الارتباطي – تحليل الوثائق – الدراسة المسحية – دراسة الميول.

وتسمي هذه البحوث أحيانًا البحوث الإجرائية أو الموجهة للعمل، وترجع أهميتها إلى كونها تزود المعلمين والمربين بالأساليب الموضوعية لحل المشكلات التربوية التي تواجههم، بدلاً من اعتمادهم على الخبرة الشخصية في اتخاذ القرارات بشأن حلها، ومن أمثلتها:

- **بحث ارتباطي (علاقة متبادلة Corelational research:** يوضح العلاقات بين المتغيرات من خلال استخدام مختلف المقاييس الإحصائية، مثل توضيح العلاقة الارتباطية بين مدى رضا المعلمين بوظيفتهم وبين مختلف العوامل التي تصف سكن المعلمين، ورواتبهم واستحقاقاتهم، الإدارات، توافر لوازم تجهيز الفصول.

- **بحث سببي Casual research:** يوضح العلاقات السببية بين المتغيرات بملاحظة الظواهر الحالية، وبعد ذلك يتم البحث عن طريق العودة إلى البيانات المتوفرة في محاولة لتحديد العلاقات السببية، مثل دراسة العوامل المتعلقة بتسرب طالب من التعليم الثانوي باستخدام بيانات ثم الحصول عليها من السجلات المدرسية على مدى العقد الماضي.

- **بحث تجريبي Experimental research:** يستخدم في تحديد المتغيرات التي يمكن أن تعالج بطريقة منهجية لمعرفة التأثيرات على المتغيرات الأخرى، ويعتمد البحث التربوي على الطرق التجريبية في جمع المعلومات المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة بالتربية، ويعتمد البحث التجريبي على الملاحظة والاستنتاج، ويستخدم الباحث التجريبى كافة الأنواع من الأدوات البحثية والمقابلات الرسمية والمتعمقة وتحليل الوثائق وتحليل وسائل الإعلام والبحث الأرشيفي، وفحص الإحصاءات الرسمية ومراجعة البيانات المنشورة، ويستخدم الباحثين كم كبير من الأساليب التحليلية

- **بحث دراسة الحالة Case study research:** وهي تشير إلى اثنين من البحوث المتميزة: **الأول** يتكون من إجراء دراسة متعمقة لطالب معين أو فصل دراسي، أو مدرسة بهدف وضع وصف للوضع الثقافي السائد، والذي يؤثر على التعليم أو سرد التفاعلات التي تحدث بين الطلاب والأشخاص الآخرين، **والثاني** بحث دراسة الحالة الذى يتضمن أساليب البحث الكمي، والتي تنص على أن النتائج ليست بالضرورة أن تكون قابلة للتعميم على نطاق واسع.

- **بحث أثنوغرافي Ethnographic research:** عادة ما يتكون من وصف للأحداث التي تحدث في حياة مجموعة من الأشخاص مع إشارة خاصة إلى التفاعل بين الأفراد في إطار المعايير الاجتماعية والطقوس والمعتقدات من قبل المجموعة.

- **البحث التطويري Research and Delopment research:** يختلف هذا النوع عن الأنواع السابقة فبدلاً من تسليط الضوء على معلومات جديدة فإنه يركز على التفاعل بين البحث والإنتاج، وتقييم منتج جديد من خلال المعلومات التقييمية حول المنتج بينما يطور بهدف استخدام هذه

المعلومات لتحسين وتعديل عملية التطوير، أي أن البحث التطويري يهدف إلى اختراع نتاجات ومواد وتقنيات وأدوات وبرامج جديدة متطورة، مثل تطوير المواد التعليمية.

٣- البحوث التنبؤية:

وهى بحوث تعين الباحث على التنبؤ بسلوك الظاهرة مستقبلا، حيث أن تشخيص الباحث لعناصر الظاهرة ، وتحديد متغيراتها، وبلورة فرضيات حول المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، واثبات تلك الفرضيات واستمرار تلك العلاقة ، وإمكان رصد ذلك التغير كميا من شأنه أن يعين الباحث على التنبؤ بسلوك الظاهرة مستقبلا (مهدى زويلف ، تحسين الطراونة ، ١٩٩٨ ، ٢٩).

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تعريف عام موحد للبحث التربوي، لأن البحث نشاط واسع متنوع يأخذ أشكال مختلفة وأساليب متنوعة، وما يميز طبيعة البحث في مختلف المجالات ليست الطريقة ولا موضوع الدراسة، وإنما هي المشكلة موضوع الدراسة، أو الفروض القائمة عليها، فالباحث هو الذي يحدد الطريقة التي تتناسب مع بحثه طبقًا لتساؤلاته أو فروضه، وقد تطور البحث التربوي بفضل جهود العلماء من أمثال ثورندايك وسكنر وبياجيه وغيرهم، كما ظهرت الروابط والمؤسسات العالمية والقومية والمحلية التي تعني بالبحوث التربوية وتتخذ منها نشاطًا خاصًا، وكذلك تم عقد المؤتمرات السنوية والدورية .

وهناك عدة تقسيمات لأنواع البحوث تأخذ مسميات مختلفة، فهناك البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والبحوث الموقفية والواقع أن هذا التقسيم هو من أجل الدراسة، فالبحوث الأكاديمية تعد أساس البحوث التطبيقية؛ حيث لابد للبحوث التطبيقية من أساس نظري تستند إليه، والفرق الأساسي بين هذه البحوث يكمن في طبيعة كل نوع من البحوث والمنهج المستخدم، ومدى الثقة والكشف عنها، فالبحوث الموقفية نتائجها محدودة التطبيق،وتعد أسلوب عملي مفيد لحل المشكلات تفوق كثيرًا أسلوب الانطباعات الذاتية والآراء الشخصية والاجتهادات الفردية التي تميز العمل التربوي، ويتشابه البحث الموقفي مع البحث التطبيقي في كثير من الجوانب وكلما اتسع نطاق البحوث الموقفية فإنها تقترب في الشبه من البحوث التطبيقية، ويعد البحث الموقفي وسيلة للتجديد التربوي في المدرسة وأسلوب من أساليب التدريب أثناء الخدمة للمعلمين لرفع مستوى كفاءتهم وزيادة مهاراتهم التدريسية والمهنية، أي أنها تهتم بالتطبيق وليس بالعمل على تطوير النظريات وذلك لأنها تركز بصفة أساسية على المشكلات القائمة والمعروفة في نطاق محلي محدد، لذا فإن تقويم نتائجها يعتمد على مدى قابليتها للتطبيق على المستوى المحلي وليس على النطاق العام، ولكل بحث وظيفته الأساسية التي تحدد نمطه، والتي تفرض على الباحث تحديد أساليبه المنهجية الملائمة

لمستوي المعالجة البحثية، وأساليبه الإحصائية التي يعتمد عليها في التحليل، ويعد البحث التربوي وسيلة التربية، لتحسين أساليبها والنهوض بمستواها، ومواجهة المطالب المتعددة الملقاة عليها.

ويمر البحث التربوى بعدة مراحل فى إجرائه ، ويتضح ذلك كما يلى.

(ح) خطوات البحث التربوي:

يمر البحث التربوي بعدة مراحل حتى يصل إلى صورته النهائية، والتي تتضح على النحو التالي(UNESCO,2011, 19):

(أ) **تحديد المشكلة أو الموضوع:** يتم تحديد مشكلة أو مجال الاهتمام البحثي من تجارب الحياة اليومية والقضايا العملية والبحوث النظرية، ويتضمن وصف دقيق للمشكلة أو موضوع البحث أو مشكلة محددة، ومبرر الباحث لإجراء البحث.

(ب) **استعراض البحوث السابقة:** استكشاف الأدبيات البحثية من أجل فهم الحالة الراهنة للمعارف المتعلقة بمشكلة البحث، وتبدأ بالدراسات السابقة إذا كان هناك مشكلة بحثية بالفعل وتم اكتشافها وإذا كان هناك حاجة للتكرار، وكيفية تصميم الدراسة، وأساليب جمع البيانات وأبرز ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، ويمكن أن يساعد استعراض البحوث السابقة في تصميم أسئلة البحث ووضع الأساس النظري للدراسة، وهناك طريقة أخرى أكثر فعالية وكفاءة لاستعراض البحوث السابقة، وهي بحث المجلات العلمية من خلال قواعد البيانات الإلكترونية مثل الكمبيوتر، وموقع Google أو مجموعات المكتبة المدرسية والبحث في قواعد البيانات الأخرى.

(ج) **تحديد هدف البحث (أسئلة وفروض البحث):** إن تحديد هدف واضح للبحث يساعد في تحديد كيفية إجراء البحث وما هو التصميم الذي يمكن استخدامه في البحث هناك عدة أغراض لإجراء البحث التربوي تتمثل في:

- الاستكشاف Explore: محاولة توليد الأفكار حول الظاهرة التعليمية.
- الوصف Describe: محاولة وصف خصائص الظاهرة التعليمية.
- التنبؤ Predict: محاولة للتنبؤ بالظاهرة التعليمية.
- التفسير Explain: محاولة إظهار لماذا وكيف تعمل الظاهرة التعليمية، والغرض (الهدف) من الدراسة سوف يساعد في تحديد أي خطط بحثية سوف تتبعها الدراسة، كما أن تحديد هدف البحث سوف يساعد على تطوير أسئلة البحث أو فروضه.

(د) **التضمينات البحثية (الآثار المترتبة على البحث):** وترتبط الآثار المترتبة بمشكلة البحث أو موضوع البحث أو أسئلته أو فروضه.

(هـ) **المقترحات Construct research proposal:** ويتضمن وصفًا تفصيليًا للكيفية التي ستجري بها الدراسة متضمنًا عنوان البحث، اسم الباحث، مشكلة البحث، غرض البحث، مراجعة الأدبيات ذات الصلة، أسئلة البحث، فروضه، وتشمل المقترحات أيضًا وصفًا للإجراءات الرسمية التي ستستخدم في الدراسة، وتتضمن المعلومات أو المتغيرات الموجودة في الدراسة، وكذلك المشاركين بالدراسة، والتصميم، إجراءات جمع البيانات، طرق جمع البيانات المستخدم، كيفية تحليل البيانات.

وتوجد عدة أنواع لتقييم جودة البحوث التربوية تتضح على النحو التالى.

(ط) أنواع التقييم المستخدم للتعرف على جودة البحوث التربوية:

يمكن إجراء تقييم البحوث باستخدام أنواع عدة تعتمد على الأهداف والسياسة الخاصة بالتقييم ومنها ما يلي:

(أ) **مقارنة النظير:** يتم **التقييم** عن طريق الأفراد الذين هم نظراء/ رفقاء للشخص الذي يتم تقييم عمله أو من قبل متخصصين وباحثين متنافسين، وقد تتضمن مقارنة النظير بيانات كمية(David Bridges, 2008, 81) .

(ب) **التقييم الذاتي:** عندما يتم تنفيذ **التقييم** من قبل المؤسسات نفسها، وهذه الجهود تستجيب للأنظمة الذاتية ومبادئها وإلى التنظيمات الحكومية المفروضة.

(ج) **التقييم الخارجي:**عندما يتم إجراء التقييم من قبل منظمة خارجية، ويتم الاستجابة إلى قواعد أكثر عمومية (Organisation for Economic Co–Operation and Development, 1997, 6) .

وقد تحدث حالة من التداخل بين التقييم الداخلي والخارجي وذلك عندما تجري المؤسسات تقييمها الذاتي بدعوة لخبراء من خارجها لإجرائه.

وأي ما كان موضوعات أو مستوى الكيانات التي يتم تقييمها وأي ما كانت ثقافة التقييم للدولة، يعتمد البحث على نظريتين متكاملتين أساسيتين – (Organisation for Economic Co Operation and Development, 1997, 7)

استخدام المؤشرات الكمية مثل المقاييس من ناحية.

(١) استخدام أحكام كيفية مثل النظير.

وحيث أن الجودة مفهوم معقد جدًا لا يمكن إدراكه بالطرق الكمية فقط ولكن كلاهما ضروريان ويجب استخدامهم مترابطين، وفي حالة وجود تحذيرات واضحة تتعلق بالحد من الأهمية الموضوعة على المؤشرات الكمية مثل المقاييس البيليومترية، إلا أنه يوجد بها قبول واسع لأنها تعد بمثابة تقدم قياسي لحقيقة الإنتاج البحثي.

وبالطبع فإن ما يتم تقييمه هو النتائج الخاصة بأنشطة وفعاليات البحث وغالبًا ما يشار إليها على أنها نواتج فعالية البحث، ويمكن أن تأخذ هذه النواتج شكل منشورات أو مقالات في الصحف العلمية أو الكتب أو أوراق المؤتمرات... الخ، وكذلك نواتج البحث التي تعد من الدرجة الثانية من حيث الأهمية Second rank out puts مثل التسجيلات ، ويمكن أيضًا أن تتضمن النواتج أشياء مثل التصميمات وتنمية البرامج (Organisation for Economic Co– Operation and Development, 1997, 7) .

(ى) – المعوقات التي تواجه الباحثين أثناء إجراء البحوث العلمية:

يواجه الباحثين أثناء قيامهم بإجراء البحوث التربوية بعض المعوقات، منها ما يتعلق **بالمجتمع والمناخ العام**، ومنها ما يرتبط **بالباحثين العلميين**، ومنها ما يرتبط **بموضوعات البحوث**، ومنها ما يرتبط بمنهجية البحث ، ويتضح ذلك على النحو التالي:

(أ) معوقات ترتبط بالمجتمع والمناخ العام: ومن أبرزها ما يلي (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٦ ، ٨ – ١٢):

- **المعوقات المرتبطة بالتصديق أو الاقتناع المجتمعي بنتائج البحث:** حيث نجد المهتمين بالبحث العلمي أكثر ميلاً لمعرفة نتائج البحث العلمي على الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية في المجتمع الذي يعيشون فيه، والذي يجري الباحث فيه دراسته العلمية، كما أنهم ينتظرون من الباحث صياغة حلول واقعية لمجمل المشكلات التي تواجههم.
- **المعوقات المرتبطة بالعلانية والسرية في البحث:** ويتمثل ذلك فى الحفاظ على أسرار المهنة، وكل ما يتعلق بالوثائق والبيانات التي من شأنها الاستدلال على هوية الأشخاص الذين تم جمع بيانات منهم ، ويدخل في صميم أخلاقيات البحث العلمي، كذلك يتعلق الأمر بسرية العمل العلمي بدءً من العمل في بحوث سرية ومرارًا بعدم

الإفصاح عن الغرض من البحث أو عن الممول له، وانتهاءً بحجب نتائج البحث، وعدم نشر تقاريره، وهي جميعها أمور ترفض بعضها تمامًا.

- **المعوقات المرتبطة بالحرية الأكاديمية:** والمقصود بها حرية أعضاء الجماعة الأكاديمية سواء على المستوي الفردي والجماعي في متابعة المعرفة وتطويرها ونقلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والإنتاج الإبداعي والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة.

(ب) معوقات ترتبط بالباحثين العلميين: ومن أبرز تلك المعوقات ما يلي (المنظمة العربية الإدارية ، ٢٠٠٦ ، ١٢- ١٨):

- **المعوقات المرتبطة بتحديد مفاهيم البحث:** إن كثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية لا تتسم بالدقة، باعتبارها علوم ترتبط بالتغير مما يحدث جدلاً بين الباحثيين.
- **المعوقات التي تواجه الباحثين عند تكوين الفروض البحثية:** وتنبع هذه المعوقات نتيجة انعدام الإطار النظري الواضح ، وأيضًا قلة القدرة على استعمال ذلك الإطار النظري منطقيًا.
- **تكوين نتائج غير ناضجة ومبتسرة:** ويحدث ذلك نتيجة حماس بعض الباحثين إلى سرعة التعلق بنظرية مثيرة على الرغم من أن هؤلاء الباحثين يدركون أنه ليس هناك دليل كافي لتأييدها.
- **تجاهل الأدلة المضادة أو غير المتفقة مع النتائج التي وصل إليها الباحث:** قد يتجاهل بعض الباحثين الأدلة المضادة الهامة، وعلى الباحث في العلوم الاجتماعية أن يكون موضوعيًا حتى تكون دراساته كاملة الوضوح ويتأتي ذلك بعدم تأثر الباحث بآرائه ومشاعره الشخصية.
- **التفكير داخل حدود ثابتة أي الافتقار إلى الأصالة والثقافة الواسعة:** ينبغي على الباحث أن يحصل على ثقافة واسعة ليس فقط في ميدان بحثه بل أيضًا في الميادين الأخرى المتصلة بهذا البحث، وأن يطلع على القوانين والنظريات العلمية التي توصل إليها العلم الذي يتخصص فيه، وتعد اللغات من أهم العلوم المساعدة التي ينبغي على الباحث أن يتزود بها.
- **عدم استطاعة الباحث الحصول على جميع الحقائق المتعلقة بالمشكلة:** هناك بعض الصعوبات التي يواجهها الباحث في الحصول على الحقائق اللازمة لتكوين الدليل الكافي، والذي يؤدي بدوره إلى النتائج السليمة.

- **الخطأ في مطابقة أو توفيق السبب بالأثر:** على الباحث أن يضع في اعتباره أن الظواهر مترابطة ومتماسكة، ويؤثر ويتأثر كل منها بالآخر ويفسر بعضها البعض الآخر، ويصعب إدراكها وفهمها إلا في ضوء الظواهر الأخرى.
- **الاستعانة بكوادر بحثية مشوهة في البحث العلمي:** توجد عدة مراحل يتم خلالها تكوين باحثين أو كوادر علمية تحكم سلوكها البحثي الجدية والقدرة على الاستيعاب والتحديد، ومنها إطلاع الكوادر البحثية على المعايير الأخلاقية الحاكمة للمناشط العلمية.

(ج) المعوقات المرتبطة بموضوعات البحوث:

توجد مجموعة من المعوقات المرتبطة بموضوعات البحوث، ومنها (المنظمة العربية الإدارية ، ٢٠٠٦ ، ١٨ – ٢٤):

- **المشكلات المرتبطة بملاحظة مادة الدراسة:** يواجه الباحث الاجتماعي في ملاحظة الظاهرات ملاحظة مباشرة صعوبات ، فعلى سبيل المثال ، لا يستطيع الباحث الاجتماعي رؤية أو مسح أو لمس أو تذوق الظاهرات التي وجدت في الماضي.
- **المشكلات المرتبطة بتعقد المواقف الاجتماعية:** تخضع الحياة الاجتماعية لعدد من المؤثرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية مثل الموقع والمناخ والعرف والتقاليد وأنظمة الحكم ونماذج العلاقات الاجتماعية التي تحددها المكانات والطبقات الاجتماعية.
- **المشكلات المرتبطة بمحاولة إخضاع الظاهرة الاجتماعية لتكرار الحدوث:** الظاهرات الاجتماعية أقل قابلية للتكرار من الظاهرات الطبيعية ، وإن عادت فإنها لا تعود ثانية بنفس الشكل.
- **ربط البحث العلمي الاجتماعي باتجاهات سوقية:** تتخذ الاتجاهات السوقية في البحث العلمي، اتجاهات سلبية تؤثر على مسارات البحث العلمي وحدوي نتائجه ومنها غسيل الأبحاث العلمية والتي تتخذ أشكالاً متعددة، ومنها تحوير الأفكار المسروقة، وتغيير بعض المفردات والمصطلحات اللغوية أو تعديل السياق، أو سرقة نسق بحث برمته واستخدامه في بحث موضوع آخر.
- **المشكلات المرتبطة بالقياس في بحوث العلوم الاجتماعية:** مازالت عملية القياس في العلوم الاجتماعية عملية تقابلها بعض الصعوبات، خاصة عند قياس المتغيرات المعنوية، كما أن أدوات القياس التي تستخدمها العلوم الاجتماعية لا تبني على أساس

تعميم يجعل من نتائج عملية القياس أمر مستحيل ، لذا يصعب حصول مقياس ما على موافقة واسعة بالإضافة إلى أنها تتعلق بظواهر اجتماعية ذات متغيرات متعددة .

- **الصعوبات المرتبطة بنشر تقارير البحوث الاجتماعية:** إن نشر تقارير ونتائج البحوث سواء نشرًا علميًا أو إعلامياً له أهميته ، فمن الناحية العلمية فإن نشر المعرفة العلمية، وتبادل نتائج البحوث بين المتخصصين والاستفادة من تراكم المعرفة، كلها قيم أساسية فى العلم والعمل، وفي الوقت ذاته فإن دور نشر العمل العلمي نشرًا كاملاً وإتاحة فرصة النقد والتقييم العلمي له يستحيل معه الحكم على كفاءة العمل العلمي وعلى مصداقية ما توصل إليه من نتائج.
- **تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية من خلال البحث الاجتماعي:** وذلك لعدة أسباب منها: تخضع المجتمعات للتغير الاجتماعي المستمر، لا تخضع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية الذي تخضع له الظواهر الطبيعية، وذلك بسبب الحرية التي يتمتع بها الإنسان.
- **صعوبة التجريب في العلوم الاجتماعية:** يري المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات أو العلوم الاجتماعية إن استخدام التجارب في العلوم الاجتماعية أمر مستحيل فالتجارب تقوم على مبادئ أساسية أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث فعزل الظاهرة الاجتماعية من شأنه أن يحددها من دلالتها الاجتماعية والتاريخية، ويجعلها غير ذات معني.

(د) معوقات ترتبط بالمشكلات المنهجية في البحوث التربوية :

ومن أبرزها كما وضحها (حامد عمار ، ١٩٩٦ ، ١٨ -١٩):

- الزعم بالموضوعية والتنصل من الذاتية، فهناك صلة حتمية بين الذات والموضوع، وعلى الباحث أن يحدد خبراته ومنطلقاته الإيديولوجية، ويتطلب ذلك خاصة تدقيق الاستبيان وهو الأداة التي شاعت في كثير من البحوث الاجتماعية والنفسية.
- أهمية صياغة الفروض والأسئلة، فالسائد هو الفروض والأسئلة الساذجة أو البديهية، ومن الأسئلة الفاسدة في البحث التربوي مثلاً: أيهما الأفضل للتدريس الإلقاء أو المناقشة.
- الاقتصار على الجزئيات والمفردات وانتزاعها من سياقها الكلي، أو سياقها التاريخي، فالظاهر نتاجًا لدينامية التفاعل بين أجزائها وليس تركيبًا ميكانيكيًا.

- الوقوف عند النتائج الإحصائية دون إعمال الفكر والخبرة والحس والتجربة الحيوية دعمًا أو تصحيحًا، باسم العلمية وفضلاً عن ذلك فإن بعض الدراسات تفرض الأسلوب الإحصائي والمنهج التجريبي على ظواهر لا تصلح لهذا النوع من المعالجة.
- الاقتصار على منهج معرفي واحد، أو تنظير أدوات محددة أو أحادية وضرورة التناول أو المقاربة من مناهج ومفاهيم وأدوات متنوعة، ولعل العلاج النفسي هو أكثر المجالات حاجة إلى ذلك.
- القصور في استخدام الدراسات السابقة وهو في أول البحث للدلالة على أنه لم يسبق تناول الموضوع أو الاستفادة من مناهجه في حين أن ذلك ينبغي أن يرتبط بأخر البحث للتعرف على نوع الارتباط بين نتائج البحث وما سبقه.

ومن أجل التغلب على تلك المعوقات ، فإنه لابد أن تتوفر مجموعة من المتطلبات من أجل تفعيل دور البحث التربوى فى خدمة العملية التعليمية ، تتضح كما يلى.

(هـ) المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في تحديث العملية التعليمية:

يذكر (محى الدين شعبان توق ، ١٩٩٠ ، ٥١ – ٥٤) أن هناك عوامل أساسية لابد من توفيرها في أي مجتمع من أجل تنشيط البحث التربوي وتعزيزه ومنها ما يلى :

(١) **التغلب على معيقات البحث التربوي كأحد سبل التنشيط:** لعل نقطة البدء في تنشيط البحث التربوي في أي دولة هو تحديد المعيقات ووضع إستراتيجية عامة للتغلب عليها .

(٢) **سياسات البحث التربوي:** وتعد من أهم سبل تنشيط البحث التربوي ، وتتضمن سياسة البحث التربوي ما يلي:

- الأهداف العامة للبحث التربوي والتي تعكس النوايا والمبادئ والتطلعات العامة للمجتمع بما في ذلك أهمية البحث في تحسين الكفايات والممارسات التربوية.
- السبل والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف.
- سبل توفير مستلزمات البحث المادية والفنية والبشرية بما في ذلك سبل تنميتها ورعايتها.
- الجهات التي يمكن أن تقوم بنشاطات البحث التربوي وسبل التنسيق بينها وإدارتها.
- تحديد أولويات البحث بما في ذلك أولويات أشكال البحوث وأنواعها.

(٣) **تحديد أولويات البحوث:** يعتبر تحديد أولويات البحث التربوي الإجراء المنطقي الذي يتبع وضع سياسة البحث، والمجالات ، وهناك موجهات عامة يمكن الاهتداء بها، ومنها:

- الاهتداء بما حددته السياسة التربوية في البلد من أولويات اهتمام ذلك البلد.
- الاهتداء بنوع الخبرة المتاحة للبحث ومدى توفر الإمكانات البحثية.
- استفتاء الباحثين والممارسين وغيرهم من قادة المجتمع المحلي حول المشكلات التربوية الملحة التي تحتاج للبحث.
- إمكانية وجود قواسم مشتركة من المشكلات مع أقطار أخرى أو مناطق أخرى، مع إمكانية ظهور الجهود القومية أو الإقليمية أو الدولية المشتركة.
- إمكانية توفر التمويل لبحوث معينة دون غيرها.
- الاهتداء بالعوامل التي أثبت البحث التربوي في مناطق أخرى من العالم أنها يمكن أن تحسن العملية التربوية.
- الاهتداء بالتوقعات المستقبلية حول المجالات التي يمكن أن يحقق البحث التربوي فيها إنجازات ملموسة.

(٤) **خطط البحث التربوي:** إن خطة البحث التربوي يجب أن تتضمن الأهداف والأنشطة والوسائل والمدخلات الأساسية من بشرية وفنية ومادية، وتستند أي خطة ناجحة من خطط البحث التربوي على ثلاث دعائم رئيسية هي:

- تنمية البني القاعدية اللازمة للبحث التربوي كنظم المعلومات ومراكز البحوث.
- توفير مستلزمات القيام بالأنشطة سواء ما يتعلق منها بالمستلزمات المادية أو الفنية.
- تحديد أنشطة البحث أو ما يسمي بالمشروعات والبرامج تحديدًا جيدًا على ضوء الأهداف والمستلزمات.

(٥) **الدولة ودعم البحوث التربوية ومراكز البحث والتطوير:** تعاني مراكز الأبحاث التربوية من نقص الموارد البشرية المؤهلة والموارد المالية اللازمة، كما تفتقد إلى الشمولية والإطار الكلي الذي يضعها ضمن منظور عملية التطوير التربوي المتكاملة، وعليه فإن الحاجة ماسة إلى دعم المراكز وإنشاء مراكز جديدة للبحث والتطوير التربوي وإدماجها ضمن المنظور الكلي لعملية التطوير حتى تتمكن من تنشيط البحث التربوي لأجل تحسين الممارسات التربوية.

(٦) **قاعدة المعلومات وشبكاتها:** تعتبر قاعدة المعلومات الشاملة والحديثة وسهلة الاسترجاع أساس كل عمل بحثي وتطوير فعال، وقد عملت بنوك المعلومات وشبكاتها في الغرب على تنشيط البحث العلمي بشكل لم تألفه من قبل.

(٧) **الجمعيات العلمية وجمعيات البحث التربوي:** عملت الجمعيات العلمية التربوية العامة منها والنوعية، وجمعيات البحث التربوي في الغرب، على تنشيط البحوث التربوية وذلك من خلال مؤتمراتها العلمية والحوافز العلمية والجوائز التشجيعية التي توفرها، كما تشكل هذه الجمعيات أوعية لالتقاء الباحثين والممارسين وتبادل الخبرات فيما بينهم.

(٨) **المؤتمرات والندوات العلمية:** تشكل المؤتمرات والندوات العلمية بالإضافة إلى الجمعيات العلمية، بالإضافة إلى الجمعيات العلمية، رافدًا حقيقيًا للبحث التربوي، بالإضافة إلى النمو المهني للباحث من خلال اتصاله بالباحثين الآخرين، كما تشكل المؤتمرات فرصة أخرى لاجتماع الباحثين والمربين على مائدة نقاش واحدة.

(٩) **وسائل النشر:** يعتبر توفر وسائل النشر من حوليات ودوريات علمية مصدرًا هامًا من مصادر تنشيط البحث التربوي، وعندما تكون هذه الدوريات من النوع الذي يلجأ إلى التحكيم الموضوعي الدقيق فإنها تساعد على تطور البحث التربوي الجيد وتنمية الحصيلة المعرفية التي يمكن أن يبني عليها التطوير التربوي وتحسين الممارسات.

وتؤكد (فارعة حسن محمد ، ١٩٩٩ ، ١٣١ – ١٣٢) **أن البحث التربوى يعد السبيل الحقيقي لتحديث العملية التعليمية، وهناك مجموعة من الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وتتمثل في :**

(١) تكليف مراكز البحوث القائمة وغيرها بوضع سياسة عامة للبحث التربوي، وهذه السياسة لابد أن تعني بإيجاد آليات للتواصل بين الفكر والواقع الميداني بحيث يجد كل بحث يتم القيام به فرصة التطبيق الميداني، وبحيث تصل مشكلات الواقع التربوي إلى تلك المراكز لتكون موضع دراسة وبحث علمي.

(٢) الانفتاح على العالم ورصد التجارب العالمية ومختلف الاتجاهات البحثية، للاسترشاد بها والنظر لقابليتها للتطبيق في واقعنا.

(٣) توافر درجة عالية من الوعي العام لدي القيادات التربوية على كافة المستويات بحيث يؤمن الجميع بقيمة وأهمية البحث وما يترتب عليه من اتخاذ القرارات العلمية، ويرتبط هذا الأمر بالنضج الذهني والذكاء العام والتعامل مع كافة المتغيرات العالمية.

(٤) تشجيع كافة مظاهر الإبداع سواء في تخطيط المناهج أو عملية التدريس أو استخدام التكنولوجيا أو في أساليب التقويم وغيرها من أركان ومقومات العملية التعليمية.

(٥) تقديم الخبرات السابقة باعتبارها تمثل رصيدًا من الخبرة يمكن الاعتماد عليه في توجيه مسارات البحث التربوي بمزيد من القدرة والثقة في النفس باعتبارها روافد غنية من شأنها إثراء العمل في ميدان البحث التربوي.

(٦) الإيمان الحقيقي بدور المعلم في تطوير العملية التعليمية وإفساح المجال له لممارسة وظائفه في إطار مفهوم الديمقراطية.

(٧) تحقيق النمو العلمي والمهني المستمر للمعلم للانفتاح على كافة مصادر المعرفة لينمو علميًا ومهنيًا وثقافيًا، وهذا كله يرفع من مستوي فعاليته في أداء دوره في المجال التربوي.

(٨) تطوير إعداد الباحثين الأكفاء القادرين على تحمل الأعباء الذهنية والمسئولية الأخلاقية، عن طريق تكوين جيل يمتلك كفايات لازمة لممارسة البحث التربوي.

(٩) ترشيد التمويل للبحث التربوي من أهم مقومات نجاحه، فالبحث التربوي في حاجة إلى موارد كافية يمكن عن طريقها إجراء البحوث سواء في جانبها النظري أو التطبيقي والتجريبي.

(١٠) يحتاج البحث التربوي إلى التجريب الميداني، ويقصد بذلك أن تخصص مدرسة لكل مؤسسة بحثية بحيث يستطيع الباحثون إجراء التجارب اللازمة، والتي يتأكدون من خلالها من سلامة وصحة ما يضعونه من فروض، وكذا ضبط المتغيرات المرتبطة بالبحث، وهذا الأمر يعني أن تكون المدرسة كلها من حيث إدارتها ونظامها وعلاقاتها بالبيئة المحلية ومختلف المستويات القيادية تابعة للمؤسسة البحثية مما يساعد على المرونة وسرعة الإنجاز.

(١١) امتلاك المؤسسات البحثية للتكنولوجيا المتقدمة، والتي تعد السبيل لإنجاز البحوث مع ضمان عوامل الضبط العلمي.

ويتضح مما سبق أن البحوث التربوية تعد حديثة النشأة بالمقارنة بكافة البحوث والعلوم الاجتماعية؛ حيث بدأت في انتهاج الطريقة العلمية في بداية القرن العشرين، يرجع ذلك إلى التقدم البطئ في تطور الإجراءات المنهجية في البحوث التربوية، ويهدف البحث التربوي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها المساعدة في رسم السياسة التعليمية وتنظيم الهياكل التي تسير وفقها خطط الدراسة، وإعداد الكوادر المؤهلة القادرة على القيام بإجراء البحوث التربوية.

ويكتسب البحث التربوي أهميته من أنه يقدم الحلول والإجابات والبدائل التي تساعد في تعميق فهم المشكلات التربوية، ولذا يحظي البحث التربوي باهتمام متزايد في العديد من البلاد النامية والمتقدمة، ويتميز البحث التربوي أيضًا بمجموعة من الخصائص، ومنها أنه يستمد توجهاته من الفروض التي يقوم عليها، وكذلك من أنه عملية مستمرة، وهناك أربعة مستويات تتدرج تحتها البحوث التربوية حسب الجهد المبذول فيها، ومنها مستوي طلاب الكلية – مستوي طلاب الدبلومتين

العامة والخاصة – مستوي الماجستير والدكتوراه ومستوي بحوث الترقية، وتتداخل التربية في كافة العلوم مما أدى إلى إثراء البحوث التربوية وتعدد مجالاتها، ويتم تصنيف البحوث التربوية إلى عدة أنواع، ومنها البحث الأساسي، البحث الموقفي، البحث التطبيقي، والبحوث التطويرية، وهذا التقسيم من أجل الدراسة فقط، ويمر البحث التربوي بعدة مراحل حتى يصل بصورته النهائية متضمن أهداف البحث، مراجعة الأدبيات، تطوير تعميم البحث، الأدوات، الاختبار التجريبي، جمع البيانات، وتحليلها، كتابة النتائج والتوصيات.

(٢) معايير تقييم جودة البحث التربوي:

إن أول خطوة نحو زيادة فاعلية البحث التربوي هو التأكد من أنه يسير وفق معايير صارمة من الجودة العلمية، ولاشك أن هناك عددًا كبيرًا من المعايير وأنها قد تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية والبحثية عن بعضها، وتتطلب عملية تقييم جودة وكفاءة البحوث التربوية تحديد عدة مكونات تتعلق بعملية البحث، ومنها (Richard J. Murgane, Richard R. Nelson, 2011):

- **الدقة Riguour**: وتتضمن الحكم على ما يلي:
  - هل العمل له طرق محددة؟
  - هل هناك نظامية في عملية تطبيق البحث؟
  - .هل العمل كله متناسق/ متسق هل الأدلة تبين النتائج؟
  - هل تتمتع الدراسة بالمصداقية؟
  - هل المناقشة واضحة ومتناسقة ومتتابعة ومتوالية؟
  - هل المجادلات يتم تقديمها والاستجابة لها؟
  - هل الأدلة متبوعة بقرارات؟
  - هل تقوم الدراسة على عمل قوي وثابت؟
  - هل الدراسة فعل منعكس فيما يتعلق بحدودها؟
- **الأصالة Originality**: وتتضمن الحكم على ما يلي:
  - هل تبدي الدراسة اهتمامًا بالأعمال السابقة في المجال، وتوضح مدى مساهمتها فيما يتعلق بطرق البحث والنتائج؟
  - هل الدراسة أصلية أو إبداعية أو مستحدثة؟
- **الأهمية/ المغزى/ الدلالة Significance**: وتتضمن الحكم على ما يلي:
  - هل توضح السياسة النظرية والعملية الكامنة أو المتجسدة في الدراسة؟

- هل الأسباب التي يعطيها المؤلف للدخول في الدراسة تبرز أهميتها؟
- هل توجد أسباب مستقلة لربط المغزى بالدراسة؟
- هل يوجد دليل متاح يوضح تأثير الدراسة على الممارسات والسياسات التربوية والنظرية والبحث.

▪ **التكامل Integrity:** ويتضمن الحكم على ما يلي:

- هل يبدو أن الدراسة كما هو مزعوم أصلاً هي العمل الذي يتتبع اسم الكاتب (عدم المعرفة الاشتقاقية قد يكون مؤشر مضاد للجودة).
- هل هناك تعارض بين حدود الدراسة أو المشكلات والنتائج.
- إذا كانت الدراسة ممولة من الخارج أو قد يرجع موضوعها إلى تحكم من شخص آخر بخلاف المؤلف. هل هذا معروف؟
- هل تم توضيح الوضع الشخصي للمؤلف أو المؤلفين؟
- هل تمت مراعاة الجانب الأخلاقي في إدارة الدراسة؟
- هل تمت مراعاة واحترام حقوق المشاركين في الدراسة؟

▪ **الأسلوب Style:** ويتضمن الحكم علي ما يلي:

- هل يتم توصيل تقرير نتائج البحث بطريقة ملائمة لاحتياجات الجمهور؟
- هل البحث جيد التنظيم؟
- هل البحث واضح (كما يفترض أن يكون الموضوع واضحًا)؟
- هل البحث مكتوب ومقدم بحكمة وفطنة؟
- هل البحث ممتع للقراءة؟

▪ **البيئة البحثية Environment:** وتتضمن الحكم على ما يلي:

- هل يوجد نقد كبير فيما يتعلق بالكفاءة البحثية؟
- هل يعمل الباحثون داخل شبكة تعاونية وداعمة؟
- هل يوجد ثقافة بحث مؤسسية ودعم مؤسس للبحث؟
- هل توجد إجراءات مراقبة داخلية فيما يتعلق بالقيادة الأخلاقية للبحث؟

أما فيما يتعلق بمعايير الجودة العلمية، وتتضح على النحو التالي كما حددها (Friedrich Tegelbekkers, Geschaftss telle des wissenschaftsrates , 1997, 86- 87):

(١) التكامل على المستوي الدولي والقومي/ الوطني للمؤسسة في مجالها العلمي الرئيسي.
(٢) تناسق تخطيط البرامج البحثية.

(٣) المطبوعات المنشورات ذات الجودة مثل (عدد وجودة المقالات المنشورة في الجرائد القومية والدولية).

(٤) التمويل الخارجي لمشروعات البحث وبخاصة تمويلات مراجعة النظير.

(٥) التقويم المنتظم من خلال اللجان الاستشارية.

(٦) الأهلية والمرونة الذاتية.

(٧) التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث.

(٨) التوظيفات/ التجهيزات المشتركة للقيادات الأكاديمية مع الجامعات.

(٩) مشاركة الأكاديميين في تدريس الجامعات وترقية الأكاديميين الصغار (مرشحي الدكتوراه وما بعد الدكتوراه).

(١٠) عدد الأكاديميين السابقين في المؤسسة الذي تم تعيينهم للأستاذية.

(١١) عدد الأكاديميين الذين تم دعوتهم للتقدم في المؤتمرات الدولية والقومية الهامة.

(١٢) عدد الأكاديميين الذين تم دعوتهم للإقامة البحثية من قبل مؤسسات دول أخرى.

وقد أحصى (جابر عبد الحميد ، خيرى كاظم ، ١٩٨٧ ، ٤١٧ – ٤٣٢) عشرة معايير لتقييم البحث التربوي والنفسي ، والتى لا تختلف كثيرا عما سبق ذكره ، وتتمثل فى:

(١) وضوح وتحديد مشكلة البحث.

(٢) عدم التحيز في اختيار عينة البحث.

(٣) الاختيار السليم للمجموعة الضابطة (حالة البحث التجريبي).

(٤) وضوح الفرق بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة.

(٥) تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة من حيث تعرضهما وتأثرهما بمختلف المتغيرات عدا المتغير التجريبي.

(٦) تنظيم البيانات بما يمكن القارئ من تفسيرها بوضوح.

(٧) تجنب التعميمات المبالغ فيها، والتي تتعدي حدود البحث.

(٨) وصف إجراءات البحث وخطوات تنفيذه.

(٩) المسلمات أو الافتراضات الهامة في البحث يمكن أن تقبل بدون تحفظ كبير.

(١٠) توفر درجة مناسبة من الصدق والثبات والموضوعية لأدوات البحث.

ولتحقيق الجودة البحثية يستخدم أنواع عدة للتقييم ومنها مقارنة النظير، التقويم الذاتي، التقويم الخارجي، وتستخدم معايير عدة للحكم على جودة البحوث التربوية ومنها المصداقية، والثقة، الدقة، الأصالة، ويكتسب البحث التربوي الجيد فعاليته من عدة عوامل، ومنها: أهمية المشكلة،

موضوع البحث، مراجعة الأدبيات في مجال البحث، صياغة الفروض بوضوح، ويواجه البحوث التربوية العديد من المشكلات التي تعوقها عن تحقيق أهدافها، والتي تقتضي تطبيق أساليب تقييم لتحقيق الجودة في إجراء البحوث. والجزء التالي يتناول التعرف على واقع تقييم جودة البحوث التربوية بمصر.

(٣) واقع تقييم جودة البحوث التربوية في مصر:

مصر أو رسميًا جمهورية مصر العربية هي دولة تقع في أقصي الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر، ومصر دولة تقع معظم أراضيها في أفريقيا غير أن جزءًا من أرضها، وهي شبه جزيرة سيناء يقع في قارة آسيا، فهي دولة عابرة للقارات (ويكيبديا ، ٢٠١١).

تمتلك مصر واحدة من أكثر الاقتصادات نموًا وتنوعًا في الشرق الأوسط مع قطاعات مثل السياحة والزراعة والصناعة والخدمات تأتي على مستويات الإنتاج على قدم المساواة تقريبًا، وينمو الاقتصاد المصري نموًا سريعًا، ويرجع ذلك إلى التشريعات التي تهدف إلى جذب الاستثمارات مع إضافة المحافظة علي الاستقرار الداخلي والسياسي، جنبًا إلى جنب مع التجارة الحديثة، وتحرير السوق، ونظام الحكم بها جمهوري (ويكيبديا ، ٢٠١١).

وقد بدأ الاهتمام المنظم بالبحث التربوي في مصر منذ عام ١٨٨٠؛ حيث شكلت لجنة فنية للنظر في حال المدارس ونظام التعليم في مصر، ثم بدأت الحكومات المتتالية بعد ذلك تولي البحث التربوي اهتمامًا خاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢؛ حيث وجهت القيادات السياسية للثورة اهتمامًا كبيرًا بالبحث العلمي كوسيلة أساسية لبناء المجتمع، وتجلي هذا الاهتمام في برامج العمل المختلفة، ففي الستينات وجهت القيادة السياسية النظر إلى أهمية البحث العلمي ودور الجامعات في تطوير المجتمع، وفي السبعينات أكدت ورقة أكتوبر على أهمية البحث العلمي في بناء الدولة العصرية وضرورة توفير كافة الضمانات لمؤسسات البحث العلمي (محمد عبد الهادى ، ١٩٨٧ ، ٧).

والجزء التالى يتناول التعرف على التطور التاريخى لحركة البحوث التربوية وكذلك مؤسسات البحث التربوى فى مصر وهياكلها التنظيمية، وكذلك التعرف على المشكلات التى تواجه البحوث التربوية فى مصر ، بالإضافة إلى التعرف على مجالات تقييم جودة البحوث التربوية.

(أ) – التطور التاريخي لحركة البحوث العلمية الجامعية والقوانين والتشريعات المنظمة لها:

تعددت التشريعات والقوانين والنظم واللوائح التي تحكم وتوجه نظام البحث العلمي في مصر، وفيما يلي التعرف على أبرز تلك القوانين:

- **في عام (١٩٢٣):** وبصدور أول دستور للبلاد بعد استقلالها في ابريل من نفس العام، قام وزير المعارف العمومية على مجلس المعارف الأعلى (وزارة المعارف العمومية ، ١٩٢٣).
- **في عام (١٩٢٥):** قام وزير المعارف العمومية آنذاك علي ماهر باشا بإنشاء هيئة جديدة أطلق عليها "مكتب المشروعات بإنشاء مكتب فني عرف باسم "مكتب الوزير" يقوم بفحص الاقتراحات والمشروعات الخاصة بشئون التعليم، ويفحص مشروعات اللوائح والمناهج الدراسية، وكذا دراسة المسائل التي تعرض الجديدة"، تختص بإعداد ما يلزم تنفيذه من المشروعات الجديدة في التعليم حتى تساعد في حركة إصلاح التعليم وتطويره (وزارة المعارف العمومية ، ١٩٢٥).
- **في عام (١٩٣٩):** أنشئ مكتب البحوث الفنية، والهيئة العليا، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (٥٠٤٤) بتاريخ (١٩٣٩/٧/٥) (وزارة المعارف العمومية ، ١٩٤٠).
- **في عام (١٩٤٤):** أنشئت الوزارة المكتب الفني لمشروعات التعليم الجديدة، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (٦٠٢٤) الصادر في ١٩٤٤ (وزارة المعارف العمومية ، ١٩٤٤).
- **في عام (١٩٥٥) صدر القرار الوزاري رقم (٥٦٣):** بتاريخ ١٩٥٥/٩/٧ متضمنًا إنشاء إدارة للبحوث الفنية والمشروعات التي تخضع لإشراف المستشار الفني، وتختص بوضع سياسة وخطط البحوث والمشروعات بما يتفق والسياسة العامة للدولة، على أن تقوم بمفردها أو بالتعاون مع أقسام البحوث في الإدارات العامة للتعليم وإدارات الوزارة المختلفة بإجراء هذه البحوث وتقويمها، ودراسة أهم مشكلات التربية مسترشدة بآراء المتخصصين في التربية والتعليم، كما اختصت الإدارة بجمع الدراسات والبحوث وتلخيصها وتبويبها وخدمتها خدمة بيليوجرافية صحيحة حتى يفيد منها الباحثون في مجال التربية (وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٥).
- **في عام ١٩٥٧ صدر القرار الوزاري رقم (٣٧) لسنة (١٩٥٧):** بشأن إنشاء مركز الوثائق التربوية، ليكون جهازًا علميًا للبحث والتخطيط في ميدان التربية، ومركزًا لتبادل المعلومات والوثائق التربوية بين ج.م.ع وبلاد العالم، وظل محتفظًا بتبعيته لإدارة البحوث الفنية والمشروعات (وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٧).
- **في نهاية عام (١٩٥٧):** صدر القرار الجمهوري رقم (١١٦٠) متضمنًا إنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية؛ حيث نص القرار على أن تنشأ في كل وزارة أو هيئة حكومية تجري بحوثًا علمية لجنة دائمة للبحوث، تشكل من الوزير أو وكيل الوزارة رئيسًا، ومن عدد من الأعضاء يختارون من كبار موظفي الوزارة أو الهيئة الفنية، ومن الأخصائيين في الجامعات وغيرها من الهيئات، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص (جمهورية مصر العربية، ١٩٥٧).

- **في عام (١٩٥٨):** صدر القرار الوزاري رقم (١١٢) بتاريخ ١٩٥٨/٢/٨ بإنشاء اللجنة الدائمة للبحوث الفنية برئاسة الوزير، وعضوية المستشار الفني، ووكيل الوزارة والوكلاء المساعدين، وممثلين لكليات التربية والمعلمين، وإدار البحوث الفنية والمشروعات، وتختص هذه اللجنة بوضع برامج البحوث وتنظيم الإشراف الفني والمالي على أقسام ووحدات البحوث، وتنسيق البحوث الفنية مع بحوث المجلس الأعلى للعلوم، وأنشئ في إدارة البحوث الفنية مكتب للسكرتارية العامة لهذه اللجنة (وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨).
- **في عام (١٩٥٩):** صدر القرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٩ حيث أعيد تنظيم مركز الوثائق التربوية وأصبح هيئة قائمة بذاتها تحت إشراف مستشار فني بالوزارة (وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨).
- **في عام (١٩٧٢) صدر القرار القرار الجمهوري رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢:** الذي يقضي بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير التعليم، ويهدف إلى حشد كافة إمكانات البحث العلمي في شئون التربية والتعليم لتزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة (جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٢).
- **في أكتوبر (١٩٧٢):** صدر القانون رقم (٤٩) لعام ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في مصر، وقد حدد هذا القانون أهداف التعليم الجامعي في مصر في: (توجيه التعليم الجامعي والبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضاريًا ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة (جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٢)، وبمقتضي هذا القانون أجريت مجموعة من الإصلاحات الجوهرية على التعليم الجامعي في مصر خلال هذه الفترة ومنها: (اتسع نطاق البحوث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم في الجامعات المصرية، كما زاد الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية – إنشاء مجلس لشئون الدراسات العليا والبحوث وتعيين أعضاء فيه من ذوي الخبرة ولخدمة قضايا التنمية، وتم التعاقد بين عدد من الجامعات المصرية وبعض الجامعات والمنظمات الأجنبية والدولية على إجراء عدد من البحوث العلمية والتطبيقية بمصر في المجالات الطبية والزراعية واستصلاح الأراضي والمسح الاجتماعي بتمويل خارجي – كما قام عدد من الجامعات بإنشاء مراكز للخدمة العامة لها تعمل على تزويد أبناء المجتمع بالعلم والمعرفة – كما قامت أكاديمية البحث العلمي في هذه الفترة بدور نشط في مجال تنظيم التعاون بينها وبين الجامعات المصرية في مجال إجراء البحوث العلمية والتطبيقية (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٠ ، ٥٥ – ٥٧).

- **في عام (١٩٧٣)**: وافق مجلس الجامعة في جلسة بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٧ على إنشاء "مركز تطوير العلوم" بجامعة عين شمس، وذلك للقيام بمهام تطوير التربية العلمية وتحديثها في المؤسسات التعليمية، ويعتبر المركز من الأنشطة العلمية للجامعة ذات الطابع الخاص، الذي يختص بإجراء البحوث التطبيقية في مجال عمل المركز (جامعة عين شمس ، مركز تطوير تدريس العلوم ، ١٩٧٨ ، ٢١).
- **في عام (١٩٧٤)**: صدر القرار الجمهوري رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤ والذي يقضي بإنشاء المجالس القومية المتخصصة، وفي ضوء هذا القرار صدر قرار جمهوري آخر برقم (٦١٨) لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (رئاسة الجمهورية ، ١٩٧٤).
- **في عام (١٩٧٧)**: صدر قرار جامعي بإنشاء مركز دراسات الطفولة، والذي يعد مؤسسة علمية تختص بإجراء البحث العلمي في مجال الطفولة، وهدفه الأساسي إثارة الاهتمام باحتياجات الطفولة والعمل على تلبية هذه الاحتياجات على أساس علمي سليم (جامعة عين شمس ، ١٩٧٧).
- **في عام (١٩٨٧)**: تم إنشاء مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر بمدينة منيل الروضة بالقاهرة، بهدف إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتربية والتعليم والاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد والاتصال والإعلام والثقافة، بالإضافة إلى تدريب الباحثين وتنظيم المؤتمرات وتقديم المشورة (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤).
- **في عام (١٩٨٨)**: أنشئ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وقد أنشئ هذا المركز بهدف إجراء البحوث والدراسات ذات الصلة بالتعليم والاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد والمعلومات (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤).
- **في عام (١٩٩٠) صدر القرار الجمهوري رقم (٤٦٢) لسنة (١٩٩٠)**: بشأن إنشاء المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، بهدف إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لتطوير نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية (جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٠).
- **في عام (١٩٩١) تم إنشاء مركز تطوير التعليم الجامعي عام (١٩٩١)**: في إطار اهتمام المسئولين بجامعة عين شمس بالتعليم الجامعي، ويهدف هذا المركز إلى إجراء البحوث والدراسات التي تساعد في تطوير التعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية (جامعة عين شمس، اللائحة الداخلية ،١٩٩١).

أما فيما يتعلق بتطور حركة البحث التربوى فى مصر فقد رصدها (عبد الراضى إبراهيم محمد ، ١٩٩٣ ، ١٣٩ – ١٥٢) كما يلى:

تبدأ البذور الأولي في البحث التربوي في مصر، عندما أوكلت وزارة المعارف المصرية عددًا من المسائل المتعلقة بالتعليم إلى خبيرين أجنبيين هما "مان الإنجليزي" و "كلاباريد السويسري"، وقدم كل منهما تقريرًا مفصلاً شخص فيه ما يعانيه التعليم من مشكلات وأزمات، ثم إيضاح الحلول والبدائل التي توصل إليها لمعالجة تلك المشكلات، لتكون أساسًا تعتمد عليه خطة الوزارة – آنذاك – لتطوير التعليم، وقد استعان "كلاباريد" – على وجه الخصوص – في دراسته لهذه المسائل مجموعة من الاختبارات والمقاييس النفسية طبقها بمعاونة عدد من المصريين المهتمين بالتربية والتعليم على عينات من المدارس المصرية، وكان من أبرز هؤلاء المعاونين "إسماعيل القباني"، و"حسن عمر"، و"منصور فهمي"، و"أحمد عبد السلام الكرداني"، وقدموا إليه ملحوظات قيمة أفادة منها "كلاباريد"، في كتابة تقريره.

ولعل هذه تعد أولي بذور البحث التربوي التطبيقي الجمعي الذى كان يهدف في نهاية التحليل إلى استقصاءعيوب النظام التعليمي المصري، ويسعي إلى تشخيص مشكلاته، وتقديم الحلول والبدائل من خلال الأربعة مصادر الآتية:

- آراء المعلمين والمفتشين وخبراء أساليب التقويم.
- رأي لفيف من طلاب مدرسة المعلمين العليا، وقد قدموا تقريرا مكتوبًا.
- الملاحظات التي ظهرت "لكلاباريد" ولفريق البحث المعاونين له في أثناء زيارتهم للمدارس.
- الاختبارات "السيكولوجية" التي طبقت على بعض تلاميذ المدارس باختلاف درجاتهم الدراسية بالمدن والقري.

وقد تبني فريق البحث الذى عاون "كلاباريد" هذا الاتجاه التطبيقي عندما أنشئ معهد التربية العالي للمعلمين سنة ١٩٢٩ بناء على اقتراح كل من "مان" و"كلاباريد" في تقريرهما، ليكون سندًا لعمليات التجديد التعليمي المصري، وانصب جهد الرواد في بداية الأمر على الجانب النفسي محاولين قياسه، وقد ساندهم فيه – آنذاك – قسم التربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم نشطت الحركة البحثية التجريبية عندما بدأ القباني عام (١٩٣٠) أعماله بتقنين اختبار الذكاء الابتدائي، وانتهي منه سنة (١٩٣٤)، وكذلك تنبه إلى قيمة مقياس "ستانفورد – بينيه" للذكاء ونقله إلى العربية مطوعًا عناصره للبيئة المصرية"، ونشره في صورته النهائية العربية عام (١٩٣٧) تحت اسم "ستانفورد – بينيه للذكاء"، وكان دافعه لذلك دافعًا إنسانيًا وهو ضرورة الكشف عن الأطفال المتخلفين عقليًا في وقت مبكر حتى يتيسر تدبير نوع التعليم الملائم لقدراتهم وإمكاناتهم العملية.

وقد تبني "القباني" فكرة التجريب التربوي عندما افتتح فصولاً "تجريبية" سنة (١٩٣٢) الحقت بمعهد التربية، تم فيها تطبيق العديد من الاختبارات العقلية والنفسية، وتطبيق الكثير من التجارب التربوية بغرض تطوير أساليب التعليم، وتطورت الفصول التجريبية واتسع مداها فصارت المدارس النموذجية التي أنشئت بعد ذلك ميدانًا للتطبيق التجريبي، وقد تعددت المدارس النموذجية بعد ذلك واتسع مجال البحث التربوي التجريبي ليشمل طرق التدريس مثل "طريقة المشروعات، طريقة التقنيات، والتدريس عن طريق المشكلات في المواد الاجتماعية والعلوم والتعليم عن طريق اللعب في المرحلة الابتدائية، وطريقة الوحدات (عبد الراضى إبراهيم محمد ، ١٩٩٣ ، ١٤١).

ويمكن القول أن البحث التطبيقي في علم النفس وبخاصة في مجال التفكير والذكاء، دخل مصر مع معهد التربية ومنذ كلاباريد ومعاونيه المصريين، بينما ظل علم النفس في كلية الآداب آنذاك قائمًا على التأمل، وإجراء البحوث الأساسية أي النظرية، ونتيجة لازدهار حركة الترجمة في مجال التربية، والمشاركة في المؤتمرات العالمية المهتمة بشئون التربية، وزيارات الأساتذة الأجانب ذوي الاتجاه الاجتماعي لمعهد التربية أو قسم التربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإطلاع رواد التربية المصريين، وتلاميذهم على الفكر التربوي والسيكولوجى في مصادره الأصلية سواء أبان بعثاتهم الدراسية أو الزيارات الميدانية العلمية للخارج، أو ما تمثل في الدوريات والكتب التي تأتي إلى مصر.

وتحقيقًا لهدف جعل التعليم فاعلاً في الإصلاح الاجتماعي قام الرواد التربويون بإجراء البحوث التجريبية بعد جمع المعلومات في المجال معتمدين على الاتجاهات العالمية في ذلك الوقت ومعطيات الواقع الاجتماعي للريف المصري، وتكونت بحوثهم النظرية الخاصة بالمدرسة الريفية منطلقة من مسلمتين رئيسيين هما:

- أن مستوي الحياة المادية والمعنوية في أشد الحاجة إلى العناية والإصلاح.
- أن نظام التعليم في الوقت الحاضر (وقت إجراء البحوث) في حاجة إلى الإصلاح كذلك.

ولعل بدايات البحث التطبيقي في علم النفس التربوي ترجع إلى ما قام به القباني من إعداد للاختبارات المعنية بقياس الذكاء وتقنينها عندما عين أستاذًا "للتربية التجريبية" بمعهد التربية ، وتشير الوثائق إلى أن أول رسالة دكتوراه في التربية اجازتها الجامعة المصرية سنة ١٩٢٨م حصل عليها "عبد الكريم أحمد السكري" وموضوعها "تدرج المذاهب ونزعة سبنسر وهي مطبوعة بمطبعة الاستقلال، بني سويف ١٩٢٩/٢، والنسخة الوحيدة موجودة في مكتبة الجامعة العربية بميدان التحرير بالقاهرة.

ويمكن القول أن البداية المنظمة لحركة البحث التربوى في مصر ترجع بالدرجة الأولى إلى معهد التربية؛ حيث كان البوتقة التي تكونت فيها المجموعة الرائدة لهذه الحركة البحثية وهي التي حملت لواء البحث العلمي في التربية، ومنها تكونت الدراسات العليا التربوية في سنة (١٩٤١) سمح للمعهد في ذلك الوقت بمنح درجة الماجستير والدكتوراه بالتعاون مع جامعة فؤاد الأول، وتقدم للتسجيل بدرجة الماجستير مجموعة من الباحثين الذين عاونوا "القباني والقوصي" في أجراء التجارب التربوية، ولم تكد سنة (١٩٤٥) تحل حتى كانت أولى الرسائل التربوية (الماجستير) قد أجيزت من معهد التربية بالتعاون مع جامعة فؤاد الأول، ثم تقرر بعدها إنشاء مرحلة الدبلوم الخاصة في التربية سنة ١٩٥١ كمرحلة تمهيدية للإعداد للماجستير في التربية، وهكذا استمرت الرحلة البحثية بالتعاون بين معهد التربية وجامعة فؤاد الأول، وفي سنة (١٩٥٦) تحول المعهد بمقتضي قانون تنظيم الجامعات إلى كلية التربية جامعة عين شمس، واستقلت في منحها الدرجات العلمية "ماجستير ودكتوراه في التربية، منذ ذلك الحين، وفي نهاية عام ١٩٧٠ ضمت كلية المعلمين إلى كلية التربية بموجب القرار الجمهوري رقم(١٨٠٣) وصارت كلية واحدة تسمي كلية التربية.

وفى نهاية الستينات وبداية السبعينات اتجه البحث التربوي إلى الواقع التعليمي المصري ، وشهدت فترة السبعينات وحتى (١٩٨٤) تزايدًا كبيرًا في الموضوعات والبحوث ذلك لأن هذه الفترة شهدت دخول كليات التربية الإقليمية مجال البحوث الأكاديمية، ماجستير ودكتوراه، فقد أجازت كل من تربية أسبوط والأزهر والمنصورة أولي الرسائل عام (١٩٧٣)، وطنطا عام (١٩٧٤)، وسوهاج(١٩٧٦)، والزقازيق والإسكندرية (١٩٧٨)، والمنوفية (١٩٧٩)، وحلوان التربية الفنية(١٩٧٧)، والتربية (١٩٨٢)، وبنها(١٩٨٣).

وفي الربع قرن الأخير شهدت مصر توسعًا مذهلاً في إنشاء كليات التربية مما أدي بالتالي إلى تزايد فرص إجراء البحوث التربوية من قبل أعداد متزايدة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا، وظهور عشرات من المجلات التربوية، وبالرغم من هذا التوسع إلا أنه قد ظهر كم غير قليل من السلبيات التي نالت حركة البحث التربوي في السنوات الأخيرة تقتضي المسارعة بالمكاشفة لرصدها وحصرها والسعي نحو التخلص منها بقدر المستطاع، وأبرزها ما جري من (تسطح، وعجلة وتكرار، ونقل، وافتقار للمنهج الملائم، وغموض المفاهيم، واضطراب، والانفصال عن حركة الواقع، إلى غير هذا أو ذاك مما قلل من مقدرة البحث التربوي عن أن يكون طاقة تحريك لواقع التعليم نحو الأفضل.

وفى مصر فقد تعددت المصادر الخاصة بانتاج البحوث التربوية ، والتى تتضح على النحو التالى.

(ب) مؤسسات البحث التربوي في مصر وهياكلها التنظيمية:

تتعدد في مصر المؤسسات والمصادر التي يتم فيها إجراء البحوث التربوية والتي لها دورها البارز في دفع حركة البحث التربوي في مجال التقدم والرقي والازدهار، ومنها:

(أ) كليات التربية (موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ١٩٧٤- ١٩٩٠ ، ٢١٤):

تستهدف كليات التربية تحقيق ما يلي:

- إعداد مدرسين مؤهلين للتعليم بجميع مراحله وجميع أنواعه.
- القيام بالدراسات والبحوث في مجال التربية وتخصصاتها المختلفة.
- المساهمة في عمليات التدريب أثناء الخدمة للمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم لرفع مستوياتهم المهنية.
- تقديم الاستشارات والخدمات الفنية التي تطلبها الجهات المعنية بشئون التعليم.

وقد استطاعت كليات التربية أن تزود التعليم الإعدادي والثانوي بحاجاتهما من المعلمين في مختلف التخصصات، وأن تقدم خدماتها في مجال تدريب المعلمين أثناء الخدمة، كما تقدم الاستشارات والمساعدات الفنية التي تطلبها وزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات المهتمة بالتعليم على المستوي القومي والعربي ، وخاصة فيما يتعلق بتحديد أهداف السياسة التعليمية وتطوير المناهج وأساليب التدريس والتقييم وتأليف الكتب المدرسية وغيرها.

أما فيما يختص بالبحث التربوي، فتوجد في كثير من كليات التربية في مصر إمكانات للبحث التربوي، وأكبر هذه الكليات: كلية التربية بجامعة عين شمس، وكلية التربية بجامعة الأزهر، والكليات التربوية بجامعة حلوان في القاهرة وبجامعات الإسكندرية وطنطا والمنصورة والزقازيق وشبين الكوم في الوجه البحري، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج في صعيد مصر، وقد تخرج في هذه الكليات عدد كبير من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه هم رصيد مصر الآن من هيئات التدريس بكليات التربية في مصر في مختلف أنحاء العالم العربي.

وتتنوع كليات التربية بين كليات تربية عامة، وأخرى نوعية وثالثة رياضية ورابعة فنية ورياض أطفال (سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ ، ٢٨)، وتضم هذه الكليات عادة دراسات عليا لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه يقوم بها طلاب خارجيون أو معيدون ومدرسون مساعدون .

(ب) المراكز البحثية:

وأبرزها المجلس القومي للتعليم بشعبة المختلفة، والمركز القومي للبحوث التربوية ، ومركز تطوير التعليم الجامعي، ومركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس، ومركز بحوث التعليم

العالي، ومركز تطوير المناهج، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية، ومجلس البحوث بأكاديمية البحث العلمي، وشعبة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة وغيرها، وإذا كان لهذه المؤسسات كوادرها البحثية في كثير من الأحيان، إلا أنها تعتمد كذلك وبدرجة أساسية على أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية وعدد من المهتمين بقضايا التعليم في بعض المجالات الأخرى المتصلة، وتتميز البحوث الناتجة عن هذه المصادر بأنها تستهدف عادة هدفًا قوميًا يتمثل في مواجهة مشكلة معينة تواجه التعليم أو تتطلع إلى مستقبل له مأمول، كذلك فالطابع الغالب على هذه البحوث(جماعيتها)؛ حيث يقوم بها (فريق) (سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ ، ٢٩).

وقد أنشئ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عام (١٩٧٢) في وزارة التربية والتعليم كهيئة عامة مستقلة ترعي شئون البحث التربوي، ويقوم المركز بالوظائف التالية (موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٧٤- ١٩٩٠ ، ٢١٤ – ٢١٥):

- إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية ووضع نتائجها موضع التجريب.
- دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم وبين السياسات التي تتعاون المجالس المتخصصة في رسمها.
- الاتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوي العالمي بغرض تبادل الخبرات.
- تزويد أجهزة التربية والتعليم بحاجتها إلى الوثائق والبيانات المحلية والخارجية.

ومنذ إنشاء المركز تهتم بحوثه اهتمامًا خاصًا بتطوير المناهج والمقررات والكتب وتطوير الامتحانات وأساليب التقويم وإنشاء بنوك الأسئلة، كما قام المركز بعدد من البحوث في مجال التخطيط (رئاسة الجمهورية ، ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، ٢١٥).

(ج) الجمعيات العلمية:

مثل رابطة التربية الحديثة ورابطة خريجي معاهد وكليات التربية والجمعية المصرية النفسية والجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس والجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية والجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم (سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ ، ٢٩).

(د) المجلات التربوية:

لقد أصبحت كل كلية تربية على وجه التقريب تصدر مجلة للبحوث التربوية والنفسية، كذلك تفعل الجمعيات العلمية والتربوية، وهذه المجلات بحكم تخصصها محدودة الانتشار، ومعظم

ما ينشر فيها من بحوث يكتبها أعضاء هيئة التدريس الساعين إلى الترقية (سعيد إسماعيل علـــى ، ١٩٩٥ ، ٣٠).

(ه) المؤتمرات العلمية:

هناك بعض الكليات والجمعيات التربوية والنفسية تقوم بعقد مؤتمر سنوي لكل منها عـــادة وهناك بعض المنظمات الإقليمية والدولية التي تعقد مؤتمر قد تسهم في إنتاج البحـــث التربـــوي (سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ ، ٣٠).

(و) بعض المؤسسات الأخرى:

وبالإضافة **إلى** كليات التربية والمراكز البحثية فإنه يوجد في مصر عدد مـــن المؤســـسات العلمية الأخرى التي لا تستهدف أساسًا القيام بالبحوث التربوية، ولكنها تساهم بدرجات متفاوتة فـــي هذا النوع من البحوث، فهناك معهد التخطيط القومي الذي يهتم بالبحوث التخطيطيـــة فـــي مجـــال التعليم وعلاقته بالقوي العاملة والتنمية الاجتماعية والتخطيط لهما، وهناك أيضًا المركـــز القـــومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والذي قدم ويقدم عددًا مـــن الدراســـات والبحـــوث فـــي المجـــالات الاجتماعية كحاجات الشباب وطلاب الجامعات والقيم الاجتماعية والشخصية المصرية، وهي بحوث ودراسات لها علاقتها الوثيقة بالتعليم (موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ١٩٧٤ - ١٩٩٠ ، ٢١٥).

وتتفق جميع الهياكل التنظيمية لمؤسسات البحث التربوي في مصر، في أنها تتبـــع الـــشكل الهرمي التقليدي؛ حيث تتركز السلطة في قمة التنظيم، وتنساب خطوط الاتصال من أعلى إلى أسفل في غالب الأحوال، وتوزع وظائف التنظيم على عدد من الإدارات، ويتوزع العمل على عدد مـــن الموظفين، ويعد القسم وحدة التنظيم في الجامعة ومراكز البحث، وتتعدد تبعية الهياكـــل التنظيميـــة لنظام البحث التربوي في مصر فمنها ما هو تابع لوزارة البحث العلمي، ومنها ما هو تابع لـــوزارة الشباب والرياضة، ومنها ما هو تابع للقطاع الخاص، ومنها ما هو تابع لهيئات أجنبية وتبعًا لـــذلك تتعدد درجات توازن السلطات والمسئوليات داخل هذه التنظيمات، والثقافـــات التنظيمـــة الـــسائدة، ويغيب في كل الأحوال التنسيق والتكامل بين تلـــك المؤســـسات (موســـوعة المجـــالس القوميـــة المتخصصة، ١٩٧٤- ١٩٩٠ ، ٥٧٦).

وتتعدد مصادر تمويل البحوث التربوية فى مصر ، وذلك على النحو التالى.

(ج)- تمويل البحوث التربوية في مصر:

تمثل الموازنة العامة للدولة المصدر الرئيسي لتمويل البحث التربوي، ثم الهيئات الدولية والأجنبية، بينما لا يمثل القطاع الخاص رغم التحول إلى خصخصة الاقتصاد مصدرًا من مصادر التمويل، ويمثل الاعتماد على مصادر التمويل السابقة مخاطر عديدة تتصل بالأمن القومي المصري، ذلك أن التقلبات الاقتصادية الحادة والتغييرات السياسية الدولية يمكنها التأثير بشدة على كل من الانفاق الحكومي العام والمنح أكثر من تأثيراتها على الانفاق الخاص أو التمويل الذاتي للبحث التربوي مما يؤدي في التحليل النهائي إلى ضعف كفاية التمويل اللازم لإنجاز برامج ومشروعات بحثية قومية ذات ارتباط بتحقيق، وإنجاز برامج التنمية في مصر (فوزى رزق شحاتة ، ٢٠٠١ ، ٨١٦).

وفي ظل عدم استقرار وتعدد السياسات الاقتصادية وغياب نظم التكاليف المعيارية والتخطيط المالي لنظام البحث التربوي، فقد تميزت إدارة تمويله بما يلي (فوزى رزق شحاتة ، ٢٠٠١ ، ٨٠٢):

- اختلال التوازن في تخصيص التمويل بين أوجه الانفاق حيث يستحوذ الانفاق على الأجور والمرتبات على نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من جملة ما يخصص بالموازنة العامة، ومنها جزء أكبر مما ينبغي يخصص لأجور ومرتبات الإداريين التي تتزايد أعدادهم سنويًا دون حاجة فعلية لهم، وتنخفض مخصصات المستلزمات السلمية والانفاق الاستثماري إلى الحدود التي لا تمكن من إقامة المباني البحثية وتجهيزاتها وفق الاحتياجات منها، فضلاً عن ضعف ما يتم تخصيصه لبرامج الرعاية الاجتماعية والثقافية والمهنية للباحثين في مجال التربية.
- تتزايد معدلات الانفاق على الأجور والمرتبات سنويًا بمعدلات أعلى من معدلات التزايد الإجمالي للتمويل، نتيجة لتزايد أعداد الإداريين، وتخلف تكنولوجيا الإدارة، إذ يمكن إنجاز المتطلبات الإدارية في مؤسسات البحث التربوي بقوة عمل من الإداريين لا تزيد عن ٢٠٪ من جملتهم الآن في ظل برامج إدخال التكنولوجيا الإدارية والتنمية المهنية، وما يعنيه ذلك من هدر للتكاليف.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الموازنة العامة للدولة تخصص نسبة ٠,٦٪ من جملة الدخل القومي للإنفاق على البحث العلمي في مصر بجميع فروعة، وتوجد اتفاقات دولية تحصل بموجبها مصر على تمويل للبحوث العلمية في صورة منح لا ترد، وفروض ميسرة السداد يوجه معظمها إلى مجال الزراعة والصحة، ولا يتوافر بشأنها بيانات، ومجمل التمويل السابق يعد غير كاف

لتحقيق أهداف البحث العلمي في مصر بصفة عامة، والبحث التربوي بصفة خاصة، إذ متوسط ما يخصص لكل قسم من أقسام الكليات الجامعية للبحوث لا يتجاوز (٣٠٠٠) جنية وهو مبلغ لا يفي بالمتطلبات المالية اللازمة لإجراء بحث تربوي وفق معايير الجودة العلمية المتعارف عليها (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠٠ ، ٢٦٥ – ٢٦٦).

(د) المشكلات التي تواجه البحوث التربوية في مصر:

يعاني البحث التربوي في مصر والعالم بوجه عام من مشكلات، وقد تناولتها العديد من البحوث بالدراسة والتحليل، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة، ويتضح ذلك على النحو التالي:

فقد أشارت (**موسوعة المجالس القومية المتخصصة** ، ١٩٧٤– ١٩٩٠ ، ٢١٨) إلى بعض تلك المشكلات، ومنها ما يلي :

(أ) **يسيطر على الفكر التربوي ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزًا "الفولكلور التربوي:**والمتمثل في المقاومة.

(ب) **معوقات خاصة السياسة التعليمية** والضغوط الجماهيرية على التعليم، إذ ترتبط التربية عادة بالخدمات التي تقدمها الدولة كواجب من الواجبات الملقاة على عاتقها.

(ج) **الانفصال بين مراكز البحث التربوي ومؤسسات التطبيق:** فمراكز البحث التربوي وخاصة في الجامعات غالبًا ما تشغل جهدها بقضايا تربوية ذات طبيعة أكاديمية تنتهي بمنح القائمين بها درجات الماجستير والدكتوراه دون أن تذهب نتائج هذه البحوث إلى مؤسسات التطبيق التي يمكنها الاستفادة منها، كما أن نتائج هذه البحوث وتوصياتها قد تصاغ بطريقة تجعل الاستفادة منها قليلة، إما لعمومية التوصيات أو لأنها بعيدة عن واقع مؤسسات التعليم.

(د) **عدم تمكين المعلم من الاتصال بنتائج البحث التربوي:** فالمعلم من ناحية مثقل بعملية التدريس داخل المدرسة أو خارجها بحيث لا توجد قنوات اتصال بين المعلم ونتائج البحوث التربوية، فالنشر التربوي في مصر على درجة ظاهرة من الضعف، ومراكز البحث التربوي لم تقم بجهد كبير لتحمل نتائج بحوثها إلى جمهرة المعلمين في صورة نشرات أو مجلات أو أدوات تدريبية.

(ه) **ضعف إمكانات المدرسة عن استيعاب نتائج البحوث:** وقد ساهم في عدم نقل نتائج البحوث إلى الواقع التربوي سوء الحال التي وصلت إليها المدرسة المصرية، فازدحام الفصول بالتلاميذ وضعف إمكانات المختبرات وتكدس المناهج وسيطرة نظم الامتحانات وضعف مستويات

المعلمين وتقليدية نظم التوجيه وانشغال المديرين بالتيسير اليومي للمدرسة، كل هذا جعل المدرسة غير قادرة على استيعاب نتائج البحث التربوي.

(و) **فردية البحوث:** حيث يلاحظ أنه عند اختيار موضوعات البحوث فإنها غالبًا ما تتم أيضًا على المستوي الفردي دون أن تكون هناك سياسة مرسومة للبحث داخل القسم أو الكلية بشأن البحث التربوي وتطويره، وقد نتج عن ذلك مشكلات كثيرة.

(ز) **عدم وجود إستراتيجية بحثية على المستوي القومي:** ومما أدي إلى تفشي الفردية في البحوث وعدم قدرة البحث التربوي على التصدي لمشكلات التعليم، وعدم وجود إستراتيجية معينة للبحث التربوي على المستوي القومي تتحرك داخلها مؤسسات البحث التربوي المختلفة.

(ط) **ضعف القدرات الإشرافية على البحث التربوي:** من أهم ما تعاني منه البحوث التربوية الآن قلة الأساتذة المؤهلين للإشراف على البحوث في مراكز البحث التربوي.

(ح) **قصور الموارد المالية للبحث التربوي:** فميزانيات البحوث في كليات التربية تكاد تكون غير موجودة، وبعض الكليات تبحث عن مصادر خارجية لتمويل بحوثها، وتجد عناء كبيرًا في الحصول عليها.

(ي) **عدم متابعة نتائج التطبيق والاستفادة منها:** وفي حالة العدد القليل من البحوث التي وجدت سبيلها إلى التطبيق فإن هناك قصورًا واضحًا في متابعة نتائج التجريب، فقد تجرب طرق معينة للتدريس أو تنظيمات جديدة للتعليم أو أساليب حديثة للإدارة، ولكن هذه التجارب أو التطبيقات لا يلبث أن يقل الاهتمام بها.

وفى دراسة أجراها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمصر، قام فيها بتجميع ومراجعة وتصنيف وتقويم رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية، أسفرت نتائج إحدى الدراسات عن أن معظم البحوث التربوية ذات الطبيعة الميدانية اعتمدت على الاستبانه بالرغم من وجود عيوب منهجية وفلسفية في الاستبانة ، كما أن بعضها أسرف أحيانًا في استخدام أدوات القياس والاختبارات، وقد غلبت الدراسات الميدانية، وندرت الدراسات النظرية وتناقصت رسائل التنظير والتحليل التاريخي والفلسفي، كما كادت تنعدم تمامًا في مجالي علم النفس والصحة النفسية ، وعمومية صياغة النتائج وعدم الدقة، أو تناقض النتائج الخاصة بنفس المتغيرات، عدم مخاطبة صانع القرار واتخاذه في الاعتبار عند التوصيات أو الصياغة أو التوصية بطريقة إجرائية توضح طريقة التنفيذ، وأن بعض النتائج أقرب إلى المسلمات، أو اعتماد النتائج على عينات ذات أحجام صغيرة جدًا يصعب تعميم نتائجها على الجماهير في ميدان التربية أو عدم استخدام مناهج

بحثية ملائمة صحيحة، أو لأن متغيرات البحوث ذات أهمية علمية يصعب توظيف نتائجها في ضوء النظام التعليمي القائم (سامى محمود عبد الله رزق ، ١٩٩٧ ، ١٧١ – ١٧٢).

وبالإضافة إلى ذلك تبرز مشكلة تقويم الإنتاجية العلمية؛ حيث ترتبط ترقيه عضو هيئة التدريس في الجامعة، وعضو هيئة البحث في المراكز البحثية بتقديم إنتاجية علمية، والمبدأ في حد ذاته صحيح من الناحية العلمية، غير أن الممارسات لتطبيق المبدأ تبرز العديد من الملاحظات التي تحتاج إلى إعادة النظر، ومنها ما ذكره (فوزى رزق شحاتة ، ٢٠٠١ ، ٨١٣).

حيث يقتصر تشكيل اللجان العلمية التي يستند إليها مهمة تقويم البحوث على أساتذة الجامعات مما يعني غياب تمثيل أساتذة مراكز البحث القومية في هذه اللجان، وأيضًا المركزية الشديدة في تشكيل هذه اللجان مما يزيد من أعبائها كنتيجة لزيادة أعداد البحوث التي يطلب النظر في تقويمها لكل لجنة، مما يؤدي إلى تحول عملية التقويم من كونها جزءًا من عملية التنمية المهنية للباحث إلى استيفاء شكلي للمتطلبات، فضلاً عن القصور في معايير التقويم ذاتها، إذ تركز في مجملها علي "صناعة البحث" دون "وظيفية البحث"، فهي تعني بالجوانب المتصلة بفنية البحث بصرف النظر عن أهدافه وغاياته، وإلى أي مدي أحدث هذا البحث تأثيرًا في المحيط التربوي والتعليمي، أو إلى أي مدى أسهم في تطوير الواقع التربوي والتعليمي، فثمة غياب للمعايير التي تعني بالآثار التطبيقية للبحث التربوي، وهذا متطلب أساسي في عصر المعلومات.

وقد تم إجراء عدة محاولات في مجال تقييم جودة البحوث العلمية بالجامعات المصرية، والتي تتضح على النحو التالي:

هـ – تقييم جودة البحوث العلمية بالجامعات المصرية:

يمكن رصد بعض المحاولات والمشروعات المستقبلية والمؤشرات التي يمكن اعتبارها بمثابة ارهاصات أولية لبناء نظام قومي لتقييم جودة البحث العلمي ، وأيضا البحوث التربوية باعتبارها إحدى مجالات البحوث العلمية بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي المصرية، ومنها ما ذكره (يحيى مصطفى كمال الدين السيد ، ٢٠٠٨ ، ٢٧٢ – ٢٩٧):

(أ) التقييم الذاتي للأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس: تنص المادة (٩٨) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على أن "يقدم كل عضو من أعضاء هيئة التدريس تقريرًا سنويًا عن نشاطه العلمي والبحوث التي أجراها ونشرها والبحوث الجارية إلى رئيس مجلس القسم المختص للعرض على مجلس القسم، وعلي رئيس مجلس القسم أن يقدم تقريرًا

إلى عميد الكلية، أو المعهد عن سير العمل في قسمه وعن النشاط العلمي والبحوث الجارية فيه وما حققه القسم من أهداف (جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٧ ، ٤٣).

(ب) تقييم الإنتاج العلمي المقدم للجان العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين وللأساتذة: فقد نصت المادة (٧٣) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بأن تتولي اللجان العلمية الدائمة فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلي للجامعات....، وتقدم كل لجنة تقريرًا مفصلاً ومسببًا يقوموا فيه بتقييم الإنتاج العلمي للمتقدمين وما إذا كان إنتاجهم العلمى يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمي مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية، وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين (جمهورية مصر العربية، ١٩٩٧ ، ٣٥).

وقد أقرت اللجان العلمية عددًا من استمارات الفحص المقدمة ضمن الإنتاج العلمي، وتتناول هذه الاستمارات الجوانب المختلفة للعمل البحثي من حيث الإعداد المتمثل في طريقة عرض الباحث لبحثه، ووضوح الهدف منه، والمخرج النهائي له من حيث قابليته للتطبيق، هذا بالإضافة إلى التأكيد على جوانب الابتكار والأصالة والمعبرة عن التجديد والخروج عن المألوف والمكرر من الأبحاث إلى مجال أرحب ورؤى أوسع للظواهر المدروسة والمشكلات التي تواجه المجتمع، ومحاولة الوصول إلى حلول مغايرة لها.

وقد تناولت استمارات الفحص الخاصة ببعض التخصصات، مستوي الدورية العلمية التي نشر بها البحث كأحد محاور التقييم، مؤكدة على اعترافها بالدوريات العلمية الدولية المحكمة بالإضافة إلى عدد من الدوريات المحلية المتخصصة والمعترف بها، في حين أكدت بعض استمارات الفحص الأخرى على مدى ملائمة منهج البحث وشمولية المراجع وحداثتها.

(ج) تقييم البحوث العلمية المقدمة لنيل جوائز الدولة للبحث العلمي: تقدم الحكومة المصرية من خلال أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا العديد من الجوائز الخاصة بالأنشطة البحثية المتميزة والبحوث الممتازة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وتتمثل في عدد من الجوائز ومنها **جائزة الدولة للتفوق، وجائزة الدولة التشجيعية**، ويتمثل الهدف من هاتين الجائزتين ومكافأة الأداء البحثي المتميز للباحثين، وتتفق هاتين الجائزتين في معايير الحكم على جودة الأعمال البحثية المقدمة، وآلية التقييم ومستوياته،

بينما يكمن الاختلاف في وجود شروط خاصة بكل جائزة من جوائز الأفراد وفي أن جوائز الأفراد يغلب عليها الطابع التكريمي أكثر من التقييمي.

(د) تقييم البحوث العلمية المقدمة لنيل جوائز الجامعات للتميز البحثي: حيث تقدم العديد من الجامعات المصرية جوائز للبحوث المتميزة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس من العاملين بها في التخصصات المختلفة، وتتخذ هذه الجوائز مسميات ومستويات مختلفة، كما تمنح بعض الجامعات جوائز لأفضل بحث في الماجستير، وأفضل بحث في الدكتوراه، وأفضل بحث متميز لما بعد الدكتوراه، وجائزة للتاريخ العلمي المتميز والتي تعرف باسم جائزة الجامعة التقديرية أو التشجيعية أو جائزة الجامعة للتفوق العلمي، ويلاحظ أن الجامعات المصرية المختلفة في إقرارها لهذه الجائزة قد نهجت في ذلك نهج أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في وضعها للشروط الخاصة بالترشح لجائزة الدولة التقديرية وتحديد الفائزين بها، فأشارت **جامعة طنطا** إلى منحها للأستاذة الذين لهم مدرسة علمية في مجال تخصصهم أما **جامعة حلوان** فتشترط في المرشح أن يكون من بين الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة واحترام القيم والتقاليد الجامعية والتعاون مع الزملاء والطلاب، والمشاركة في المؤتمرات والأنشطة الطلابية، أما **جائزة الجامعة التشجيعية** فتمنحها عدد من الجامعات مثل المنصورة، طنطا، وتعد أحد جوائز التميز العلمي التي تمنحها الجامعات حفزًا لأعضاء هيئة التدريس بها على بذل المزيد من الجهد في مجال العمل البحثي .

أما **جائزة البحوث الممتازة** فتمنحها **جامعات عين شمس وحلوان وأسيوط** وهي جائزة للتميز العلمي للباحثين من أعضاء هيئة التدريس، ولكل من هذه الجامعات معاييرها الخاصة في منح الجائزة وشروط التقدم بها، وتشير اللائحة الخاصة بقواعد وشروط منح جوائز الممتازة للسادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس أن يكون البحث المقدم للجائزة منشورًا في مجلة علمية دولية متخصصة ومحكمة، وأن يكون البحث مبتكرًا ولم يسبق أن حصل على أية جائزة أخرى في مصر، وألا يكون البحث المقدم جزءًا من بحوث الماجستير والدكتوراه التي قام بها الباحث أو اشترك في الإشراف عليها، أما بالنسبة **لجامعة حلوان** فهناك ست مجالات أساسية تمنح الجامعة من خلالها جائزة أفضل بحث علمي، ومنها أنه على المتقدم لهذه الجائزة أن يراعي فيما يتقدم به من عمل بحثي أن يمثل إضافة للعلم والمعرفة الإنسانية، وأن يكون قد سبق نشره بإحدى الدوريات العلمية المعترف بها علميًا، أو المنشورة عن طريق أحدى الهيئات العلمية.

(هـ) مشروع تقييم جودة البحث العلمي بالجامعات المصرية: في فبراير عام (٢٠٠٠) عقدت وزارة التعليم العالي مؤتمرًا قوميًا لتطوير التعليم العالي في مصر، وتناول هذا المؤتمر العديد من القضايا المتعلقة بشئون التعليم العالي، ومنها تقييم جودة البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وجاء من بين مشروعات الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي مشروع دعم مراكز التميز العلمي والبحثي في مؤسسات التعليم العالي، وإعداد خريطة لها، والذي جاء في الوصف العام له أن المشروع يسعي إلى وضع معايير وآليات لقياس التميز البحثي في مجال البحث العلمي على المستوي الوطني، وترى (وزارة التعليم العالى ، ٢٠٠٠ ، ٥٩) أنه في سبيل تحقيق ذلك فلابد من :

- تشكيل لجنة أو لجان محايدة لوضع معايير التقييم والاعتماد لمراكز التميز.
- وضع معايير واضحة ومعتمدة لهذه المراكز وترتيبها وفقًا للدرجة التي تحصل عليها.
- تحديد آلية ضمان ومراقبة استمرارية مراكز التميز وتفوقها بما تحتاجه من مراجعة مستمرة، والتأكد من جودة الناتج وكفاءتها في تحقيق أهدافها.
- متابعة تطبيق المعايير القياسية المعتمدة بالنسبة للكوادر العلمية من أعضاء هيئة التدريس والمشرفين الأكاديميين والمعامل البحثية وتجهيزاتها ومكتباتها والإمكانات المتاحة بها، والاتصال بالمؤسسات العلمية الداخلية والخارجية والكوادر الفنية المعاونة والكوادر الإدارية والاهتمام بتأهيلهم، وهذا المشروع يؤكد على أن الجودة الفعلية للبحوث ترتبط باحتياجات المجتمع.

يتضح مما سبق وبتتبع حركة البحث التربوي في مصر بشكلها المنظم نجد أن البداية المنظمة لها تعزي بالدرجة الأولى إلى معهد التربية حيث كانت البوتقة التي تكونت فيها المجموعات الرائدة الداعمة التي حملت سواء البحث العلمي في التربية، ومنها تكونت الدراسات العليا التربوية؛ حيث قام ذلك المعهد آنذاك بمنح درجة الماجستير والدكتوراه، وفي الربع قرن الأخير شهدت مصر توسعًا مذهلاً تمثل في إنشاء كلية التربية، مما أدى إلى تزايد فرص البحث التربوي، وتتعدد في مصر المؤسسات والمصادر التي يتم فيها إجراء البحوث التربوية، والتي كان لكل منها دوره البارز في دفع حركة البحث التربوي في مجال التقدم والرقي والازدهار، ومنها كليات التربية ومراكز البحوث والجمعيات العلمية، بالإضافة إلى بعض المؤسسات العلمية الأخرى والتي لا تستهدف أساسًا القيام بالبحوث التربوية، ولكنها تساهم بدرجات متفاوتة في هذا النوع من البحوث، ومنها معهد التخطيط القومي.

وتواجه إجراء البحوث التربوية في مصر بعض المعوقات ومنها الانفصال بين مراكز البحث التربوي ومؤسسات التطبيق، وعدم وجود إستراتيجية بحثية على المستوي القومي وضعف القدرات الإشرافية على البحث التربوي، بالإضافة إلى قصور الموارد المالية للبحث التربوي وعدم متابعة نتائج التطبيق وتحقيق الاستفادة منها.

وقد تم إجراء عدة محاولات ومشروعات من أجل تقييم جودة البحوث العلمية بالجامعات، ومنها تقييم الإنتاج العلمي المقدم للجان العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين والأساتذة، وتقييم البحوث العلمية المقدمة لنيل جوائز الدولة والجامعات للبحث العلمي، ويعتمد فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين على عدة معايير ومنها أصالة البحث، مدى إضافته للعلم، والتحديد الجيد للمشكلة، بالإضافة إلى مستوي المجلة أو المؤتمر المنشور به البحث، إلا أنه بالرغم من تلك الجهود المبذولة إلا أنه يمكن القول أنه لا يوجد نظام نظامي قومي لتقييم جودة البحوث التربوية المصرية، وذلك طبقًا لما أشارت إليه الدراسات والبحوث السابقة، ومن أجل ذلك كان لابد من التعرف على إحدى الخبرات الرائدة في مجال تقييم جودة البحوث التربوية، وقد تم اختيار المملكة المتحدة لخبرتها الرائدة في هذا المجال باعتبار أن لها نظامًا قوميًا قد تم إقراراه، والجزء التالي يتناول التعرف على ذلك.

(٤) خبرة المملكة المتحدة في مجال تقييم جودة البحوث التربوية:

يتناول هذا الجزء التعرف على أهم عناصر خبرة المملكة المتحدة فى مجال تقييم البحوث التربوية .

تعد إنجلترا جزءًا من المملكة المتحدة بالإضافة إلى ويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وتمثل إنجلترا إحدي دول الاتحاد الأوربي، التي تتبع النظام الملكي الدستوري، الذي يرأس فيه الملك الدولة، وتتحمل الحكومة الرئيسية السلطة والمسئولية تجاه خدمات التعليم بدءًا بتحديد السياسات القومية وحتى تخطيط النظام ككل، وتعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية التي يتحدث بها السكان في إنجلترا، وهي نفسها لغة التعليم في كافة أرجاء المملكة المتحدة، ومع ذلك تمثل اللغة الويلزية جزءًا من المنهج القومي في ويلز، كما أنه في كل سلطة محلية توجد مدرسة تستخدم هذه اللغة كوسيط للدراسة في بعض مدارس أيرلندا الشمالية (هوفمان ، ٢٠٠٥ ، ١٧٩).

وبريطانيا العظمي Great Britain مصطلح جغرافي يصف الجزيرة الرئيسية والكبري من الجزر البريطانية، التي تضم إنجلترا واسكتلندا وويلز، وطبقًا لقانون الاتحاد عام ١٨٠١، فإن

بريطانيا العظمي وأيرلندا قد كونتا اتحادًا قانونيًا هو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا (أحمد إسماعيل حجى ، ١٩٩٨ ، ٢٩٤).

وبريطانيا دولة ديمقراطية، بل أنها أم الديمقراطية في العالم، ورغم وجود عدد من الوزارات المركزية في العاصمة لندن، إلا أن من المقاطعات التي تضمها أقاليم الجزر البريطانية الثلاثة وهي إنجلترا واسكتلندا وويلز، باستثناء بعض الأمور ذات السيادة القومية كالدفاع والسلطات المحلية منتخبة ينتخبها سكان كل مقاطعة انتخابًا مباشرًا، ومن ثم فإن هذه السلطات تعتبر مسئولة مباشرة أمام الشعب (سعاد بسيونى عبد النبى ، محمد طه حنفى ، ٢٠٠٥ ، ٣٢٣).

ومع التغيرات والتطورات التي أحدثها قانون التعليم العالي لعام ١٩٩٢ فقد قامت لجنة نواب رؤساء الجامعات بتأسيس مجلس جودة التعليم العالي ليتولي مسئولية الفحص وتقييم الجودة في الجامعات، وفي عام ١٩٩٥ قام مجلس جودة التعليم العالي بتطوير وسائل تقييم الجودة؛ حيث اشتملت على تقييم وتصميم المناهج، والمحتوي والتدريس، ودعم وإرشاد الطلاب، وموارد التعليم وتأكيد دعم الجودة، وفي عام ١٩٩٩ تم تأسيس وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي، وهي وكالة مستقلة غير حكومية تدعمها الدولة وهي التي تتولي التقويم الدوري للجامعات، ومن أهداف هذه الوكالة كما ذكرها (سلامة عبد العظيم حسن ، ٢٠٠٦ ، ٣٣٤) ما يلى:

- تقييم المدي الذي تعتمد عليه المؤسسات القائمة بإدارة جودة التعليم.
- تحديد نواحي القوة والضعف.
- الدعم العام لجودة التعليم العالي.

وبالنظر إلى موقف المملكة المتحدة نجد أن التركيز على المحاسبية أصبح مطلبًا رئيسيًا على المستوي القومي؛ حيث أكدت المعايير الصادرة من قبل وكالات ومؤسسات الاعتماد في المملكة على أهمية المحاسبية وضمان الجودة بهدف تحسين جودة المؤسسات التعليمية، وعلى الرغم من أن ضمان الجودة في الجامعات قد اعتمد لسنوات طويلة على خبراء خارجيين للقيام بعملية التقييم المؤسسي الشامل، فإنه تم إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي الذي تولي عملية وضع معايير جودة مؤسسات التعليم، وقد تبع ذلك إنشاء مجالس جودة التعليم الذي أصبح لديه المسئولية القانونية عن تطبيق برامج تقييم جودة التدريس مع مراعاة دورهم الفعال في احتواء قضاياه ضمان الجودة (سلامة عبد العظيم حسن ، ٢٠٠٦ ، ٣٣٥).

ويذكر (سلامة عبد العظيم حسن ، ٢٠٠٦ ، ٣٣٥) أن الجامعات قد أنشأت مجلس جودة التعليم العالي للقيام بعملية التقييم للبرامج الأكاديمية وتطبيق إجراءات تقييم الجودة داخل

المؤسسات، ومن ثم فقد سعت كل دولة سواء اسكتلندا أو ويلز أو إنجلترا إلى تبني مداخل جديـدة، وإنشاء وكالات ومؤسسات لاعتماد وضمان جودة التعليم بها من خلال التركيز علي :

- البرامج والأهداف الأكاديمية وجودة الخريج.
- تقييم الطالب.
- التقييم الخارجي من قبل الخبراء.
- برامج البحث في الدراسات العليا.
- تقييم البرامج والمراجعة والتوجيه.
- الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التعليم الوظيفي والمعلومات والإرشاد.

وفيما يتعلق بالنظام القومى الذى تتبعه المملكة المتحدة فى مجال تقيـيم جـودة البحـوث التربوية، فيتضح على النحو التالى

(أ) النظام القومي لتقييم جودة البحوث التربوية بالمملكة المتحدة:

هناك بعض المؤشرات الخاصة بالمملكة المتحدة والتي تشير إلى أن ٩٠٪ تقريبًا من العمل البحثي يجري داخل أقسام التربية في الجامعات بينما يوجد على الأقل (١٠٠) مؤسسة منفصلة تنتج البحـث التربـوي Center for Educational Research and Innovation Education Research and Development in England, 2002, 6).

ويعد مجلس تمويل التعليم العـالي لإنجلتـرا (HEFCE) Higher Education Funding Council for England هو أكبر مجلس فردي ويغطي إنجلترا فقط، بينما تنتشر مجالس البحوث الأخرى بشكل واسع في المملكة المتحدة، وقد قام مجلس تمويل التعليم العالي بـإنجلترا (HEFCE) بتشكيل لجنة لتقييم جودة البحوث التربوية من أجل تطبيق معايير وممارسات تقييم البحـوث، وتـم اقتراح أن يكون ربع أعضاء لجنة تقييم البحوث من مستخدمي البحوث، وخاصة المعلمين، وقد تـم تقديم خبرة تقييم البحوث الإنجليزية لأول مرة عام ١٩٨٦، وتم إجراؤها مرة أخري فـي أعـوام (١٩٩٢)، (١٩٩٦)، (٢٠٠١) ، وكذلك في عام (٢٠٠٨) (David, Bridges, 2008, 10).

وتتضح معالم النظام القومي لتقييم جودة البحوث التربوية بالمملكة المتحـدة مـن خـلال التعرف على:

- ممارسات التقييم.

- معايير التقييم.
- التمويل.
- المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة.

وفيما يلي توضيح لذلك.

(١) الممارسات المتبعة لتقييم جودة البحوث التربوية:

وفقا لما ذكره (David , Bridges, 2008, 10 – 14) فإنه يتم إتباع عدة ممارسات لتقييم جودة البحوث التربوية بالمملكة المتحدة، ومنها ما يلي:

(أ) فريق (هيئة) التقييم The Assessment Panels:

يتكون هذا الفريق من مستخدمي البحوث والفئات المتعلمة في المجالات البحثية المختلفة، ويعد حجم هذه الهيئة أو تلك اللجان بمثابة مقياسًا للعمل في هذا المجال، وفي مجال التعليم توجد واحدة من أكبر وحدات التقييم، والتي تضم (٨٦) مؤسسة بها (٢٠٠) من هيئة العاملين، ويضم فريق التقييم حوالي (١٦) من الأعضاء المتخصصين، وأربعة من الأعضاء من مستخدمى البحوث، بالإضافة إلى مجموعة من المفكرين والباحثين من الخارج، وتتحدد مهمتهم الأساسية في إجراء المقارنات على المستويات الدولية، وقد طورت مجالس تمويل التعليم العالي إطار عمل يتعلق بكيفية إدارة المناقشات لمساعدة الهيئات الفرعية في عملها.

(ب) قاعدة البيانات: حيث طُلب من مؤسسات التعليم العالي تقديم البيانات التالية كقاعدة تُستخدم للتقييم:

- معلومات عن عدد العاملين من مختلف التخصصات.
- نتائج البحوث (تفاصيل نتائج أكثر من أربعة أبحاث لكل عضو منضم من العاملين).
- البيانات العددية الخاصة بالطلاب الباحثين وطلاب المنح الدراسية.
- بيانات كمية تتعلق بمصادر ونواتج ومدخلات البحث.
- وصف لبيئة البحث (متضمنة الاستثمار الإستراتيجي وسياسة العمل ومدى التعاون مع المؤسسات والأقسام الأخرى وإستراتيجيات البحث).

(ج) مقياس التقييم: حيث يتم تصميم مقياس من خمس نقاط، ويتم دعوة فريق التقييم لتقديم وجهة نظره وإعطاء الدرجات؛ حيث تستخدم اللجان الفرعية البيانات الكمية وحسابات المؤسسة الخاصة بها للتعرف على بيئة البحث والإنجازات من أجل تقييم جودة بيئة البحث، وكذلك

مؤشرات التقييم، وتقوم اللجان الفرعية بقراءة كافة الأعمال المنشورة تقريبًا (٨٠٠٠) من النتائج البحثية في قضايا التعليم المختلفة، وغالبًا ما تكون أوراق من الصحف أو فصول من الكتب أو كتب بأكملها (برمجيات تعليمية)، وفي ضوء ذلك تعطي صورة لجودة البحث.

(د) **تقييم النظير:** يستخدم تقييم النظير بصورة واسعة جدًا مع العلوم الأكاديمية والأبحاث وله مميزات تتعلق بنشر الأفكار والاقتراحات (وفي بعض الحالات الإنجازات)، ويحدد الطرق التي يتم بها استحسان (مقترحات) ، وأيضًا تحديد أي منها يجب دعمه وأي منها يجب أن يتم رفضه (Derek Barker , Philippa Lloyd, 1997, 49).

وهناك بعض العيوب التي تم توجيهها إلى هذا المقياس ومنها أنه قد يخضع لأحكام أولية في تقييم الفرد المختار، وأيضًا قد يميل لإعطاء مزيد من التشجيع للجهود البحثية التي تجري جنبًا إلى جنب مع البحث (Derek Barker , Philippa Lloyd, 1997, 49).

(ه) **المقاييس البيليومترية:** وتعني تقييم النواتج العلمية عن طريق تحليل المنشورات والإصدارات من المقالات التي تصدر عن الصحف، ومن مميزاته إتاحة قاعدة بيانات ضخمة للمساعدة في إجراء مقارنات، وأوجه النقد التي تم توجيهها إليه أنه لا يعد أسلوبًا مناسبًا في مجالات معينة كالأبحاث الاجتماعية والاقتصادية (Derek Barker , Philippa Lloyd, 1997, 50).

وتستخدم بالمملكة المتحدة عدة معايير لتقييم جودة البحوث التربوية تتضح على النحو التالي:

(ب) معايير تقييم جودة البحوث التربوية:

وتتضمن الحكم على تأثيرات البحوث التربوية في تنمية المجال وتقييم تأثيرهاعلي السياسة التعليمية والممارسة وصانعي القرار، ومن المعايير التي تم توظيفها لتقييم جودة البحوث التربوية ما يلي (Derek Barker , Philippa Lloyd, 1997, 58):

(أ) **الأصالة Originality:** وهي خاصية للبحث وتعني أنه ليس تكرار لعمل آخر أو تطبيق لطرق تم استخدامها لحل مشكلات أخرى، ولكن ترتبط بمشكلات معقدة أو جديدة يتم تناولها بطرق جديدة مثل مراجعة الأبحاث الموجودة وتحليلها بطرق جديدة لتقديم تصورات جديدة، ويمكن أن تكمن الأصالة أيضًا في تطوير تصاميم حديثة وطرق ووسائل جديدة ونماذج تحليلية أو تصورات ونظريات جديدة.

(ب) **الأهمية / المغزي (الدلالة) Significance:** يمكن أن يحكم عليها بطرق متعددة طبقًا لما إذا كان البحث أساسي أو إستراتيجي أو تطبيقي، ويقال أن البحث ذو دلالة إذا قدم معرفة علمية أو تناول مشكلات عملية هامة، وقدم نتائج تستحق الثقة في إحدى مجالات التربية، وهذه النتائج قد تكون تجريبية أو تحليلية أو نظرية، أو إذا قدم البحث تصورات جديدة ومتحديه وقدم أدلة وشواهد للجمهور الذي يندرج من الأكاديميين إلى صانعي القرار والممارسين.

(ج) **الدقة المتانة (الصلابة) Rigour:** وتتضمن خصائص تقليدية مثل الثبات والصدق والتكامل والاستقامة، واعتبارات خاصة بالقضايا الأخلاقية، وتخصص لشرح خلفية دراسية واضحة ومألوفة ومرتبطة بالآداب ذات الصلة سواء مادية أو وسائلية.

كما توجد مجموعة من المعايير للتأكد من صدق وموضوعية التقييم ودقة البيانات، ومنها:

- التأكد من أن الباحثين الجدد يتم معاملتهم بعدالة.
- الاهتمام بالبحوث ذات النظم المتعددة.
- إعطاء مزيد من الاهتمام للجانب التطبيقي والممارسات القائمة على البحث.
- التأكيد على اتساق العمل بين اللجان الفرعية لفريق التقييم.

إن الغرض من تقييم الجودة البحثية في المملكة المتحدة هو التأكد من الحصول على أفضل قيمة للأموال المنفقة على البحث، والجزء التالي يتناول الجانب الخاص بتمويل البحوث التربوية بالمملكة المتحدة.

(ج) تمويل البحوث التربوية بالمملكة المتحدة:

ظهرت في المملكة المتحدة عدد من المبادرات في السنوات الأخيرة للتأكيد على أن القاعدة العلمية ذات كفاءة، والكفاءة لا تعني قلة الانفاق فقط ولكنها تعني أن الأهداف المطلوبة يتم إحرازها بأقل استهلاك للموارد، لذا يتم التأكيد على أن اعتبارات الانفاق لابد أن تكون متوازنة من ناحية الكفاية والقدرة على تحقيق الأهداف(Derek Barker , Philippa Lloyd, 1997, 48) .

ويذكر (David Bridges, 2008 , 6- 7) أن دعم البحوث التربوية في التعليم العالي بالمملكة المتحدة يأتى من ثلاث طرق مختلفة تتمثل في:

(١) عن طريق منح تقدم لكل جامعة تخصص لأغراض رواتب هيئة التدريس أو البنية الأساسية مثل معامل العلوم.

(٢) عن طريق مزايدة (عطاءات) لمجالس البحوث من أجل برامج ومشروعات بحثية.
(٣) عن طريق عقود خاصة يتم الحصول عليها من هيئات حكومية فردية، وذلك في مجال المنافسة بين قطاع التعليم العالي والجامعات وقطاع المنشآت الخاصة بالبحوث.

أما في إنجلترا فإن المصدر الأساسي للتمويل فهو الحكومة المركزية سواء تم ذلك بصورة مباشرة من خلال ميزانيات المقاطعات أو عن طريق مجالس البحث أو من خلال مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا Higher Eduction Funding Council for England (HEFCE) ويمثل هذا المصدر حوالي ٨٠٪ من الانفاق الكلي، أما المصادر الخاصة لهذا التمويل فتتضح على النحو التالي كما حددها (CENTRE for Educational Research and Innovation , 2007, 6):

- المخصصات السنوية الخاصة بإجراء البحوث والمنح الدراسية تأتي من المجلس القومي لتمويل التعليم العالي بانجلترا (HEFCE) والتي يتم توزيعها من خلال الممارسات الخاصة بتقييم البحوث المتعلقة بالجودة Research Assesment Exercise (RAE) ويساهم هذا المصدر بمعدل يصل إلى ٦٠٪ من الانفاق الكلي.
- الحكومات المركزية والمحلية، والتي تساهم بحوالي ١٤٪ من المجموع الكلي للإنفاق، ويتعلق انفاقها بالجوانب السياسية، وتميل إلى أن توجه جهودها نحو البحوث التطبيقية أكثر من البحوث العادية.
- الدخل الذي يتم الحصول عليه من مجالس البحوث ويمثل حوالي ٥٪ من المجموع، والجزء الأكبر من الانفاق في هذه المجموعة يوجه لتمويل المنح الدراسية ولدعم البرامج البحثية، وكذلك المراكز التي تعالج موضوعات محددة الأولوية، ويعد أكبر برنامج فردي للبحوث التربوية في المملكة المتحدة، وينفق المجلس أكثر من حوالي نصف مخصصاته على البحث التربوي لبرامج محددة، والثلث يذهب للهيئات الفردية والزمالات، والباقي يوزع على مراكز البحث المتخصصة.
- الدخل من المؤسسات الخيرية وتقدم حوالي ٧٪ من المجموع الكلي وتمول البحوث الخاصة بالجامعات والمدارس.
- قطاع الصناعة والمصادر الأخرى بما فيها نطاق واسع من القطاع الخاص التعليمي/ التربوي ومنظمات التدريب.

وفي المملكة المتحدة تبذل مجموعة من الجهود من قبل بعض المراكز والمؤسسات البحثية من أجل ترقية البحوث وتطويرها، ويتضح ذلك على النحو التالي:

(د) المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة:

هناك العديد من المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة في إجراء البحوث التربوية وتطويرها وجودتها، وتغطي برامجها مجالات عديدة ومنها الصحة، الجرائم، المواطنة، أسلوب الحياة، طرق التدريس، المقاييس المستخدمة لتحقيق المنفعة الاجتماعية للتعلم جنبًا إلى جنب مع تحليل البيانات على مؤشرات التكيف الاجتماعي وتحقيق الجودة في التعليم، ومن تلك المراكز والمؤسسات البحثية من يهتم بإعداد باحثين في الاقتصاد والتربية والعلوم الاجتماعية وتطوير طرق التدريس والوسائط التربوية.

والجزء التالي يتناول التعرف على بعض هذه المراكز وجهودها في مجال ترقية البحوث التربوية بالمملكة المتحدة (CENTRE for Educational Research and Innovation , 2007 ., 14 -20)

(أ) مركز البحث القومي والتنمية لتعليم القراءة والحساب للكبار.

وقد تم إنشاؤه كجزء من إستراتيجية تنمية المعارف والمهارات الأساسية للكبار، والتي تتعلق بكيفية تحسين المعرفة بالقراءة والحساب، وتأثير هذا على الأفراد والاقتصاد، ويضم هذا المركز جمعية يتم قيادتها بواسطة مؤسسات التربية وجامعات لندن بالتعاون مع جامعات أخرى، ويتم تمويلها من قبل وحدة إستراتيجية المهارات الأساسية للكبار.

(ب) مركز هيئة التعليم وتنمية المهارات:

وهي مستقلة عن الحكومة وقد أنشأت هذه الهيئة مركزًا للبحث القومي للتعليم وتنمية المهارات، وتتركز اهتماماته حول عدة مجالات ومنها: التعليم الإضافي وتعليم الكبار والمجتمع، ويساهم هذا المركز في معالجة القصور في المعارف وتقوية وتعزيز قاعدة التوجيه والإرشاد.

(ج) المنظمة القومية لتمويل البحث التربوي:

لقد طورت المنظمة القومية لتمويل البحث التربوي National Foundation for Educational Research قاعدة بيانات تتعلق بالبحث التربوي الدارج بالمملكة المتحدة Current Education Research in the U.K (CERUK) ، وتتصل قاعدة البيانات هذه بقواعد البيانات الشاملة الخاصة بالبحث التربوي، وتتضمن معلومات تتعلق بمشروعات البحث التربوي التي تجري في المملكة المتحدة، والتي تغطي مراحل عديدة ما قبل المدرسة، المدرسة، التعليم الجامعي، تعليم الكبار، والتعليم المستمر، التعليم مدى الحياة.

(د) مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC) برنامج تعليم وتدريس:

The Economic and Social Reserch Council (ESRC) Teaching and Learning Programme هذا البرنامج يتم تمويله من قبل عدة جهات ومنها مجلس تمويل التعليم العالي بانجلترا، ومساهمات من مكتب Weish والمكتب الاسكتلندي، وهذا البرنامج عبارة عن ٣ مراحل:

- **المرحلة الأولي من البرنامج:** وفيها تم تمويل شبكات البحث التربوي عبر المؤسسات المختلفة، وفي هذه المرحلة يتم التركيز على إحداث الشمول والتكامل في العلوم التربوية، وكذلك وجهات نظر الطلاب، والأعمال المتعلقة بعملية التعلم.
- **المرحلة الثانية:** فيها يتم التركيز على الدافعية والانهماك في عمليات التعليم، ويتم توجيه البحوث من التركيز على بعض المعارف إلى ترقية التعليم وتطوير مجتمعات التعلم، وفي هذه المرحلة تم تمويل تسع مشروعات تتعلق بالتعليم التعزيزي وتحسين التدريس والتعليم فى مرحلة ما قبل التخرج، وكذلك ربط التعليم بأماكن العمل.
- **المرحلة الثالثة:** تركز على التعليم الإلزامي والتخطيط للعروض التي تم البدء في عرضها.

وتشترط معايير برنامج (ESRC) برنامج التعليم والتدريس اشتراك المستخدمين في كل جزء من عملية البحث بدءًا من تحديد أولويات البحث والمشروعات الهامة وكيف تتم إدارة البحث إلى تقويم النتائج، وتركز المتطلبات أيضًا على الحاجة إلى تحديد نتائج واضحة للمتعلمين والمساهمين، وذلك من أجل تدعيم بناء القدرة البحثية للباحثين.

(هـ) اللجان الاستشارية Advisory Panels: لقد أعد مجلس تمويل التعليم العالي بانجلترا لجان بحث استشارية من أجل توسيع نطاق المشاركة في أولويات إجراء البحوث مثل الإعلانات المفتوحة في الصحافة، وقد بلغ عدد تلك اللجان ثلاثة لجان يختص عملها بعدة مجالات ومنها السنوات الأولى المبكرة، والدراسة والتربية، المهارات المكتسبة في العمر من (١٤-١٩ سنة)، التعليم العالي، تنمية القوة العاملة والمهارات، ويوجد بكل لجنة من (٧-١٠) باحث قيادي وحوالي نفس العدد من محللي الأبحاث من مجلس تمويل التعليم العالي بانجلترا، وغرض هذه اللجان هو تقديم النصح والاستشارة للمناطق فيما يتعلق بأولويات إجراء البحوث التربوية ومناقشة أحدث الأدلة البحثية المستنتجة، والتي يمكن تطبقيها في المستقبل، وكذلك طرق التدريس والاتجاهات الخاصة بمراجعة النظير والتقارير ومناقشة المراجعات في كافة الموضوعات البحثية.

(و) المجلس/اللجنة القومية للبحوث الخاصة بالمعلم: The National Teacher Research Pane ويتكون هذا المجلس من مجموعة من المعلمين الذين يمتلكون خبرات بحثية، وبالإضافة إلى ذلك يضم المجلس أيضًا خبراء يتم الاستعانة بهم في تحديد أولويات البحث ومهام البحث والمساهمة في إرشاد المجموعات فيما يتعلق باستراتيجيات النشر الأكثر فعالية.

(ز) مجموعة تنسيق الجهود للهيئات والوكالات الحكومية: Coordinating Capacity across Gogevnment لقد تم إنشاء مجموعة بحثية مترابطة عام ١٩٩٨ لتنسيق الجهود من جانب الهيئات والوكالات الحكومية العاملة في مجال البحث التربوي، وقد تم عقد عدة اجتماعات للتأكيد على التنسيق الأفضل للبرامج البحثية، وكذلك المهام وإجراءات التحكم في الجودة ويحضر هذه الاجتماعات مجموعة كبيرة من المنظمات والكليات القومية وآخرون مستقلون من الحكومة لمناقشة إستراتيجيات البحث والتنمية.

(ح) جمعيات البحث القائمة على المدرسة: School Based Research Consortia مبادرة البحث القائم على المدرسة تتضمن زمالتين إبتدائيتين وزملاتين ثانويتين، والغرض منها تحسين التدريس والتعليم عن طريق إدماج مدرسي الفصول والمدارس في البحوث، وقد طورت هذه الزملات عدد من الأدلة والأنشطة والمصادر التي تساهم في تطوير البحوث والممارسات المتعلقة بذلك، ويتمثل نجاح هذه الخطة في المساهمات والمشاركات التي تم إنشاؤها في كل شبكة بين المدارس وسلطات التربية المحلية والتعليم العالي، وفيما وراء الشبكة إلى المؤسسات الأخرى ومن هذه البرامج والمشروعات ما يلي:

- **إستراتيجية للتنمية الوظيفية المستمرة للمعلمين:**

في عام ٢٠٠١ تم نشر إستراتيجية للتنمية الوظيفية للمعلمين، وتم استقبالها بترحاب من قبل المعلمين والباحثين؛ حيث قامت بإعطاء فرص أكبر للمعلمين للاشتراك في البحث، وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق لبناء المهارات الوظيفية للمعلمين؛ حيث يتم التخطيط لعدد من الفرص لتنمية المهارات الوظيفية للمعلمين وإعطاؤهم الدعم المتاح.

- **مشروع منحة بحث المعلم وأفضل ممارسة للعلوم البحثية:**

ويهدف إلى المساهمة في تنمية المخزون المتراكم من الجودة العالية والبحث القائم على الفصل الدراسي من أجل تحسين الممارسات التي تتم داخل الفصل الدراسي، وقد تم منح المعلمون منح للقيام بالبحث القائم على الفصل لمدة عام أكاديمي واحد، وكل مشروع كان يجري بدعم من مستشار من سلطة تربوية محلية أو سلطة عليا من أجل المساعدة في تدعيم طرق البحث والحصول

على الأبحاث الموجودة، ويقوم المعلمون بتسليم تقرير وملخص يهدف إلى تزويد المعلمين لزملائهم المعلمين بالمعلومات التي يرغبون في اكتشاف المزيد عنها.

- **برنامج المنح لأفضل الممارسات البحثية (BPRS) The Best Practice Resarch Scholarships:**

وهو واحد من سلسلة من المبادرات الخاصة بدعم التنمية المستمرة الوظيفية للمعلم، وتشجيع مشاركة المعلمين في أفضل الممارسات والتطبيقات، وتتطلب المعايير الخاصة للالتحاق بهذا البرنامج أن يتقدم معلمين يستطيعون تحديد كيف يؤثر العمل البحثي على نواتج التعليم، ويقومون بوصف خطط للنشر، وقد تم نشر كثير من التقارير التي تم تسليمها في المؤتمرات، وكذلك جلسات التدريب والصحف المهنية.

- **برنامج الاتحاد القومي للمنح التعليمية للمعلمين National Union of Teacher's Scholarships:**

وهو برنامج يعطي الفرصة للمعلمين لكي يتقابلوا مع معلمين آخرين، ويتعلموا المزيد من الجوانب المختلفة للتعليم والتدريس، وحينئذ يكونن للمعلم الفرصة لاختيار وتقييم إستراتيجيات تدريس معينة في فصولهم الخاصة، ويعمل البرنامج على دعم المعلمين للقيام بالأبحاث والاستثمار وحثهم على نقل اكتشافاتهم لغيرهم من المعلمين ، وبذلك يساهمون في المعرفة المهنية المتعلقة بالتدريس والتعليم، وقد كون الاتحاد زمالة (مشاركة) مع قسم التربية في جامعة نيوكاسل New Castle والتي تم اختبارها في تنمية مهارات التفكير ودعم المشروعات القائمة على المدرسة.

وقد تم تدريب المعلمين لأكثر من حوالي (٢٠) أسبوع وتم تقييم تدريس مهارات التفكير في فصولهم، وتم تقديم دعم من المدرسين عن طريق التليفون والبريد الإلكتروني، وتم إنشاء شبكة للمعلمين تتضمن مشروعات لتنمية التفكير.

- **شبكة المجتمعات التعليمية المترابطة: Networked Learning Communities:**

قامت الكلية القومية لقيادة المدرسة (NCSL) The National College of School Leadership بترقية ممارسات البحوث التربوية من خلال عدة وسائل تتضمن دعم تنمية شبكات المجتمعات التعليمية المترابطة، والتي هي عبارة عن كيانات اجتماعية هادفة تتميز بالتزام الجودة والدقة والتركيز على النواتج أو هي أيضًا وسائل فعالة لدعم المستجدات في مجال التربية، وتعمل

شبكلة المجتمعات التعليمية على نشر الممارسات الجيدة وتحسين التنمية المهنية للمعلمين متضمنة استخدام البحوث والمشاركة فيها.

- **جمعية البحث التربوي البريطاني (BERA) بالزمالة (المشاركة) مع برنامج تطوير التعليم التدريسي British Educational Research Association (BERA)/ ESRC Fellow ships:**

في عام ١٩٩٩ قدمت جمعية البحث التربوي البريطانية خطة للوزراء تتضمن عرضًا لإمكانية دعم زمالات البحوث، وتستهدف الخطة المطورة المعلمين العاملين وهيئة الأكاديميين في قطاع التعليم المحلي وغيرهم من العاملين في الخدمات التربوية ويرغبون في الحصول على الدكتوراه، ويدرسون كجزء من الوقت ويستمرون في عملهم في مجال التعليم، وقد تم إدارة الخطة بواسطة برنامج التعليم والتدريس Economic and social research council (ESRC)، وقد تم توفير التمويل اللازم لدعم هذه الخطة.

- **نشر الأبحاث للممارسين والمستخدمين الآخرين بحث الشهر: Research of the Month:**

الهدف من بحث الشهر هو نشر الأبحاث للممارسين والمستخدمين للأبحاث وجعل المعلمين قادرين على الاستفادة بصورة مباشرة من أبحاث الآخرين، ودعمهم أيضًا في بداية أبحاثهم الخاصة، ومن القضايا التي يتم عرضها في مجلس التعليم العام The General Teaching Council(GTC) والذي تم تشكيله لترقية مهنة التدريس كمهنة قائمة على الإرشاد والتوجيه، توضيح المهام الصعبة المتضمنة في عملية التدريس، التزويد بمعلومات مفصلة عن عمليات التدريس والتعليم الفعلي في الفصول.

- **ملخصات الأبحاث على الشبكة العنكبوتية:**

يقوم مركز الإفادة البحثية والتوجية The Center of the use of research and Evidence in Education (CUREE) بالتركيز على ملخصات نتائج الأبحاث الموجود على موقع الشبكة العنكبوتية؛ حيث يتم التأكيد على جودة البحوث، ويتم دعوة الباحثين إلى تلخيص أبحاثهم في (٣-٤) صفحات تقريبًا، (٢٥) من تلك المخلصات يتم وضعها على الموقع كل عام، ويتم تلقي التعليقات عن طريق الموقع.

كما يقوم مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا بنشر كفاة الأبحاث التي يتم إجراؤها، والتقارير الكاملة تكون متاحة على كلاً من موقع الشبكة وفي نسخة أصلية يتم تلخيص كافة التقارير في أربعة صفحات ملخص للبحث متاحة أيضًا على الشبكة أو في نسخة ثابتة.

- **مجلة المعلمين:**

بدأت تصدر مجلة المعلمين إصداراتها في ربيع عام ١٩٩٩، وهي خاصة بمجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا، وتناقش المجلة القضايا المعاصرة الخاصة بمهنة التدريس، وتهدف إلى تزويد معلمي الفصول بالنظرة المعلوماتية لما يجري في التعليم المدرسي، وتستهدف المجلة كافة المعلمين بإنجلترا، ويتم إصدار المجلة لمعلمي الفصول في قطاعات التعليم الابتدائي والثانوي، وأيضًا لرؤساء الأقسام والمدرسين الأوائل، ومنذ يناير ٢٠٠٢ كان هناك إصدارين للمجلة أحدهما لمدرسي التعليم الابتدائي، والآخر لمدرس التعليم الثانوي.

- **المؤتمرات وحلقات البحث (السيمنيار):**

تقوم وكالة تدريب المعلمين بتمويل الأبحاث القائمة على المدرسة، وتم نشرها في مؤتمر قومي ومؤتمر متخصص عن المعلمين والبحوث تم عقده في مارس ٢٠٠١، وذلك باستضافة وكالة تدريب المعلمين، كما تم عقد حلقات بحث صغيرة لصانعي السياسة والوزراء، وقام الباحثون بتلخيص أبحاثهم وأتبوعها بمجموعة من الأسئلة والمناقشات.

ويوجد العديد من الدراسات البحثية لها تأثير واضح على السياسة، كما توجد دراسات أخرى تضيف بيانات ثرية وتعالج قضايا معقدة جدًا، وهناك عدة طموحات لمجلس تمويل التعليم العالي بانجلترا، تتمثل في أن تكون البحوث تنافسية من حيث الجودة في السوق العالمية، ويتم التأكيد على أن معايير الجودة يجب أن تركز أكثر على البحث بدلاً من مكان إصداره أو نشره.

وكما سبق ذكره فإن مجالس تمويل التعليم العالي تعد مصادر هامة جدًا لتمويل البحوث وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ويعد تقييم جودة البحوث التربوية هي المفتاح أو الدليل الذي في ضوئه يتم توزيع الأموال، ويتم التأكيد على أن تكون جودة البحوث التربوية متنافسة بالنسبة للجودة في السوق العالمية، وتم اقتراح أن معايير الجودة يجب أن تركز بصورة أكبر على تأثير البحث أكثر من المكان الذي ينشر فيه.

ويتضح من العرض السابق أن هناك بعض الأوجه التي يمكن الاستفادة بها لتفعيل تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء الاستفادة من خبرة المملكة المتحدة.

هـ - أوجه الاستفادة من خبرة المملكة المتحدة في مجال تقييم جودة البحوث التربوية:

يتضح من العرض السابق أن هناك مجموعة من الدلائل والمؤشرات التي يمكن بتطبيقها تطوير تقييم جودة البحوث التربوية في مصر، والتي تميزت بالتأكيد على ما يلي:

(١) موضوعية المعايير المستخدمة لتقييم جودة البحوث التربوية.

(٢) استخدام معايير الأصالة والدقة والدلالة عند تقييم جودة البحوث التربوية للتعرف على قوة البحث من حيث ارتباطه بطرق التدريس والنظريات المنطقية وارتباطه بالقضايا العامة، وضمان عدم تكراره، وأنه يتناول مشكلات جديدة يعمل على علاجها بطرق مبتكرة.

(٣) مدى دلالة وتأثير البحث على تطوير المجال الخاص به، ومدى تأثيره على السياسات والممارسات المتعلقة به.

(٤) تنويع المعايير المستخدمة لتقييم الجودة البحثية (الأقران – لجان استشارية – مقاييس بيليومترية ...الخ)، متضمنة مدخلات البحوث ومخرجاتها ومصادرها ووصف البيئة البحثية والإستراتيجيات التي تقوم عليها.

(٥) إعطاء أولوية للجانب التطبيقي والممارسات الخاصة بالبحث في تحسين الممارسات التعليمية داخل الفصول الدراسية.

(٦) جودة البحوث التربوية تقاس بمعايير الجودة العالمية؛ حيث يتم التركيز على تأثير البحث في المجال الخاص به أكثر من المكان الذي ينشر فيه.

(٧) تنويع مصادر التمويل (منح – مزايدات – قطاع الصناعة – المؤسسات الخيرية) أي ما بين التمويل الحكومي ومجالس تمويل التعليم والقطاع الخاص).

(٨) الجهود المبذولة من العديد من المؤسسات والمراكز البحثية في مجال تطوير البحوث وتحقيق جودتها مثل مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية – اللجنة القومية للبحوث الخاصة بالمعلمين – جمعيات البحث القائم على المدرسة والمتمثلة في نشر البحوث التربوية على شبكة المعلومات، وكذلك مشروعات البحث التربوي التي تجري في المملكة المتحدة

(٩) تنوع وتعدد مجالات البحث التربوي والذي يغطي مراحل عديدة (ما قبل المدرسة، المدرسة، التعليم العالي والجامعي، وتعليم الكبار، والتعليم المستمر، والتعليم مدي الحياة)، وذلك من أجل تحسين الممارسات التعليمية وحل المشكلات التعليمية.

(١٠) العلاقة الوثيقة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية فصنع السياسة التعليمية يجب أن يبني على أسس علمية مستقاة من نتائج البحوث المتصلة بالموضوع؛ حيث وجدت العديد من الدراسات البحثية والتي لها تأثير واضح على صنع السياسة والقرار بالمملكة المتحدة.

(١١) إعطاء جانب كبير من الاهتمام بتحقيق التنمية المهنية للمعلم باعتباره حجر الأساس في العملية التعليمية، وذلك من خلال الجهود المبذولة من قبل جمعيات البحث القائم على المدرسة، والتي قامت ببذل جهود عديدة في هذا المجال، ومنها إنشاء شبكة للمعلمين تتضمن

مشروعات لتنمية مهارات التفكير لدي المعلمين، وإنشاء مجلة للمعلم تتضمن الأبحاث التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات وحلقات البحث، ودعوة صانعي السياسة والوزراء إليها.

وقد قررت الحكومة نقل مسئولية البرمجيات التعليمية إلى المركز الوطني للتوثيق التربوي الذى يمتاز بوجود مكاتب إقليمية له (المراكز الإقليمية للتوثيق التربوي) لممارسة الأنشطة.

ثالثا: تصور مقترح لتقييم جودة البحوث التربوية بمصر فى ضوء الاستفادة من خبرة المملكة المتحدة:

(أ) منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من عدة مبادئ تتعلق بالتحديات العالمية والخبرات الرائدة في هذا المجال ومنها ما يلي:

- أهمية البحوث التربوية في تطوير المعارف البشرية والعلوم التربوية وحل ما يواجه العملية التعليمية من مشكلات.
- المحافظة على هيمنة الدول وقوتها تكمن في النهوض بمواردها البشرية والعمل على ترقيتها إلى أرقي المستويات، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بجودة البحوث التربوية وكفاءتها.
- المتغيرات العالمية المتسارعة وتفجر ثورة المعلومات والتكنولوجيات قد أجبر الدول على تنويع مجالاتها البحثية مراعية تطبيق معايير الجودة المتفق عليها عالميًا.
- أن تطبيق معايير الجودة في البحوث التربوية يؤدي إلى الارتقاء بحياة المواطنين وتسهم في تحقيق المنافسة العالمية وحل المشكلات التعليمية والمجتمعية.
- أن الدخول إلى المنافسة العالمية والسبق والهيمنة يكمن في إمكانية الاستفادة من تطبيق نتائج البحوث التربوية.
- أن تحقيق مستويات الجودة والكفاءة العالمية يتطلب تقييم الأداء البحثي وفق معايير تقييم موضوعية.
- أن جودة البحوث التربوية تعد عملية مستمرة وهادفة وتتطلب المراجعة الدورية للبحوث والعمل على تطويرها بما يتفق مع المعايير العالمية للجودة.
- أصبحت عملية تطبيق الجودة البحثية من الضرورات الحتمية من أجل تفعيل دورها في حل مشكلات النظام التعليمي.

(ب) أهداف التصور المقترح:

- وضع بعض الآليات المقترحة التي قد تفيد في تفعيل أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر بالاستفادة من خبرة المملكة المتحدة في هذا المجال.
- التعرف على أهم عناصر تقييم جودة البحوث التربوية .

(ج) آليات تنفيذ التصور المقترح:

فيما يلي بعض الآليات المقترحة لتنفيذ التصور:

(١) فيما يتعلق بتفعيل الممارسات والمعايير المستخدمة لتقييم جودة البحوث التربوية:

يقترح البحث إنشاء مجلس قومي (هيئة استشارية) تكون بمثابة بيوت خبرة تخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي لتقييم جودة البحوث التربوية على مستوي كليات التربية في ج.م.ع، يتم انتخابه من ذوي الخبرة في هذا المجال **(كما هو متبع بالمملكة المتحدة)**، ويكون من بين وظائفه ومسئولياته ما يلي:

- تبني سياسة واضحة لتطوير مؤسسات ومراكز البحث التربوي في مصر من أجل تفعيل دورها في خدمة البحث التربوي وتحقيق جودته.
- مراجعة التشريعات والقوانين المعرقلة لحركة البحوث العلمية ومحاولة تطوير بعض تلك اللوائح والقوانين التنظيمية من أجل تيسير إجراء البحوث التربوية.
- وضع المعايير المناسبة لتقييم البحوث التربوية طبقًا لمعايير الجودة والخبرة العالمية، وتحقيق جودتها والمتمثلة في (صياغة المشكلة بوضوح، أهمية المشكلة، مراجعة الأدبيات.... الخ)، مع مراعاة أن تحتوي المعايير والمقاييس على عدد كبير ومتنوع من المؤشرات الكمية والكيفية، وأن يتم تقييم البحوث وفق المقياس المتدرج بإعطاء درجات كما هو متبع بالمملكة المتحدة، وأن يشارك في وضع هذه المحكات خبراء في المجال.
- أن تتضمن استمارة الفحص (التقييم) الخاصة بالبحوث التربوية التأكيد على معايير الجودة والمتمثلة فى :
  - وضوح الأهداف وسلامة اللغة .
  - الدقة فى صياغة المشكلة وتحديدها.
  - سلامة المادة العلمية واتصالها بموضوع البحث.
  - منطقية الوصول إلى النتائج.

- مدى الإسهام فى تطوير الواقع التربوى والتعليمى.
- موضوع البحث ومدى حداثته.
- مراجعة الأدبيات فى مجال البحث.
- صياغة الفروض بوضوح.

- تشجيع وتنسيق الجهود المبذولة من أجل تحقيق الجودة البحثية وتوفير المناخ الملائم لإجراء البحوث التربوية، وذلك عن طريق الآليات التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية تحتوي على قائمة بيليوجرافية بملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية، وربطها بالشبكة العالمية، وموقع وزارة التربية والتعليم.
- وضع آليات لجمع وتنظيم نتائج البحوث والإعلام عنها بانتظام وإعلام صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار والمعلمين بنتائجها، كما هو متبع بالمملكة المتحدة.
- تفعيل أساليب التكنولوجيا الحديثة لتكون في خدمة الباحثين من أجل إنتاج وجمع الإنتاج الفكري للباحثين.
- تسهيل القواعد الخاصة بنشر البحوث التربوية وإجراءات تحكيمها.
- تحديث الخدمات المكتبية والعمل على توفير المراجع والدوريات الأجنبية والمجلات العلمية.
- وضع نظام (آلية) يتم بها إحداث التكامل والتنسيق بين البحوث التربوية التي تجري على مختلف الجامعات المصرية من أجل اختيار أولويات الموضوعات.
- عقد دورات تدريبية للقائمين على تنفيذ السياسة التعليمية تتمحور حول كيفية تطبيق نتائج البحوث وتوصياتها.
- توثيق العلاقة بين صانعي السياسة التعليمية والباحثين حتى يمكن الاستفادة من نتائج البحوث التربوية وتوصياتها وتجريبها.
- حث الباحثين على تنويع مجالات البحوث مقارنة بمقاييس الجودة العالمية بحيث يكون لديها القدرة على مواكبة التطورات العلمية.
- فتح قنوات الاتصال وتوثيق العلاقة بين الجمعيات العلمية والمدراس البحثية ومحاولة الربط بينها عن طريق عقد المؤتمرات والندوات ودعوة الخبراء والباحثين والمفكرين ومسئولى العملية التعليمية.
- الإشراف على البرامج والدورات التدريبية الخاصة بتحقيق التنمية المهنية للباحثين وهيئة التدريس من أجل إكسابهم مهارات قيادة البحوث.

- العمل على نشر ثقافة الجودة البحثية بين الباحثين وإعلامهم بآليات ومناهج البحث العلمي والبحوث الواقعية.
- تنظيم عقد المؤتمرات ودعوة قادة الفكر والمجتمع والمسئولين عن تنفيذ السياسة التعليمية وإعلامهم بنتائج البحوث التربوية وكيفية تنفيذها كما هو متبع بالمملكة المتحدة.
- التنسيق مع كليات التربية من أجل وضع خريطة بحثية للباحثين تنطلق من المشكلات الواقعية يشارك في وضعها مراكز البحوث ومؤسسات التربية والوزارة ترتب المشكلات طبقًا لأهميتها وحاجة المجتمع إليها مع ربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منعًا لتكرار البحوث وازدواجها.

(٢) فيما يتعلق بتعفيل الجهود المبذولة من قبل المؤسسات والمراكز البحثية:

- تنظيم دورات تدريبية لطلاب وباحثي الماجستير والدكتوراه ودعوة خبراء أجانب لها من أجل قيادة البحوث التربوية وتنمية الباحثين أكاديميًا وإكسابهم المهارات البحثية وتدريبهم على كيفية إجراء البحوث النظرية والعملية وكيفية صياغة نتائج البحوث بصورة إجرائية وترجمتها في صورة مشروعات وندوات ومؤتمرات.
- تشجيع الباحثين على إجراء بحوث الفريق، وذلك بالتعاون مع كليات التربية والمهتمين بالتعليم كما هو **متبع بالمملكة المتحدة.**
- توجيه البحوث نحو إجراء البحوث التطبيقية والتجريبية الموجهة نحو خدمة العملية التعليمية، والتي تواجه احتياجات المجتمع ومعالجة مشكلاته ولمسايرة التغيرات العالمية والثورة المعرفية والتكنولوجية كما **هو متبع بالمملكة المتحدة.**
- العمل على تنسيق وتخطيط أنشطة البحث التربوي في مصر عن طريق تنظيم عقد المؤتمرات والندوات بصورة دورية مع تضمنتها أساليب البحث التربوي، وتفعيل دور الوسائط الإعلامية لنشر التقارير البحثية والاخبارية حتى يمكن الاستفادة من نتائجها وإيصالها إلى صانعي السياسة والمعلمين ومتخذي القرار.
- تشكيل لجان (فرق) بحثية تعمل على حصر رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية، وذلك من أجل نشرها على الشكبة العالمية لإطلاع الباحثين على كافة المشكلات التعليمية الحالية والمستقبلية.
- تحقيق التنمية المهنية للمعلم وذلك أثناء دراسته بالكليات بتدريبه على أساليب البحث التربوي وكيفية تجريب وتطبيق نتائجه.

- إنشاء مجلة للمعلم تتضمن الأبحاث التي تم إجراؤها حتى يمكن الاستفادة من نتائجها في حل ما يواجهه من مشكلات، كما هو **متبع بالمملكة المتحدة.**
- تخصيص موقع للمعلم على شبكة المعلومات لنشر نتائج البحوث وتبادلها والمساهمة في حل المشكلات كما هو متبع بالمملكة المتحدة.
- تفعيل دور وسائل التكنولوجيا في إثراء قاعدة البيانات البحثية، وجمع وتوثيق المعلومات.
- إيجاد آلية للتنسيق بين كليات التربية وأكاديمية البحث العلمي والمراكز البحثية المختلفة، وذلك من أجل تحديد الأسباب المؤدية إلى عدم الاستفادة من نتائج البحوث التربوية، ولاقتراح المشكلات بأسلوب تشاركي، ورسم خطط مستقبلية لمواجهة التحديات والمتغيرات العالمية والمجتمعية.
- وضع خريطة بحثية لمشكلات التعليم الراهنة والمستقبلية تكون نابعة من المشكلات التعليمية.
- إرسال أعضاء هيئة التدريس والباحثين في بعثات للخارج من أجل إطلاعهم على المعايير العالمية المستخدمة لتقييم جودة البحوث التربية، وكذلك أساليب ومناهج البحث المستخدمة في إجراء البحوث التربوية.
- توجيه مزيد من الاهتمام بتسويق البحوث التربوية حتى تتحققه الاستفادة القصوي منها، وذلك عن طريق إنشاء وحدات (أقسام (لجان) لتسويق نتائج البحوث التربوية ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة.

(٣) فيما يتعلق بالتمويل:

إنشاء صندوق لدعم البحوث العلمية داخل الجامعات ، ويعمل ذلك الصندوق على توفير الدعم المالي (حكومي – خاص – الشركات والمصانع أو مخصصات من الجامعة،.... الخ) من أجل دعم البحث العلمي، وتوفير مقوماته الأساسية **أسوه بالمملكة المتحدة**، وذلك للقيام بما يلي:

- تشجيع البحوث المتميزة.
- إنشاء نظم حديثة لمعالجة البيانات.
- تشجيع بحوث الفريق.
- صرف مكافآت وحوافز للطلاب الفائقين والمتميزين.
- الانفاق على البعثات الداخلية والخارجية.
- دفع حوافز مالية ومكافآت ملائمة للمشرفين على الرسائل.
- دفع حوافز مالية للكليات التي يخرج منها بحث متميز.

- تحسين الحالة المادية لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على إجراء البحوث والدراسات التربوية.

(٤) فيما يتعلق بمعوقات تنفيذ التصور المقترح:

من المحتمل أن يلقي هذا التصور بعض المعوقات التي قد تحول دون الوصول إلى الهدف المرغوب وهو تطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية ومنها:

- ضعف الارتباط بين أنشطة البحث التربوي وبين خطط التنمية الاقتصادية مما سيجعل من الصعب تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي للبحوث التربوية.
- صعوبة إجراءات تحكيم ونشر البحوث في بعض المجلات، بالإضافة على أن النشر في المجلات قد يفوق إمكانات العديد من الباحثين.
- نقص التمويل الخاص بالانفاق على الجوانب الإدارية والتنفيذية للتطبيق ولصرف مكافآت المحكمين ودعم الأنشطة البحثية المتميزة.
- عدم الاستفادة من تطبيق نتائج وتوصيات البحوث.
- عدم وعي العديد من الباحثين بمعايير وممارسات تحقيق الجودة في البحوث التربوية.
- نقص وقلة المراجع والكتب والدوريات بالمكتبات، وتعقد إجراءات استعارتها.

وللتغلب على تلك المشكلات تقترح الدراسة ما يلي:

- زيادة نسبة الانفاق على البحوث العلمية من إجمالي الدخل القومي.
- العمل على حل المشكلات المرتبطة بنشر البحوث وتسهيل الإجراءات والشروط اللازمة للنشر.
- تهيئة الفرص والمناخ المناسب أمام الباحثين لنشر بحوثهم من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمجلات والدوريات.
- توفير الدعاية والدعم للباحثين وحثهم على إجراء البحوث ونشرها والاستفادة من تطبيق نتائجها.
- إنشاء مراكز لتوثيق المعلومات ووضع نظم تضمن الإدارة الفعالة لتلك المراكز، وذلك مثل بعض القواعد الإرشادية المتعلقة بتجميع وتحليل المعلومات.
- توثيق العلاقة بين صانعي السياسة والباحثين حتى يمكن الاستفادة من نتائج البحوث.
- إنشاء شبكات للمعلومات والربط بينها.

- إعداد البرامج التدريبية الخاصة بتنمية مهارات الباحثين فيما يتعلق بالخطة الدراسية ومناهج البحث، بالإضافة إلى تأهيل المتخصصين في مجال نشر المعلومات وتوثيقها.
- تدعيم المكتبات بأحدث المراجع والكتب والدوريات المتخصصة والمعامل والأجهزة.
- إيجاد آلية لربط شبكة معلومات بين الجامعات المصرية والأجنبية من أجل تبادل المعارف والخبرات في مجال تحقيق جودة البحوث التربوية.
- إلحاق بعض المدارس التجريبية بكليات التربية ومراكز البحوث يتم فيها تطبيق نتائج البحوث التربوية وتقييمها قبل تعميمها.
- إنشاء هيئة استشارية من المؤهلين والخبراء من أعضاء هيئة التدريس لتقديم الاستشارات التربوية للباحثين ويعني بتحكيم الاستبانات، ودعم إمكانات كليات التربية ومراكز البحوث.

والشكل التالي يوضح التصور المقترح لتفعيل أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء الإفادة من خبرة المملكة المتحدة.

التصور المقترح
منطلقات التصور المقترح
أهمية البحوث التربوية في تطوير المعارف البشرية والعلوم التربوية.
المحافظة على هيمنة الدول وقوتها تكمن في النهوض من مواردها البشرية .
المتغيرات العالمية المتسارعة وتفجر ثورة المعلومات والتكنولوجيات .
الارتقاء بحياة المواطنين وتسهم في تحقيق المنافسة العالمية وحل المشكلات التعليمية والمجتمعية.
أن الدخول إلى المنافسة العالمية السبق والهيمنة يكمن في إمكانية الاستفادة من تطبيق نتائج البحوث التربوية.
تقييم الأداء البحثي وفق معايير تقييم موضوعية.
أن جودة البحوث التربوية تعد عملية مستمرة وهادفة .
أهداف التصور المقترح
وضع بعض الآليات المقترحة التي قد تفيد في تطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر بالاستفادة من خبرة المملكة المتحدة في هذا المجال.
التعرف على أهم عناصر تقييم جودة البحوث التربوية .
آليات التنفيذ
(١) فيما يتعلق بتفعيل الممارسات والمعايير المستخدمة
تبني سياسة واضحة لتطوير مؤسسات ومراكز البحث التربوي في مصر، مراجعة التشريعات والقوانين المعرقلة لحركة البحوث العلمية، وضع المعايير المناسبة لتقييم البحوث التربوية طبقًا لمعايير الجودة والخبرة العالمية.
(٢) فيما يتعلق بتفعيل الجهود المبذولة من قبل المؤسسات والمراكز البحثية:
تنظيم دورات تدريبية لطلاب وباحثي الماجستير والدكتوراه ، تشجيع الباحثين على إجراء بحوث الفريق، توجيه البحوث نحو إجراء البحوث التطبيقية والتجريبية الموجهة نحو خدمة العملية التعليمية.
(٣) فيما يتعلق بالتمويل:
تشجيع البحوث المتميزة، إنشاء نظم حديثة لمعالجة البيانات، الانفاق على البعثات الداخلية والخارجية، دفع حوافز مالية ومكافآت .
(٤) فيما يتعلق بمعوقات تنفيذ التصور المقترح
المشكلات وطرق التغلب عليها
ضعف الارتباط بين أنشطة البحث التربوي وبين خطط التنمية الاقتصادية.
صعوبة إجراءات تحكيم ونشر البحوث في بعض المجلات، فقد يفوق ذلك إمكانات العديد من الباحثين.
نقص التمويل الخاص بالانفاق على الجوانب الإدارية والتنفيذية للتطبيق ولصرف مكافآت المحكمين .
عدم وعي العديد من الباحثين بمعايير وممارسات تحقيق الجودة في البحوث التربوية.
نقص وقلة المراجع والكتب والدوريات بالمكتبات، وتعقد إجراءات استعارتها.
وللتغلب على تلك المشكلات يقترح البحث ما يلي:
زيادة نسبة الانفاق على البحوث العلمية من إجمالي الدخل القومي.
العمل على حل المشكلات المرتبطة بنشر البحوث وتسهيل الإجراءات والشروط اللازمة للنشر.

ملخص بحث

تصور مقترح لتطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة

إعداد : د. هناء أحمد محمود

هدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتطوير أساليب تقييم جودة البحوث التربوية في مصر بالاستفادة من خبرة المملكة المتحدة في هذا المجال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى وضع تصور مقترح لتطوير أساليب تقييم الجودة البحثية للبحوث التربوية، ويتم تنفيذه عن طريق آليات عدة ومنها:

- **فيما يتعلق بتطوير الممارسات والمعايير المستخدمة** اقترح البحث إنشاء مجلس قومي يخضع لإشراف وزارة التعليم العالي من مهامه وضع المعايير المناسبة لتقييم البحوث التربوية.
- **فيما يتعلق بالتمويل:** اقترح البحث إنشاء بنك لدعم البحوث العلمية داخل الجامعة لتوفير الدعم المالي .
- **فيما يتعلق بتطوير الجهود المبذولة من قبل المؤسسات والمراكز البحثية** يقترح البحث توجيه الاهتمام نحو تسويق البحوث التربوية.

Abstract

A perspective for Developing styles of Educational Research Quality Assessment in Egypt in the light of United Kingdom

Prepared by

Dr. Hana Ahmed Mahmoud

The research aims to state suggested mechanisms that may be useful for developing styles of educational research quality assessment in Egypt making use of the United Kingdom Experience in this field. The Descriptive Method was used. The finding was having a suggested Perspective of developing the styles of educational research quality assessment. It can be implemented through certain mechanisms as the following:

- Dealing with developing practices and standards used, it suggested that there should be a national council supervised by Ministry of Higher Education. Its tasks are to state suitable standards to assess educational researches.
- Regarding financing, it is suggested that there should be a bank for supporting scientific researches inside the university to have financial support.
- Dealing with developing exerted efforts of institutes and research centers, it is suggested that there should be an interest in marketing educational research.

مراجع البحث

١. إبراهيم الدسوقي عوض الله توفيق محمد (٢٠٠٧): "**تخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٢. إبراهيم محمد عطا (١٩٩٨): "**الإشراف العلمي والتوجيه التربوي**"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ١٥، عن يعقوب نشوان (١٩٨٦): "الإدارة والإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق"، عمان، دار الفرقان.

٣. ابن منظور (١٩٨٤): "لسان العرب"، الجزء الثاني، القاهرة، دار المعارف، مادة ج و د.

٤. أبو بكر عبد القادر الرازي (١٩٦٧): "مختار الصحاح"، بيروت، دار الكتاب العربي.

٥. أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٨): "التربية المقارنة"، القاهرة، دار الفكر العربي.

٦. أسامة حسين باهي (٢٠٠١): "المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعي في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١٠٣)، أكتوبر.

٧. السيد على شتا د.ت: "البحوث التربوية والمنهج العلمي"، القاهرة، مركز الإسكندرية للكتاب.

٨. السيد محمد عبد الله خلف (٢٠٠٠): "ضوابط وأخلاقيات البحث التربوي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٩. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٩٤): مؤسسات وأجهزة البحث الاجتماعي والتدريب، القاهرة.

١٠. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠١): "اتجاهات البحوث التربوية في المناهج في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠: دراسة تحليلية وتصور مستقبلي"، القاهرة، رئيس البحث عايدة أبو غريب.

١١. المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٠٦): "البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر"، جامعة الدول العربية، القاهرة .

١٢. بلقيس غالب الشرعي (٢٠٠٦): "دور الجامعات العربية في صناعة المعرفة: الواقع والمستقبل"، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة (٩)، أبريل.

١٣. جابر عبد الحميد، أحمد خير كاظم (١٩٨٧): "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، ط ٢ ، القاهرة، دار النهضة العربية.
١٤. جامعة عين شمس (١٩٩١): اللائحة الداخلية لمركز تطوير التعليم الجامعي.
١٥. جامعة عين شمس (١٩٧٧) : قرار الجامعة بإنشاء مركز دراسات الطفولة في ١٩٧٧/١/٧.
١٦. جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم (١٩٧٨): التقرير السنوي الرابع ٧٧/ ١٩٧٨، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس.
١٧. جمال مصطفي محمد مصطفي (٢٠٠٤): "دراسة تقويمية لدور المشرف على الرسائل العلمية بكليات التربية بمصر في ضوء الكفايات اللازمة له"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ٢٤.
١٨. جمهورية مصر العربية (١٩٧٢): القرار الجمهوري رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة.
١٩. جمهورية مصر العربية (١٩٧٢): قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٧، المادة الأولى.
٢٠. جمهورية مصر العربية (١٩٩٧): "قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات"، الطبعة (١٢)، القاهرة، الهيئة العامة لشئون لمطابع الأميرية .
٢١. جمهورية مصر العربية (١٩٩٠): القرار الجمهوري رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن إنشاء المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.
٢٢. حامد عمار (١٩٩٦): "مهمات البحث العلمي وأخلاقياته"، المجلة المصرية للدراسات النفسية، العدد (١٥)، المجلد السادس، يوليو.
٢٣. حمدي أبو الفتوح عطيفة (١٩٩٣): "بحوثنا التربوية والنفسية قراءة متجددة لأوراق قديمة"، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، المجلد التاسع، الجزء (٦٠) .
٢٤. رئاسة الجمهورية (١٩٧٤ – ١٩٩٠): موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد الثامن.
٢٥. رئاسة الجمهورية (١٩٧٤): القرار الجمهوري رقم (٦١٨) لسنة ١٩٧٤ بشأن إنشاء المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، المادة الأولي، القاهرة.

٢٦. رئاسة الجمهورية (٢٠٠١): المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة والعشرون، سبتمبر ٢٠٠٠ – يونيه ٢٠٠١.

٢٧. رشدي طعيمه وآخرون (٢٠٠٦): "الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد والأسس والتطبيقات"، الأردن، دار المسيرة .

٢٨. رضا مسعد السعيد (٢٠٠٤): "آليات البحث التربوي بين الخطية والمنظومية"، المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس والتعلم"، ابريل.

٢٩. http://www.satlcentral.com/arabic-abstract/lectures/dr-reda.doc,accessat:23/7/2011 .

٣٠. رضا مسعد السعيد (٢٠١٠) : مهارات البحث التربوي

٣١. http://www.we27.com/v6(showthread,php?t.=14782Accessat23-11-2010 .

٣٢. زكريا يحي لال (٢٠٠٠): "دور البحث العليم في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية"، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد (٥٥)، المجلد الرابع (١٤)، ربيع.

٣٣. سامي محمود عبد الله رزق (١٩٩٧): "معوقات البحث العلمي والدراسات العليا في التربية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (٦٣)، يوليو، ص ١٦٧.

٣٤. سعاد بسيوني عبد النبي، محمد طه حنفي (٢٠٠٥): "التعليم الجامعي"، في "التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية"، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الثانية .

٣٥. سعد الشريع، محمد وجيه الصاوي (١٩٩٩): "معوقات البحث التربوي في دولة الكويت: دراسة ميدانية لآراء أعضاء هيئة التدريس"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (٦٨)، نوفمبر.

٣٦. سعيد إسماعيل علي (١٩٩٥): "مستقبل البحث التربوي في مصر"، مجلة دراسات تربوية، المجلد العاشر، الجزء (٨٠)، القاهرة، عالم الكتب .

٣٧. سعيد إسماعيل علي (٢٠٠١): "فقه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية"، القاهرة، دار الفكر العربي.

٣٨. سلامة عبد العظيم حسين (٢٠٠٦): "الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم"، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٣٩. سمير عبد الحميد القطب أحمد (١٩٩٧): "البحث التربوي وبعض قضايا التنمية في مصر: دراسة في آليات وضمانات ربط البحث التربوي بالواقع الاجتماعي"، المؤتمر السنوي الرابع عشر لقسم أصول التربية "البحث التربوي مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه"، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة المنصورة، في الفترة ٢٣ – ٢٤ ديسمبر.

٤٠. سهام بنت محمد صالح كعكي (٢٠٠٧): "تصور مقترح لتطبيق الجودة الإدارية في جامعة الرياض للبنات بالمملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، العدد الثاني، أبريل.

٤١. سيد سالم موسي، محمد أحمد حسين (١٩٩٩): "دراسة تحليلية لبعض قضايا البحث التربوي المقارن"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٣٢)، مايو.

٤٢. صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٠) : القياس والتقويم التربوى والنفسى ، أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة ، دار الفكر العربى ، القاهرة.

٤٣. صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٣): التقويم التربوى المؤسسى ، أسسه ومنهجياته ، وتطبيقاته فى تقويم المدارس ، دار الفكر العربى ، القاهرة.

٤٤. صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٦): القياس والتقويم التربوى فى العملية التدريسية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

٤٥. عادل أحمد محمد عجيز (٢٠٠٦): "تمكن معلمي اللغة العربية بالمرحلة الثانوية من مهارات البحث التربوي وعلاقة ذلك بأدائهم التدريبي"، مجلة البحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، السنة الخامسة، العدد الأول، يناير.

٤٦. عبد الخالق يوسف سعد، انتصار محمد علي (٢٠٠١): "تكنولوجيا ودورها في تطوير البحث التربوي في مجال تربية رياض الأطفال"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني "رؤى مستقبلية للبحث التربوي"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع كلية التربية، في الفترة من (١٧-١٩) ابريل، الجزء الأول.

٤٧. عبد الراضي إبراهيم محمد (١٩٩٣): "تطور البحث التربوي في مصر، البذور ... والثمار... والمستقبل"، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، المجلد التاسع، الجزء (٥٩)، القاهرة.

٤٨. عبد الرحمن عبد الله أحمد المقبول (٢٠٠٩): "البحث التربوي وأهميته، وممارسته، ومقوماته، لدي المشرف من وجهة نظر المشرفين التربويين بمنطقة الباحة. http://www.minshawi.com/other/magboll.htmaccessat23/7/2009 .

٤٩. عبد الفتاح أحمد جلال (١٩٩٣): "تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل"، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو.

٥٠. عبد الله محمد بيومي (٢٠٠٢): "تطوير إجراء البحوث التربوية في مجال تعليم الكبار: تصور مقترح"، مجلة البحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المجلد الأول، العدد الثاني، الجزء الأول، يونيو.

٥١. عبد الوارث عبده سيف الرازحي (٢٠٠٤): "البحث التربوي ودوره في تطوير العملية التعليمية بجامعة الحديدة، دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٢٩)، نوفمبر.

٥٢. عزه فاروق عبد المعبود جوهري (٢٠٠٢): "الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فرع بني سويف: دراسة بيليومترية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، فرع بني سويف.

٥٣. عصام توفيق قمر، أميمه منير جادو (٢٠٠١): "توجهات منهجية البحث العلمي في بحوث التربية الاجتماعية بالمجال المدرسي: دراسة حالة على كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم"، المؤتمر السنوي العلمي الثاني "رؤى مستقبلية للبحث التربوي"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عين شمس.

٥٤. عنتر لطفي محمد (١٩٩٥): "معوقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره"، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، العدد (٣٦)، السنة (١٢)، أبريل .

٥٥. عيد أبو المعاطي الدسوقي (٢٠٠١): "اتجاهات بحوث التربية العلمية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين: رؤى مستقبلية"، المؤتمر السنوي العلمي الثاني، "رؤى مستقبلية للبحث التربوي"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة بالتعاون مع كلية التربية جامعة عين شمس، في الفترة من ١٧- ١٩ ابريل، الجزء الأول.

٥٦. عيسي الشماس (٢٠٠٨): "استخدام الإنترنت في البحث التربوي: دراسة ميدانية على طلبة الدراسات العليا – الدبلومات التربوية في كلية التربية بجامعة دمشق"، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٤)، العدد الثاني.

٥٧. فارعة حسن محمد (١٩٩٩): "البحوث التربوية ودورها في النهوض بالعمل التربوي"، مجلة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، دولة الكويت، العدد (٣٠)، السنة التاسعة .

٥٨. فتحي درويش عشيبه (١٩٩٩): "الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري: دراسة حالة"، المؤتمر العلمي السنوي السابع لكلية التربية، "تطوير نظم إعداد المعلم وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة"، جامعة حلوان.

٥٩. فرج مصطفي محمد الشافعي (٢٠٠٣): "إستراتيجية مقترحة لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات وبعض مؤسسات الإنتاج بمصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٦٠. فضل عبد الله علي عون (٢٠٠٨): "جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية: دراسة حالة للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وتعز"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

٦١. فوزي رزق شحاتة رزق (٢٠٠١): "إستراتيجية تطوير نظام البحث التربوي المصري في ضوء متطلبات عصر المعلومات"، المؤتمر السنوي العلمي الثاني "رؤى مستقبلية للبحث التربوي"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة بالتعاون مع كلية التربية، جامعة عين شمس، في الفترة(١٧-١٩) أبريل .

٦٢. ماجدة محمد أمين وآخرون (٢٠٠٥): "الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول"، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، في الفترة (٢٤-٢٥ يناير)، الجزء الثالث، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، جامعة القاهرة.

٦٣. مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٢): "البحث العلمي التربوي كنشاط إبداعي في عصر العولمة"، مجلة البحث التربوي، السنة الأولى، العدد الأول، يناير.

٦٤. محمد الصغير منصور الفواخري (١٩٩٦): "تنظيم وإدارة أجهزة البحث التربوي في المملكة العربية السعودية"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٢٧)، الجزء الثاني، سبتمبر.

٦٥. محمد جوده التهامي سليمان (٢٠٠٢): "البحث التربوي المقارن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومصر"، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الخامسة، العدد السابع، يوليو.

٦٦. محمد حسن العمايرة، سهام محمد السرابي (٢٠٠٨): "البحث العلمي لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة – الأردن (معوقاته ومقترحات تطويره)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، المجلد (٢٤)، العدد الثاني.

٦٧. محمد عبد السميع عثمان (١٩٩٢): "موجهات البحث الاجتماعي التربوي في ضوء المتغيرات التنموية المعاصرة"، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد (٢٦).

٦٨. محمد عبد الهادي (١٩٨٧): "البحث العلمي ودوره في التنمية"، المؤتمر القومي لتطوير التعليم، المنعقد في (١٤– ١٦)يوليو، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات.

٦٩. محمد عزت عبد الموجود (٢٠٠٢): "الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية: (الأسباب – التداعيات – الحلول)"، مجلة البحث التربوي، السنة الأولى، العدد الأول، يناير.

٧٠. محمد علي محمد (١٩٩٥): "البحث الاجتماعي دراسة في طرائق البحث وأساليبه"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٧١. محمد منير مرسي (١٩٩٤): "البحث التربوي وكيف نفهمه"، القاهرة، عالم الكتب.

٧٢. محى الدين شعبان توق (١٩٩٠): "تنشيط البحث التربوي وزيادة فاعليته"، مجلة التربية الجديدة، العدد الحادي والخمسون، السنة (١٧)، سبتمبر – ديسمبر.

٧٣. مصطفي عبد السميع وآخرون (٢٠٠٧): "البحث الإجرائي"، عمان الأردن، دار الفكر.

٧٤. مهدي زويلف ، وتحسين الطراونة (١٩٩٨): "منهجية البحث العلمي"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .

٧٥. هناء إبراهيم إبراهيم سليمان (٢٠٠٦): "صيغة مقترحة للدراسات العليا في التربية على ضوء إستراتيجية تطوير منظومة التعليم العالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة .

٧٦. هنادي بنت عبد الله المسن (٢٠٠٨): "إدارة التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقويمية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

٧٧. هوفمان ، د . هـ وآخرون (٢٠٠٥): "السياقات المؤسسية للأنظمة التعليمية في أوروبا مقارنة عبر الدول للجودة والمساواة"، تحرير د. سعيد جميل سليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

٧٨. وزارة التربية والتعليم (١٩٥٥): قرار وزاري رقم (٥٦٣) بتاريخ ١٩٥٥/٩/٧ بشأن إنشاء إدارة البحوث الفنية والمشروعات.

٧٩. وزارة التربية والتعليم (١٩٥٧): قرار وزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٧ بشأن تحديد اختصاصات مركز الوثائق التربوية، القاهرة.

٨٠. وزارة التربية والتعليم (١٩٥٨): قرار وزاري رقم (١١٢) بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٢ بشأن تشكيل اللجنة الدائمة للبحوث بوزارة التربية والتعليم، القاهرة.

٨١. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٠): "مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي"، ورقة عمل مقترحة للعرض على المؤتمر القومي للتعليم العالي، المنعقد في الفترة من ١٣- ١٤ فبراير ٢٠٠٠م، القاهرة، مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات.

٨٢. وزارة المعارف العمومية (١٩٢٣): القرار الوزاري رقم (٢٤٠٤) لسنة ١٩٢٣، بشأن إنشاء "مكتب الوزير" الصادر في ١٩٢٣/٩/١٣، مادة (١)، القاهرة.

٨٣. وزارة المعارف العمومية (١٩٢٥): القرار الوزاري رقم (٢٦٤٠) لسنة ١٩٢٥، بشأن إنشاء مكتب "المشروعات الجديدة" الصادر في ١٩٢٥/٤/٢٧، المادة الأولي القاهرة.

٨٤. وزارة المعارف العمومية (١٩٤٠): القرار الوزاري رقم (٥٠٤٤) بشأن إنشاء مكتب البحوث الفنية والهيئة الفنية العليا في هيئة واحدة تعرف باسم "هيئة البحوث الفنية" الصادر بتاريخ ١٩٣٩/٧/٥، القاهرة.

٨٥. وزارة المعارف العمومية (١٩٤٤): القرار الوزاري رقم (٦٠٢٤) بتاريخ ١٩٤٤/١/١٧ بشأن إنشاء المكتب الفني لمشروعات التعليم الجديدة ويلحق بمكتب وزير المعارف العمومية.

٨٦. يحيي مصطفي كمال الدين السيد (٢٠٠٨): "دراسة مقارنة لجودة البحوث العلمية ببعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها بالجامعات المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس..

٨٧. يسرية علي محمود (٢٠٠١): "مراكز البحوث التربوية: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

٨٨. يوسف العنيزي وآخرون (١٩٩٩): "مناهج البحث التربوي بين النظرية والتطبيق"، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع .

89. Centre for Educational Research and Innovation (2007): **Education Research and Development in England, Back Ground Report**, 27 Sep, .
90. David Bridges (2008): **Analysis and evaluation of existing Methods and indicators for Scientif Quality Assessment, Response to Angel a Vorndran and Alexander Botte,** Paper Seventh Frame Work Programme, 16th June .
91. Derek Barker and Philippa Lloyd (1997): Evaluation of Scientific Research in the United Kingdom", **in Organization for Economic Co–Operation and Development, The Evaluation of Scientific Research Selected Experiences**, Paris, 21 April, p. 49.
92. Eybe, Holger. Dchmidt, Hans – Jurgen (2001): "Quality Criteria and Exemplary Papers in Chemistry Education Research, **International Journal of Science Education**, Vol. (23), No.(2), Feb.
93. Friedrich Tegelbekkers, Geschaftss telle des wissenschaftsrates, Evaluation of the Blue List institutes by the Science Council in Germany, **in Organisation for Economic Co – operation and Development, The Evaluation of Scientific Research: Selected Experiences**, Paris, 21 April 1997.
94. Gersten, Russell. Baker Soctt. Lloyd, Johb Wills (2000): "Designing High – Quality Research in Special Education: Group Experimental Design", **Journal of Special Education**, Vol.(34), No.(1), Spt.
95. Gupton, Sandra Lee (1993): "**Building a Collaborative Model To Enhance the Quality of Research in Middle Schools**", ERIC15/4/2010.
96. Hay, D. (2000): "Quality Research in South African Higher Education: Illusions, Imperatives and Ideals", **South African Journal of Higher Education**, Vol. (14), No. (1).
97. Henkel, Michael Eugene, Sr (2000): **Quality Management System Registration: A Decision – Oriented Educational Research Study in Transferring a Proven Quality Management Model to a Vocational Education System**", Proguest Dissertations And Theses , Florida: The Florida State University.
98. Hertz Berg, Scott. Rudner, Lawrence (1999): "**Quality of Researchers**: Searches of the ERIC Data Base.
99. Heyneman, Stephen (1993): "Educational Quality and The Crisis of Educational research, **Review of Education**, Vol. (39), No.(6), Nov.

100. Kember, David. Mc Kay, Jan (1996): Action Research into the Quality of Student Learning: A paradigm for Faculty Development, **Journal of Higher Education**, Vol. (67), No. (5), Sep – Oct.
101. Kysilka, Marcella (1998): "Quality Research in Curriculum and Teaching, **Educational Forum**, Vol.(62), No.(2), Win.
102. Mc Ewen, Nelly (1992): "Quality Criteria for Maximizing the Use of Research", Educational Researcher, Vol.(21), No.(7), Oct.
103. ()Murgane. Richard J., Nelson .Richard R. (2011): "**Improving the Performance for the Education Sector: The Valuable, Challenging, and Limited Role of Assignment Random Evaluation**", http://www.nber.org/wwphe(p.htm),9-11-2011
104. Organization for Economic Co – operation and Development (1997): "**The Evaluation of Scientific Research: Selected Experiences**", Paris, 21st April.
105. Smith, Andy (2001): **Never Mind the Width, Feel the Quality: Improving VET Research in Australia**, http://www.avetra.org.au/2001/3.
106. Toole Y., Tames (2001): "The Quality of Educational Research: Aperspective form Great Britain, **Journal of Education**, Vol.(76), No. 3.4.
107. UNESCO (2011): Educational research : some basic concepts and erminology RETRIEVED FROM www, unesco. org//ep: Educationalreserch: somebasicconceptsandterminology,pp:2-4,12-8-2011.
108. United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, Hamburg (Germany), Inst. For Education (1997): "The Mutiplicity of Research on Learning for All, A key for the 21st Century, Improving Conditions and Quality of Adult Learning. A Series of 29 Booklets Documenting Workshops Held on **The Fifth International Conference on Adult Education** (Hamburg), Germany, July (14-18) .
109. Wellen Reuther, Martin (1997): "Considerations Concerning the Quality of Empirical Research in Educational Science Based on a Recent Study on Violence, **Zeitschrift fur Pedagogic**, Vol. (43), No.(2), Mar – Apr.

مواقع تم الرجوع إليها:ويكيبديا ، الموسوعة الحرة (٢٠١١)

٪D9٪http://www.ar.wikipedia.org/wiki

110. http://southalabma.edu/coe/best/johnson/dr-ohnson/lectures/lec/ htm. "introductiontoeducationalresearch,12/8/2011.
111. http://southalabma.edu/coe/best/johnson/dr-johnson/ lectures/ lec/ htm."introductiontoeducationalresearch,12/8/2011.
112. http://www.unesco.org//ep:"Educaiontalreserch:somebasicconceptsandtermindol.ogy,p:19,19,8-2011.
113. http://www.utexas.edu/academic/dira/assessment/iar/research, planningsteps,plan/php/steps13-8-2011.
114. http://www.epaa.asu.epaa,thisjournalisarchivedinresourcesineducation,(rie).,educationpolicyanalysisarchives,v(7),n(25),
115. http://www.nber.org/wwbphelp.html,9-11-2011.
116. http://www.nber.org/wwphe(p.htm),9-11-2011.
117. http://www.nber.org/wwphelp.html,9-11-2011.
118. http://www.nber.org/wwphelp.html,9-11-2011.
119. http://www.nber.org/wwphelp.html,9-11-2011.
120. http://www.satlcentral.com/arabic-abstract/lectures/dr-reda.doc,accessat:23/7/2011.
121. http://www.satlcentral.com/arabic-abstract/lectures/dr-reda.doc,accessat:23/7/2011.
122. Http://www.we27.com/v6/showthread.php?t:14782Accessat23/7/2011 .
123. http:www.//southablabam.edu/coe/bsetjohnson/dr-/Johnson/lectures/lec/.htm. .
124. www,egyankosh.ac.in/bitstream/123456/26089/1/unitl.pdf:"Methodsofeducationalreserch.1/12/8201.
125. www,we27.com/v6/showthread.php?t=14782accessat23/7/2011.